الأمم المتحدة

DP/2000/23/Add.1

Distr.: General
2 May 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠

١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جنيف

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩

التقرير السنوي المقدم على أساس النتائج

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير من مدير البرنامج		٣-٥
مقدمة	١-٨	٦-٨
الجزء الأول: إطار التقرير	٩-٣٢	٩-٣٢
أولا - التحديات والفرص: إطار النتائج الاستراتيجي وإطار التمويل المتعدد السنوات	٩-٢٢	٩-١٢
ثانيا - تحديد الأهداف: إطار النتائج الاستراتيجي والأهداف العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٣-٣٢	١٣-١٦
الجزء الثاني: تحليل الأداء	٣٣-٢٥٩	١٧-١٢٤
ثالثا - لمحة عامة	٣٣-٥٤	١٧-٢٦
رابعا - التحليل حسب الهدف	٥٥-١٧٦	٢٧-٨٨
ألف - تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية البشرية المستدامة	٥٥-٧٨	٢٨-٣٧
باء - القضاء على الفقر، وسبل العيش المستدامة	٧٩-٩٨	٣٨-٤٧

080600 270500 00-41608 (A)
0041608

جيم – البيئة والموارد الطبيعية ٩٩-١٢٠ ٤٨-٥٧

دال – المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة ١٢١-١٣٧ ٥٨-٦٦

هاء – الحالات الإنمائية الخاصة ١٣٨-١٥٩ ٦٧-٧٧

واو – الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى الأمم المتحدة ١٦٠-١٧٦ ٧٨-٨٨

خامسا – تحليل مفصل حسب الأهداف الفرعية ١٧٧-٢٤١ ٨٩-١١٦

ألف – الهدف ١ – إيجاد بيئة تمكن من التنمية البشرية المستدامة

الهدف الفرعي ٢ – تعزيز قدرات مؤسسات الحكم الرئيسية لتحقيق التنمية المتمحورة حول البشر والنهوض بالتناغم الاجتماعي ١٧٧-٢٠٠ ٨٩-٩٨

باء – الهدف ٢ – القضاء على الفقر، وأسباب العيش المستدامة

الهدف الفرعي ١ – تشجيع التنمية التي تركز على مكافحة الفقر والحد من قابلية التأثر ٢٠١-٢٢٤ ٩٩-١٠٨

جيم – الهدف ٦ – الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمم المتحدة

الهدف الفرعي ١ – كفالة الفعالية والتكامل في متابعة المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في سياق التنمية البشرية المستدامة . ٢٢٥-٢٤١ ١٠٩-١١٦

سادسا – تقديم التقارير المالية ٢٤٢-٢٤٨ ١١٧-١٢١

سابعا – الخلاصة والخطوات المقبلة ٢٤٩-٢٥٩ ١٢٢-١٢٤

المرفقات

الأول – مذكرة تقنية بشأن المنهجية المتبعة في التقرير السنوي المرتكز على النتائج ١٢٥-١٣٠

الثاني – المؤشرات المحيطية ١٣١-١٤٠

الثالث – إطار النتائج الاستراتيجية المنقح ١٤١-١٤٨

تصدير من مدير البرنامج

شهدنا في السنوات الأخيرة تقاربا مُهِمًّا في وجهات النظر العالمية حول الأهداف الإنمائية الدولية تشهد عليه الاتفاقات والأهداف التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية المتتابعة، والتي تعد انطلاقة مُهِمّة نحو المستقبل. وقد اقترح الأمين العام أن تعتمد جمعية الألفية تلك الأهداف. وسيشهد العام القادم جهودا متضافرة مماثلة لترجمة الأهداف الجديدة إلى نتائج ملموسة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. لقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور نشط في تحقيق توافق الآراء العالمي الذي يحرك التنمية في عالم اليوم باتجاه حل مشاكل الفقراء. والبرنامج ملتزم الآن بقوة، وهذا هو الأهم كما يتبين من هذا التقرير، بإدارة أنشطته نحو تحقيق نتائج إيجابية.

وهذا أول تقرير سنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سلسلة تقاريره التي تقوم على أساس النتائج، وهو خطوة كبيرة تخطوها المنظمة نحو المستقبل من ناحيتين:

أولا: إن التقرير يفتح آفاقا فريدة لإدارة منح المساعدة المتعددة الأطراف على نحو فعال، فهو يساعد في الإجابة على السؤال ''لماذا ندفع من أجل المساعدة المتعددة الأطراف؟'' بتوضيح القيمة المضافة التي يسهم بها البرنامج الإنمائي، وهو الساعد الأيمن للأمم المتحدة في مجال التنمية. ويضع التقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصاف تلك المجموعة الصغيرة من المؤسسات الإنمائية التي لديها القدرة على مسح وتحليل وعرض أعمالها كلها على أساس الواقع الفعلي – أي على أساس حقائق مجربة في الميدان ويمكن التحقق منها. ويوضح التقرير على نحو دقيق مدى ما يقدمه البرنامج الإنمائي من مساعدة، وفي أي المجالات، وبأي الوسائل، من أجل بناء رأس المال الاجتماعي والتنظيمي. وهذا التقرير يساعد المنظمة على اكتساب ثقة أصحاب المصلحة فيما ترويه المنظمة عن نفسها، وبهذا يمهد السبيل إلى قيام حوار أكثر ثراء وغِنَى. ولا شك في أن التقرير، وإطار التمويل المتعدد السنوات الذي يشكل التقرير جزءا لا ينفصم عنه، هو إحدى دعائم مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت تتزايد فيه أهمية النتائج في اجتذاب الموارد.

ثانيا: وبنفس القدر من الأهمية فإن هذا التقرير يعتبر أداة تعطي دفعة جديدة للتركيز الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي، فهو أشمل تحليل قام به البرنامج حتى الآن لأدائه الفعلي. ومن شأن المعلومات الوفيرة التي يتضمنها أن تساعد المديرين في البرنامج على تنسيق قوتهم المؤسسية ومواردهم ونواتجهم مع الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية العالية في وقت يتسم بتغيرات مستمرة. ويعرض التقرير خطط عملنا بطريقة تحليلية عملية حسب الأولوية العالية

أو المنخفضة للأنشطة، مما يتيح أساسا عمليا لاتخاذ القرارات بشأن المجالات التي يجب على المنظمة أن تستثمر فيها والمجالات التي يجب أن نتركها لغيرنا.

ويتبين من التقرير أن الموارد الإنمائية التي ينفقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تساعد في تحقيق عدد من أهم الأهداف الحيوية للمجتمع الإنمائي في بيئات سياسية مختلفة. وبالرغم من الاختلاف بين المناطق الإقليمية الخمس وفي معظم أهداف المنظمة، كان أداء البرنامج بكل أبعاده وأعماقه ملهما ومشجعا. وفي مجالات الأولوية بالنسبة للبرنامج، ومنها وضع السياسات وتطوير المؤسسات والدعوة، لا شك أن البرنامج يقطع خطوات واسعة إلى الأمام، ولو أن هذا التحول يحتاج إلى مزيد من الدعم. فالبرنامج الإنمائي منهمك بشكل متزايد في بعض القضايا الرئيسية التي تمس السياسة العامة في هذه الأيام، إذ يعمل على دعم استراتيجيات مكافحة الفقر، وإقامة أطر تنظيمية وقانونية تتسم بالشفافية والكفاءة، وبناء القدرات في مجال الإصلاح القضائي وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتمكين للمجتمعات الأهلية والمدنية. ويلقي التقرير الضوء في هذه المجالات وغيرها على أهم التغيرات في السياسة العامة والتغيرات المؤسسية التي نشأت نتيجة لنشاط البرنامج الإنمائي. وبذلك يعطي التقرير صورة مفيدة للكيفية التي يقوم بها البرنامج الإنمائي من خلال حضوره ودوره المتميز باعتباره مستشارا مؤتمنا محايدا، في الجمع بين أعمال الحكومات وسائر الجهات الفاعلة في مجال التنمية في أنشطة تستفيد من التأثير المتبادل بينهما.

ويوفر التقرير دليلا لعمل البرنامج في الحاضر والمستقبل، وهو أمر مطلوب بشدة، إذ أنه يوفر نظرات عملية عميقة من شأنها أن تساند عمل مديري البرامج على مختلف المستويات. وهو يعطي صورة واضحة عن الأنشطة البرنامجية المطلوب إنهاؤها أو ربطها بشكل فعال بالتغيرات في السياسة الوطنية لأنها لا تتيح للبرنامج الإنمائي إحداث الأثر المطلوب في حدود الموارد المتاحة، ولا تقوي أنشطته الاستشارية. وهذه النظرات المتعمقة يتناولها التقرير باستفاضة. فهناك على سبيل المثال درس مستفاد من هذا التقرير عن انهماك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروعات صغيرة الحجم ذات أهداف محدودة. فعلى سبيل المثال تنفق المنظمة في إطار برنامج مكافحة الفقر، على المساعدة المباشرة للمجتمعات الفقيرة وسائر المجموعات الضعيفة، ضِعف ما تنفقه على العمل على تغيير السياسة الوطنية. ولا شك أن هذا العمل له عائد إنساني، ولكن الذي يحدث في حالات كثيرة أن برامج المساعدة في مكافحة الفقر وأنشطة دعم السياسات لا تلتقي معا في جهد متضافر يعزز بعضه بعضا. وهكذا تضيع فرص الربط بين المشروعات الصغيرة في مجال مكافحة الفقر والتغيرات في السياسة الإنمائية الوطنية وما ينتج عن هذا الربط من نتائج مضاعفة. والمشروعات التي لا تساندها سياسة ثابتة، أو التي ابتعدت عن التوجه السياسي، يجب أن يُعاد ربطها من

جديد عن طريق شراكات قوية مع صانعي السياسة أو إلغاؤها. وهذه أولوية واضحة بالنسبة للعمل المقبل في تركيز نشاط المنظمة.

ويود واضعو هذا التقرير التأكيد على أن الإدارة على أساس النتائج هي أساسا عملية تعلُّم من خلال العمل. ولهذا السبب، ونظرا لانتشار أسلوب الإدارة على أساس النتائج بشكل سريع في المنظمة، فإن هذا التقرير نفسه هو عبارة عن عملية متواصلة. ويتبين من التحليلات الواردة في التقرير أن من الضروري ضمان المستوى الثابت من التمويل الذي يتوخاه إطار التمويل المتعدد السنوات من أجل زيادة تحسين المساءلة عن الأداء في البرنامج الإنمائي وقدرة البرنامج على تصميم وإدارة برامج وشراكات لها قيمة مضافة. وهذا العمل الرائد الذي بدأ حديثا يجب أن يستمر سواء من الناحية المنهجية أو من ناحية التركيز الموضوعي.

ولقد أوضحتُ في عدة بيانات عامة أنني لا أنوي أن أدع أزمة الموارد الحالية تصرفني عن الإصلاحات التي يمثلها إطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي على أساس النتائج وخطط العمل. وفي نفس الوقت أود أن أؤكد من جديد أن إعادة بناء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو عهد تم التوصل إليه بحسن نية، ولا بد أن يكون جهدا متبادلا: بين الموارد والنتائج. فبدون جميع عناصر هذا العهد الهام الرائد، لا يمكن توقع نجاح الجهود المبذولة لجعل ممارسات الإدارة عن طريق الأداء جزءا أساسيا من ثقافة المنظمة إذا لم تتوفر الموارد الأساسية لتحقيق الأثر الذي هو الآن قاب قوسين أو أدنى.

إن الفرص التي يعرضها هذا التقرير لا يجب أن تضيع من بين أيدينا، وإنما يجب أن نستغلها لكي نصل ببرنامج الإصلاح إلى آفاق جديدة.

مقدمة

١ - يعتبر إعداد وتقديم التقرير السنوي الذي يقوم على أساس النتائج لعام ١٩٩٩ الخطوة الحاسمة التالية في تنفيذ العهد الذي تم الوصول إليه مع المجلس التنفيذي حين أقر إطار التمويل المتعدد السنوات في دورته الثالثة العادية لعام ١٩٩٩. ويوفر إطار التمويل المتعدد السنوات على وجه الخصوص نظاما جديدا للتمويل يهدف إلى إقامة حوار شفاف بشأن التمويل وتأمين حجم أكبر من التمويل وإمكانية أكبر للتنبؤ به عن طريق التعهدات لعدة سنوات.

٢ - وعلى أساس النتائج المتوخاة في إطار التمويل المتعدد السنوات يقدم هذا القرير تحليلا منهجيا للنتائج التي تحققت ويربط بين هذه النتائج وأهداف المنظمة وأهدافها الفرعية. وفي هذه الممارسة تبرز أطر النتائج الاستراتيجية كأداة رئيسية من أدوات الإدارة يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإبلاغ عن النتائج وتحسينها.

٣ - وهذا التحليل الوارد في التقرير يقدم لأول مرة في تاريخ البرنامج الإنمائي نظرة شاملة على أعمال المنظمة برمتها. وهو بهذا يوفر للمنظمة فرصة تاريخية لتحديد أهدافها بوضوح وجعل نواحي القوة المؤسسية فيها في خدمة الخدمات الإنمائية التي يطلبها عملاء البرنامج، وهم بلدان البرنامج.

٤ - ويشمل التقرير الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣. وهذا التقرير وإن كان يعتبر جهدا ابتدائيا، فإنه يمثل فرصة هامة لاختبار أسلوب الإدارة على أساس النتائج وتطبيقه بشكل سلس في البرنامج الإنمائي. فهو يقدم صورة شاملة للنتائج المحققة وبذلك يوفر فرصة فريدة للتعرف على المشاكل والتحديات بشكل مبسَّط واستراتيجي في نفس الوقت يستجيب للشواغل التشغيلية الخاصة للمنظمة، وخاصة شواغل المكاتب القطرية.

٥ - ومن المهم الإشارة إلى أن تقرير ١٩٩٩ يأتي في منعطف حرج في تاريخ المنظمة. فالتناقص الذي حدث على مدى ست سنوات في الموارد العادية للمنظمة يجعل من الحتمي زيادة هذه الموارد من أجل التطبيق الكامل للميثاق الذي يتضمنه إطار التمويل المتعدد السنوات. ويأتي التقرير بعد أن قدم مدير البرنامج رؤيته إلى المجلس التنفيذي في إطار خطط العمل التي عرضها على المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وهي رؤية من شأنها أن تتيح الفرصة للإسراع بعملية الإدارة على أساس النتائج في البرنامج الإنمائي وتعميقها. ولذلك فإن تقرير ١٩٩٩ يخدم هدفا استراتيجيا ويمثل محاولة لتحقيق التلاقي الوثيق بين عمل المنظمة في الحاضر والمستقبل وبين رؤية مدير البرنامج. ولما كان نحو ٤٠ إطارا من أطر التعاون الاستراتيجي ستنتهي في عام ٢٠٠٠ فإن التقرير يوفر فرصة مبكرة لإعطاء إشارات واضحة

عن اتجاهات البرامج في المستقبل على أساس الشواهد الثابتة من تجارب البرنامج على المستوى القطري.

٦ - لذلك فإن تقرير ١٩٩٩ هو عبارة عن وثيقة لتحليل الأداء كما أنه وثيقة استراتيجية. وكان إعداد التقرير نفسه عملية تعلُّم من خلال الممارسة. ويلقي التقرير نظرة متكاملة على أداء البرنامج وموارده مما يمكِّن البرنامج من تحديد أوجه القوة لديه وإبراز نواحي القلق التي يجب التعامل معها من أجل تحسين الأداء. وهناك فرصة كثيرة متاحة. فمثلا يلقي التقرير نظرة على نشاط البلدان المنهمكة في مكافحة الإيدز، وبذلك يتيح للبرنامج الإنمائي التعرف على إمكانات التعاون بين الجنوب والجنوب في هذا المجال والعمل على تبادل المعارف والخبرات. وبمحاولة التعرف على أسباب نقص الإبلاغ عن قضايا الجنسين فإنه يضطر المنظمة إلى البحث عن إمكانيات إقامة صلات محددة مع الفئات المواضيعية الأخرى عملا على إقامة بيئة تمكينية من أجل التنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر. ثم إن التحليل الوارد في التقرير يقدم أساسا عمليا للتعرف على المجالات والأنشطة ذات الأداء المتدني التي لا يجب أن يستمر البرنامج في دعمها.

٧ - ويمثل تقرير الأداء بالنتائج جهدا للانتقال من مرحلة السرد إلى مرحلة التأكيد على النتائج وأفضل الطرق لقياس هذه النتائج. ومن خلال النظرة إلى النتائج يحاول التقرير أن يجيب على السؤال الأساسي الذي يطرحه دافعو الضرائب على المؤسسات المانحة للمعونة: ما هي القيمة المضافة لهذه الأموال وما هو الأثر الذي تتركه على حياة الناس في البلدان النامية؟

٨ - وينبغي التأكيد على أن الإدارة بالنتائج تحتاج إلى وقت لكي تستقر في أذهان العاملين بالمنظمة. وإذا كان لنا أن نستفيد من خبرة المؤسسات الأخرى فإنها تشير إلى مدة تتراوح من ٤ إلى ٥ سنوات على الأقل لكي يصبح هذا الأسلوب جزءا من ثقافة المنظمة. وتتطلب الإدارة بالنتائج جهدا مخلصا ومتضافرا من كثير من العاملين والتزاما من الإدارة العليا. ومنذ إدخال هذا المفهوم في البرنامج الإنمائي تحقق تقدم سريع على مدى فترة قصيرة من الزمن. فقد طُور إطار النتائج الاستراتيجي/إطار التمويل المتعدد السنوات وتم إدخال هذا النظام على مدى العامين الماضيين. ولم يُقدم إطار التمويل المتعدد السنوات إلى مجلس الإدارة إلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ومع أن هذا النهج السريع له مزاياه فإن له عيوبه أيضا. فقد كان من الواضح أن الوقت المتاح أمام المكاتب القطرية لكي تستوعب مفهوم الإدارة بالنتائج ولتعد تقاريرها على أساس هذا الأسلوب لم يكن كافيا. كذلك واجهت المكاتب الإقليمية والوحدات المركزية قيودا من ناحية الوقت اللازم لإجراء التحليلات من أجل

تقارير الإدارة بالنتائج. ومن المهم توفير المزيد من التدريب والدعم المباشر لكي يستقر استخدام المفاهيم الجديدة واختيار المؤشرات المناسبة. ومع أنه تحقق تقدم كبير فإنه من الصعب تصور كيف يمكن للبرنامج تحقيق النتائج المطلوبة منه والتي يعبر عنها إطار التمويل المتعدد السنوات بدون توفير الموارد اللازمة. أما الإبلاغ عن تحسن النتائج فإنه لا يمكن وحده أن يعطي صورة كاملة عن أغراض المنظمة والقيمة التي تمثلها.

الجزء الأول
إطار التقرير

أولا – التحديات والفرص: إطار النتائج الاستراتيجي وإطار التمويل المتعدد السنوات

٩ – لدى مقارنة نظم الإدارة القائمة على النتائج، ينبغي التمييز بين الإدارة بالنتائج والإدارة من أجل النتائج. فالإدارة بالنتائج تركز على المساءلة والإبلاغ الخارجي بينما تركز الإدارة من أجل النتائج على كفاءة التخطيط وتقييم الأداء والتعلم من خلال العمل في المنظمة. وقد اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسلوب الإدارة بالنتائج عن عمد لمساعدة المديرين على تحسين الإدارة، ولإحداث نقلة نوعية في ثقافة المنظمة، وتعزيز التوجه الاستراتيجي وإشاعة ثقافة الأداء على أساس القيمة مقابل التمويل. أما الإبلاغ الخارجي فيتم التعامل معه على أنه هام جدا ولكنه يأتي في الدرجة الثانية من حيث المنفعة.

١٠ – وهناك تحول كبير سوف يوجه أعمال البرنامج الإنمائي حاليا ومستقبلا يتمثل في التركيز على النتائج وفي محاولة قياس وتقييم التغير الفعلي باتجاه التنمية، والحكم على مدى ما يسهم به البرنامج الإنمائي في ذلك التغيير. وهذه مهمة أصعب من مجرد تسجيل معدلات نجاح المشاريع التي يساندها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة. وإذا كان لنا أن نستفيد من خبرة المنظمات الأخرى فإن التركيز على المشاريع وحدها قد يؤدي إلى نوع من التشويه، فقد يلجأ المديرون إلى تفادي المشاريع الابتكارية وما لها من مخاطر والتركيز على الأعمال التي ثبتت فعاليتها. كما أن نقاط القوة التقليدية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما يتبين من إطار التمويل المتعدد السنوات، إنما تكمن في الدعوة والتنسيق والحضور، وهذه على وجه الدقة هي نواحي التدخل اللين التي تمثل الإسهام الحاسم للبرنامج الإنمائي. وهنا لا بد أن تكون لدينا صورة كاملة عن المدخلات حتى يعكس التقرير كامل الاستراتيجية التشغيلية للبرنامج الإنمائي، ولا يقتصر على المشاريع والبرامج، وإنما يشمل أيضا المشورة والدعم التي يقدمها البرنامج مباشرة إلى المكاتب القطرية.

١١ – وهذا التركيز على النتائج يتفق مع ماجاء في الدراسة الممتازة الصادرة عن البنك الدولي بعنوان ''تقييم المساعدة: ما يفيد وما لا يفيد ولماذا'' (١٩٩٨) وهي تدعو إلى التحول عن النُهج التي تركز على المشاريع والإجراءات إلى الحوار وبناء التحالف بشأن تغيير السياسات والتغيرات الإنمائية المقصودة. ويبرز التركيز على النتائج ما للرصد والتقييم من دور رئيسي في الإسهام في إحداث التغيير الإنمائي الفعال. فهناك مشروعات ناجحة ولكن أثرها الدائم محدود. ومن شأن التقييم النقدي بناء المعرفة التي يمكن استخدامها لإحداث تغيير

منهجي واسع النطاق وخطة تغيير إنمائي. وهو يساعد في عملية تعلم ما يفيد وما لا يفيد على المستوى الكلي وعلى مستوى القضايا. ويمثل اختبار النهج الجديدة جزءا أساسيا من الاستثمار المطلوب في اكتساب المعرفة واقتسامها. ويجب أن يُنظر إلى اقتسام المعرفة باعتباره عنصرا هاما من عناصر الشراكة.

١٢ - وفي هذا الإطار يقدم التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ استنتاجات هامة بشأن النتائج. وقد اتسم إعداد التقرير باستجابة رائعة وحسنة التوقيت من المكاتب القطرية التي قدمت المعلومات اللازمة لإعداد التقرير الذي يستند إلى نتائج على مستوى البرنامج الإنمائي كله. وليس من المستغرب أن تتسم العملية أيضا بعدد كبير من الاستفسارات التي وردت من المكاتب القطرية بشأن مفهوم الإدارة بالنتائج برمته. وكان هذا التبادل في الأفكار بين المكاتب القطرية والمقر درسا مفيدا كما كان تحليل التقارير التي تقدمت بها تلك المكاتب، وكلاهما يعكس الحاجة إلى مزيد من التدريب ومزيد من التحسين في نظام الإدارة بالنتائج.

١٣ - وهذه الدورة الأولى من دورة الإبلاغ تعكس على وجه الخصوص القيمة الحيوية للمؤشرات باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في الإدارة بالنتائج. ويمثل إدخال المؤشرات بشكل منهجي في البرنامج الإنمائي خطوة هامة نحو تعزيز المساءلة عن الأداء. وقد اتبع نهج ذو ثلاث شُعب، كما يتبين من إطار التمويل المتعدد السنوات: (أ) المؤشرات المحيطية، ومنها الرقم القياسي للفقر الإنساني، وذلك من أجل تتبع التقدم في اتجاهات التنمية على الصعيدين العالمي والقطري؛ (ب) المؤشرات على صعيد المنظمة لقياس الأداء المؤسسي، ومنها مثلا عدد البلدان التي تحقق الأهداف المرجوة (كما يرد في إطار النتائج الاستراتيجي)؛ (ج) مؤشرات المدخلات والمخرجات وهي تساعد المكاتب القطرية على قياس التقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

١٤ - ولم تدخل المؤشرات المحيطية بشكل كامل حتى الآن في تقرير هذه السنة، ذلك لأنه من اللازم تكييف دور وإسهام هذه المؤشرات في نظام الإدارة بالنتائج من أجل تبسيطها وجعلها أكثر ملاءمة لمجالات التركيز في البرنامج الإنمائي (انظر المرفق الثاني). وحسب الاتفاق الذي تم مع المجلس التنفيذي، ليس مطلوبا إدخال المؤشرات على نطاق المنظمة إلا في الأهداف الفرعية الثلاثة التي يقدمها التقرير بمزيد من التفصيل. ومع أن مستوى الاستجابة كان مرضيا وقدم معلومات قيمة، إلا أنه يبدو أن الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في عدد من المؤشرات على مستوى المنظمة وفي غرضها. وليس الهدف مقارنة النتائج مقابل المؤشرات على مستوى المنظومة كلا على حده، وإنما الهدف النهائي هو التركيز على هذه المؤشرات على مستوى الأهداف الفرعية من أجل تقصي بعدين أساسيين هما: أولا التغير في الظروف

الإنمائية ذات الصلة على المستوى القطري، وثانيا إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه التغيرات. إلا أن هذا التقرير الأولي المقدم على أساس النتائج يعطي أمثلة جيدة لتطبيق المؤشرات على المستوى القطري في توثيق وقياس مدى التقدم على هذا المستوى. ومع أن نوعية المؤشرات وفائدتها لا تزال غير متسقة، فإن البرنامج الإنمائي يعتقد أنه توصل من خلال عدد من المكاتب القطرية إلى أساس تحليلي لأفضل الممارسات التي يمكن الارتكان إليها في تحسين وتوسيع استخدام المؤشرات.

١٥ - وكجزء من تطوير الإدارة بالنتائج يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استثمار جهد كبير في المجال الثاني وهو بناء الشراكة. والتركيز على النتائج معناه أساسا أنه لا توجد وكالة واحدة أو هيئة واحدة من هيئات التنمية تستطيع أن تحقق النتائج المرغوبة بمفردها، مما يجعل الشراكة التي يدخل فيها البرنامج الإنمائي واستثمار البرنامج في هذه الشراكة أمرا حيويا لتحقيق تقدم حقيقي. ومع ذلك يبدو أن البعد الخاص بالشراكة لم يأخذ حقه من التركيز في تقارير المكاتب القطرية، وحتى حين تبرز هذه التقارير ذلك الجانب فإنها تتناوله في عمومياته بدلا من التركيز على نتائج محددة وعلى الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في هذه الشراكات.

منهجية التقرير السنوي على أساس النتائج

١٦ - كانت أول محاولة لتحليل التقارير الواردة من المكاتب القطرية جهدا غير واضح المعالم، لأنه واجه عدة تحديات رئيسية.

١٧ - ومن هذه التحديات قياس التقدم: فلكي يمكن قياس الطائفة الواسعة من النتائج التي وردت في تقارير المكاتب القطرية كان لا بد من وضع مقياس عملي لقياس التقدم. وهذا المقياس يجب أن يقيس التقدم من حيث صلته بالنتائج المتوخاة الواردة في إطار النتائج الاستراتيجي. وعلى هذا الأساس يجب أن يسفر التحليل عن تقييمات يمكن مقارنتها فيما بين البلدان والمناطق وبين الفئات المواضيعية. وهذا النوع من البيانات المقارنة ذو فائدة عظيمة للمديرين.

١٨ - وتم حساب النسبة المئوية للتقدم بشكل عام على أساس عدد النتائج التي حدث فيها تقدم بالمقارنة بعدد النتائج الواردة في إطار النتائج الاستراتيجي. ثم يتم تجميع هذه النسب المئوية على مستوى الأهداف والأهداف الفرعية الواردة في مجال الدعم الاستراتيجي. وكما هو الحال في إطار التمويل المتعدد السنوات تشمل النتائج المحققة كلا من المحصلة والنواتج. وتقرر حساب المحصلة التي تبلغ عنها المكاتب القطرية باعتبارها نتائج للبرنامج ككل إذا كانت متفقة مع مجال الدعم الاستراتيجي في إطار النتائج الاستراتيجي للمنظمة، وأن يتم

تقييم التقدم على أساس المؤشرات القطرية. ومن أمثلة التقدم على مستوى المحصلة عدد الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في انتخابات عامة والتغير في الإنفاق العام باتجاه القطاعات الاجتماعية، أما على مستوى النواتج فيحسب عدد العاملين الذين تم تدريبهم للانتخابات وإعداد التقارير ٢٠/٢٠.

١٩ - محدودية البيانات: من العوائق التي جوبهت في هذه الممارسة عدم استواء نوعية التقارير وفي بعض الأحيان عدم الاطمئنان إلى أن التغير ناتج عن جهود البرنامج الإنمائي. وقد تم حل هذين الإشكالين إلى حد ما عن طريق مضاهاة البيانات الواردة في التقارير، خاصة فيما يتعلق بالسرد. وطلبت معلومات إضافية من المكاتب الإقليمية ومن مكتب سياسات التنمية حينما اقتضى الأمر. واستخدمت بعض الضوابط لضمان الاتساق. وقد تمت مضاهاة التقارير المستكملة عن التقدم ببيانات النواتج والنتائج المستقاة من أطر النتائج الاستراتيجية. فالنواتج المنجزة كانت تعزى إلى المساعدة من البرنامج الإنمائي أما النتائج فيجري تقييمها على أساس قوة ارتباطها بالنواتج ووجود شواهد أخرى في التقارير المبنية على النتائج، وإذا أمكن، فحص دور البرنامج الإنمائي في تكوين الشراكات. وهذا النهج يعد خطوة أبعد من مجرد التقييم الذاتي لأنه يتطلب تقارير واعية تقاس على أساس المؤشرات، بالإضافة إلى ما تقوم به المكاتب الإقليمية ومكتب سياسات التنمية من تدقيق. وقد أبرزت الاتجاهات في الحالات التي أمكن فيها حسابها كميا. وفي كل الحالات كان هناك استعراض منتظم مع المكاتب الإقليمية ومكتب سياسات التنمية باعتبار ذلك جزءا حاسما في عملية التأكد من البيانات وتفسيرها.

٢٠ - ومع أن المنهجية تظل في دور التطوير، فإن النتائج تبدو من القوة بحيث يمكن الاطمئنان إليها في إجراء مقارنات. ومن التحديات التي تكمن في صلب الإدارة بالنتائج توفير تحليل مقارن يقدم وقائع غاية في التعقيد في وثيقة موجزة إلى حد ما. أما الصعوبات المتعلقة بنوعية الإبلاغ والأحكام النوعية وتجميع النتائج وترتيبها فهي أمر لا مفر منه. وبعض هذه الصعوبات لا يمكن تلافيه، وهناك صعوبات أخرى حاولنا التقليل من أثرها قدر الإمكان في هذه الممارسة، وهناك نوع آخر من الصعوبات سوف يتم التغلب عليه مع تطوير المنهجية. ويرد وصف للتفاصيل التقنية للمنهجية المستخدمة في إعداد التقرير في المرفق الأول.

٢١ - ومع أن تحليل الأداء يركز على العموم على كيفية أداء المكاتب القطرية، فقد بذلت جهود للتحقق من الاستنتاجات والاتجاهات الناشئة في ضوء النتائج التي تسعى إليها البرامج

الإقليمية والعالمية. وفي التقرير المقبل سيكون من الضروري أيضا تقييم أداء البرامج الإقليمية والعالمية بشكل منهجي.

٢٢ - وتظل الإدارة بالنتائج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممارسة للتعلم عن طريق العمل. فمثلا يتضح من التحليلات الواردة في التقرير أن من الضروري جعل إطار النتائج الاستراتيجي في حد ذاته أكثر استراتيجية. ويعرض المرفق الثالث أول جهد لتبسيط إطار النتائج الاستراتيجي وينبغي بذل جهد أكبر في المستقبل لتحقيق الروابط الكثيرة بين أهداف إطار النتائج الاستراتيجي، ومن الأمثلة الواضحة مسألة المساواة بين الجنسين. ويحتاج الأمر إلى استثمار كبير من ناحية الجهد والوقت لإدخال الدروس المستفادة من هذه الممارسة في الجيل الثاني من الأدوات حتى يتسنى لإطار النتائج الاستراتيجي/إطار التمويل المتعدد السنوات أن تظهر نتائجه بشكل فعال باعتباره الأداة الرئيسية للإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا - تحديد الأهداف: إطار النتائج الاستراتيجي والأهداف العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٣ - ترمي أُطر النتائج الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة محددة إلى ربط أهداف المنظمة بجدول التنمية العالمي الناشئ الذي يُعنى بإحداث تحسينات واسعة النطاق فيما يتعلق بالتنمية البشرية. وهذه الأهداف مسجلة في توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الرئيسية ومنهاج العمل المشترك الوارد في الوثيقة المعنونة ''تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون الإنمائي (١٩٩٦)''، الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٨، حظيت هذه الأهداف بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٩٨/٤٤، كما أنها أصبحت في نفس السنة تشكل الأساس الذي استندت إليه لجنة التنسيق الإدارية في إصدار بيان هام للالتزام بالعمل من أجل القضاء على الفقر (في شراكة مع غيرها من الهيئات، ولا سيما في منظومة الأمم المتحدة).

٢٤ - ويتمثل الهدف الاستراتيجي الشامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التخفيف من وطأة الفقر، ووسيلته الرئيسية لتحقيق هذا في العمل هي إيجاد السياسات والأطر القانونية المتمشية مع النهج الذي يتبعه نحو التنمية البشرية المستدامة. وثمة ترابط وثيق الوشائج بين هدفي تحقيق التنمية البشرية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر. ويتفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع الأمم المتحدة فيما ترميان إليه من خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول

عام ٢٠١٥، بيد أنه يذهب إلى أبعد من ذلك فيؤكد أنه لا بد من التعامل مع الفقر بجميع أبعاده المعقدة.ومن هنا يتمثل هدف البرنامج الإنمائي في القضاء على الفقر المدقع والحد بصورة كبيرة من الفقر بصفة عامة. أما التركيز على التنمية البشرية المستدامة فيسلط الضوء على أهمية تعزيز قدرات البشر التي تؤهلهم لأن يحيوا حياة طيبة، سواء منهم الأجيال الحالية أم الأجيال المقبلة.

٢٥ - ويوجد هذا دورا مختلفا يتعين أن تؤديه المعونة. فالتعاون الإنمائي يتصل الآن في جوهره بنقل المعارف وإيجاد ما يشار إليه على أنه ''رأس المال الاجتماعي والتنظيمي''.كما أن التنمية لا بد وأن تكون أساسا ملكا للسلطات والمؤسسات الوطنية. فالنماذج والتجارب الإنمائية، بغض النظر عن حُسن مقصدها، لا يمكن فرضها من الخارج. وفي هذا السياق، تزداد أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وكذلك الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة باعتباره الوكالة الإنمائية والتنفيذية الرئيسية للأمم المتحدة، بالنظر إلى وجودهما المستقر في البلدان التي يوجد بها برامج، وإلى العلاقات القائمة على الثقة التي نشأت عبر فترة زمنية طويلة.

٢٦ - وحسب المشار إليه في وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات، وهو ما تشهد به البلدان، فإن البرنامج الإنمائي يعمل في المقام الأول بوصفه ''طرفا ميسرا، وعاملا حافزا، ومستشارا، وشريكا''. وتؤتي أدواره هذه ثمارا وفيرة، فهي تعزز من الشعور بالملكية الوطنية ومن رأس المال الاجتماعي والتنظيمي، وهما عنصران ضروريان للإسراع بعجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي. كما يؤدي الوجود المحلي للبرنامج الإنمائي والثقة التي ينعم بها دوره بصفة أساسية إلى تمكينه من توفير صلة رئيسية من حيث المعرفة والدعم بين الاتفاقات العالمية وبين ترجمتها إلى استراتيجيات قطرية وتغيير إنمائي.

٢٧ - ويحدد إطار النتائج الاستراتيجي أهدافا معينة في ستة من مجالات الاهتمام الرئيسية للبرنامج الإنمائي يرد بيانها في الإطار ١.

الإطار ١ - الأهداف المحددة في ستة من مجالات الاهتمام الرئيسية للبرنامج الإنمائي

الهدف الأول -	إيجاد بيئة تمكِّن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة
الهدف الثاني -	القضاء على الفقر المدقع والحد بصورة كبيرة من الفقر بصفة عامة
الهدف الثالث -	حماية وتجديد البيئة العالمية وقاعدة أصول الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

الهدف الرابع –	تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بمركز المرأة، ولا سيما من خلال تمكينها
الهدف الخامس –	الحيلولة دون حدوث حالات الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية والبيئية والتكنولوجية وغيرها من الكوارث التي يحدثها الإنسان، أو الحد منها، والإسراع بعملية الإنعاش المستدام
الهدف السادس –	توفير الدعم الفعال من جانب البرنامج الإنمائي لخطة الأمم المتحدة للتنمية

٢٨ – وفي الحالات التي عقدت بها مؤتمرات دولية رئيسية مرتبطة بالمجالات الواردة أعلاه، قام البرنامج الإنمائي بإدماج الشواغل الرئيسية لهذه المؤتمرات في إطار النتائج الاستراتيجي. وتشمل المؤتمرات الرئيسية التي تم تناولها على وجه التحديد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. أما بالنسبة للهدف الخامس، فقد تم الربط بينه وبين استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا. ويجري إلى أقصى حد ممكن استخلاص المؤشرات المتصلة بحالات معينة استنادا إلى المؤشرات العامة التي تحظى بموافقة المجتمع الدولي.

٢٩ – وهذه الأهداف الستة المنصوص عليها ليست، بطبيعة الحال، حكرا على البرنامج الإنمائي؛ إذ يشترك فيها الكثيرون. بيد أنها تمثل للبرنامج الإنمائي التزاما بأداء دور قيادي في محاولة عالمية منسَّقة لإحراز تقدم في هذه المجالات وبالمشاركة في هذه المحاولة. أما على صعيد الأهداف الفرعية، فيبذل جهد لتحديد المجالات التي يسعى فيها البرنامج الإنمائي إلى أن يوجِد لنفسه مركز قوة نسبية نتيجة لحياده، ووجوده العام في البلدان النامية، وتركيزه على التنمية البشرية، وفي ضوء الدور الذي يضطلع به الشركاء الآخرون.

٣٠ – ولا بد من النظر إلى التقدم الذي يحرزه البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بهذه الأهداف الستة في سياق التحديات الإنمائية القائمة على الصعيدين الإقليمي والقطري. وترمي المؤشرات الخاصة بالظروف المحيطة إلى تتبع المسائل والاتجاهات الإنمائية ذات الصلة وتحليلها. ويرد في المرفق الثاني تحليل للبيانات الخاصة بالظروف المحيطة، وإن كان تحليلا غير مكتمل إلى حد ما.

٣١ - ولكن ما هي الآثار المترتبة على هذه الأهداف فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي ونوع المساعدة التي يقدمها؟ تشتمل الدراسة الرئيسية المعنونة ''بلوغ أهداف التنمية الدولية: هل يكفي النمو؟ (ل. هانمر و ف. ناسكولد، معهد التنمية الخارجية، لندن، ٢٠٠٠) على محاولة لدراسة بعض تداعيات معدلات النمو اللازمة للوفاء بالهدف الإنمائي الدولي الرامي إلى خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويؤكد كاتبا هذه الدراسة أن خفض مستويات الفقر في الدخول إلى النصف هو أمر، رغم إمكانه، يتعذر تحقيقه دون وجود سياسات تحِد من انعدام المساواة. فبدون هذه السياسات، سيلزم تحقيق معدلات نمو غير واقعية في ارتفاعها تبلغ نحو ١٠ في المائة. وفضلا عن ذلك، فإن الحد من انعدام المساواة يستلزم إحداث تغيير في أطُر السياسات العامة في كثير من البلدان، ولا سيما بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبلدان أمريكا اللاتينية، حتى يمكن تشجيع النمو الذي يعود بالنفع على الفقراء.

٣٢ - والبرنامج الإنمائي لا يقتصر على تعزيز النمو، وإنما يعمل على إيجاد نمو مقترن بالإنصاف، وذلك تمشيا مع الولاية المكلف بها فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة. ولهذه الرسالة نتائجها الهامة فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، وهو يسعى إلى تحديد ميزته النسبية والمنتجات والخدمات المحددة التي يقدمها. ويقتضي إجراء تحليل أوفى لأداء البرنامج الإنمائي الحكم على الأمور على مستويات ثلاثة، هي: (أ) كيف تسهم أعمال البرنامج الإنمائي في التصدي للتحديات الإنمائية الدولية الرئيسية؟ (ب) كيف يتطور البرنامج وكيف يعمل استنادا إلى نقاط القوة النسبية التي يتميز بها؟ (ج) هل تتمشى المنتجات والخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي مع الولاية الرئيسية المكلف بها فيما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة؟

الجزء الثاني
تحليل الأداء

ثالثا – لمحة عامة

٣٣ – تحليل الأداء الذي أجري من أجل التقرير السنوي لعام ١٩٩٩ الذي يركز على النتائج، معروض هنا في ثلاثة أجزاء رئيسية: يستعرض الجزء الأول اتجاهات الأداء والتحليلات المتعلقة بكل من الأهداف الستة التي يشملها إطار التمويل المتعدد السنوات. أما الهدف السابع الذي يشتمل عليه هذا الإطار، والذي يتناول مسائل الإدارة، فقد تم تحويله إلى الخطة الاستشرافية لمدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (DP/2000/8)، وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ٢٠٠٠. ويغطي الجزء الثاني الأهداف الفرعية الثلاثة التي اختيرت لتحليلها بصورة أكثر تفصيلا، أما الجزء الثالث فيقدم تحديثا لإطار الموارد المتكامل، مقترنا بقدر من التحليل للأداء المتعلق بالميزانية والموارد في عام ١٩٩٩.

٣٤ – وتجري محاولة في كل فئة أو هدف لتغطية بعض من عناصر التحليل الرئيسية، عن طريق توفير الأمور التالية: (أ) صورة كمية موجزة للأداء، تشمل الأهداف والأهداف الفرعية والمناطق المختلفة؛ (ب) حصر للاتجاهات العامة، بما في ذلك مجالات الدعم الاستراتيجية أو الأهداف الفرعية التي تحظى بأكبر قدر من الطلب؛ (ج) الجوانب البارزة للمسائل الرئيسية أو المجالات الرائدة المتعلقة بمجموعات من البلدان، بما في ذلك استعراض بعض الأسباب التي تكمن وراء مستويات الأداء؛ (د) بعض الأفكار عن تداعيات هذا التحليل على الأعمال التي تضطلع بها المنظمة مستقبلا.

٣٥ – وفيما يتعلق بالأهداف الفرعية الثلاثة التي أختيرت لبحثها بصورة أدق، يحاول التقرير تحليل اتجاهاتها وملامحها الرئيسية بصورة أكثر تفصيلا، كما يعرض بإيجاز لبيان بعض الآثار المترتبة على هذه الاتجاهات فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي. وعلى صعيد أكثر طموحا، تجري أيضا محاولة للتعليق على نقاط القوة النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي، وتحديد بعض من المنتجات والخدمات الناشئة التي تتمشى مع هذه النقاط. والأهداف الفرعية الثلاثة التي اختيرت لهذا الغرض هي:

- الهدف الأول، الهدف الفرعي ٢: تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية على تحقيق التنمية التي تركز على البشر

- الهدف الثاني، الهدف الفرعي ١: تعزيز التنمية التي تركز على القضاء على الفقر وتقليص الضعف
- الهدف السادس، الهدف الفرعي ١: توفير المتابعة الفعالة والمتكاملة للمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة ضمن سياق التنمية البشرية المستدامة

ألف – لمحة مؤسسية موجزة

٣٦ – قدم إطار التمويل المتعدد السنوات لمحة أساسية موجزة عن البرنامج الإنمائي استنادا إلى النتائج المستخلصة من التقارير المقدمة من المكاتب القطرية وغيرها من الوحدات العاملة ضمن إطار النتائج الاستراتيجي. ويوفر التحليل الذي يجرى في إطار التقرير السنوي الذي يركز على النتائج فرصة لتحديث هذه اللمحة الموجزة وتقييم مدى استمرار صلاحيتها عن طريق النظر إلى جانبين هما: نفقات عام ١٩٩٩ والنتائج العامة.

٣٧ – ويحدد الشكل ١ المقتبس هنا من إطار التمويل المتعدد السنوات أربعة أنواع من النتائج يركز البرنامج الإنمائي جهوده عليها. وتبين هذه اللمحة الموجزة واقع الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وتعرض رؤية مدير البرنامج لمستقبل المنظمة استكمالا لهذه اللمحة الموجزة. وانطلاقا من هذه اللمحة، يرى المدير التنفيذي أن التحليل الذي يجرى في إطار التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يشكل أحد المدخلات الأساسية اللازمة لتحويل الرؤية إلى واقع.

الشكل ١ – أنماط النتائج العامة

ألف – بناء القدرات

ألف – ١ أطر السياسات العامة والأطر التنظيمية والقانونية

ألف – ٢ زيادة التماسك والاندماج والوعي الاجتماعي في البيئة التمكينية

ألف – ٣ القدرة المؤسسية

ألف – ٤ جمع البيانات ورصدها

باء – التواصل في شبكات معرفية واعتماد المنظورات الإقليمية والمتعددة القطاعات

جيم – التمكين والنُهج التشاركية

دال – الأنشطة المستهدفة/التجريبية

باء – النفقات

٣٨ – أطلع مدير البرنامج المجلس التنفيذي في وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات على عدد من الخيارات التي يعكف البرنامج الإنمائي على استعراضها فيما يتعلق بالطريقة التي يتعين بها الإبلاغ عن النفقات. ففيما يتعلق بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، اتجهت النية إلى مجرد إدراج التصنيفات القائمة وفق الفئات الواردة في إطار النتائج الاستراتيجي. وعلى أساس هذه الخلفية، تعرض نفقات عام ١٩٩٩ في هذا التقرير السنوي الذي يركز على النتائج على مستوى الأهداف الواردة في الجدول ١. وبالإضافة إلى ذلك، يرد في الشكل ١ ترتيب لتسلسل الأهداف الفرعية التي يوجد عليها طلب أكثر من غيرها فيما يتعلق بأنشطة البرنامج الإنمائي.

٣٩ – ومن حيث الموارد العامة يحظى الهدف الأول، وهو إيجاد بيئة تمكّن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة بأكبر قدر من الاهتمام، إذ يمثل هذا الهدف نسبة مرتفعة من مجموع النفقات قدرها ٥٢ في المائة، تنخفض إلى ٣٨ في المائة عند النظر إلى النفقات من حيث الموارد الأساسية فقط. أما الهدف التالي في الأهمية فهو مكافحة الفقر، وسبل العيش المستدامة، الذي يمثل ٣٢ في المائة من المجموع. بيد أن هذه الفئة هي أعلى فئة من حيث الموارد الأساسية، إذ تمثل ٤٠ في المائة من هذه الموارد. ويلي هذين الهدفين فئة البيئة والموارد الطبيعية (١٤ في المائة من المجموع)، وفئتا نوع الجنس، والحالات الإنمائية الخاصة اللتان تمثلان نسبا أصغر.

الجدول ١

تقدير النفقات لعام ١٩٩٩ (موزعة حسب أهداف إطار النتائج الاستراتيجي)[أ]

الهدف	الموارد الأساسية[ب]		الموارد غير الأساسية[ب]		الموارد الأساسية + الموارد غير الأساسية	
	بملايين الدولارات	النسبة المئوية	بملايين الدولارات	النسبة المئوية	بملايين الدولارات	النسبة المئوية
الهدف الأول، إيجاد بيئة تمكن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة	١٨٦	٣٨.٢	٧٩٠	٥٧	٩٧٧	٥٢,١
الهدف الثاني، القضاء على الفقر، وسبل العيش المستدامة	١٩٥	٤٠,٠	٣٩٧	٢٨	٥٩٢	٣١,٦
الهدف الثالث، البيئة والموارد الطبيعية	٧٠	١٤,٤	١٧٠	١٢	٢٤٠	١٢,٨
الهدف الرابع، المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة	١٦	٣,٣	١٤	١	٣٠	١,٦
الهدف الخامس، الحالات الإنمائية الخاصة	٢٠	٤,١	١٦	١	٣٥	١,٩
المجموع	**٤٨٧**	**١٠٠**	**١ ٣٨٦**	**١٠٠**	**١ ٨٧٤**	**١٠٠**

(أ) تشمل الخدمات الإدارية والتنفيذية.

(ب) تشير الموارد الأساسية إلى الموارد العادية، أي التبرعات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي؛ أما الموارد غير الأساسية فتشير إلى الموارد الأخرى، أي تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية.

٤٠ - ويشهد البرنامج الإنمائي كمنظمة تغييرات كبيرة في ترتيب حافظته. ويعكس إطار التمويل المتعدد السنوات تحولات حادة، يؤكدها التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، في ترتيب الأهداف المواضيعية حسب حصتها من مجموع الموارد. وتمشيا مع تغير الظروف، تطور أيضا نمط الطلب على التعاون الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي. فحسبما يشير إليه إطار التمويل المتعدد السنوات، تواجه البلدان اليوم مجموعة جديدة من التحديات ويلزمها أن تهيئ الأجواء التي تمكّنها من اغتنام الفرص الناشئة؛ فعلى سبيل المثال، ازدادت الحصة المخصصة لمجال الإدارة من ٤٨ في المائة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ إلى ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٩. وفضلا عن ذلك، فإن تنامي الموارد غير الأساسية الموجهة للإدارة يؤكد الثقة التي يحظى بها الدور المطلوب من البرنامج الإنمائي أداؤه في هذا المجال الحساس.

٤١ - ويبين الشكل ٢ تسلسل الأهداف الفرعية الرئيسية من حيث صلتها بالنفقات في عام ١٩٩٩.

الشكل ٢ - نفقات عام ١٩٩٩ (التقديرية) (بملايين الدولارات)

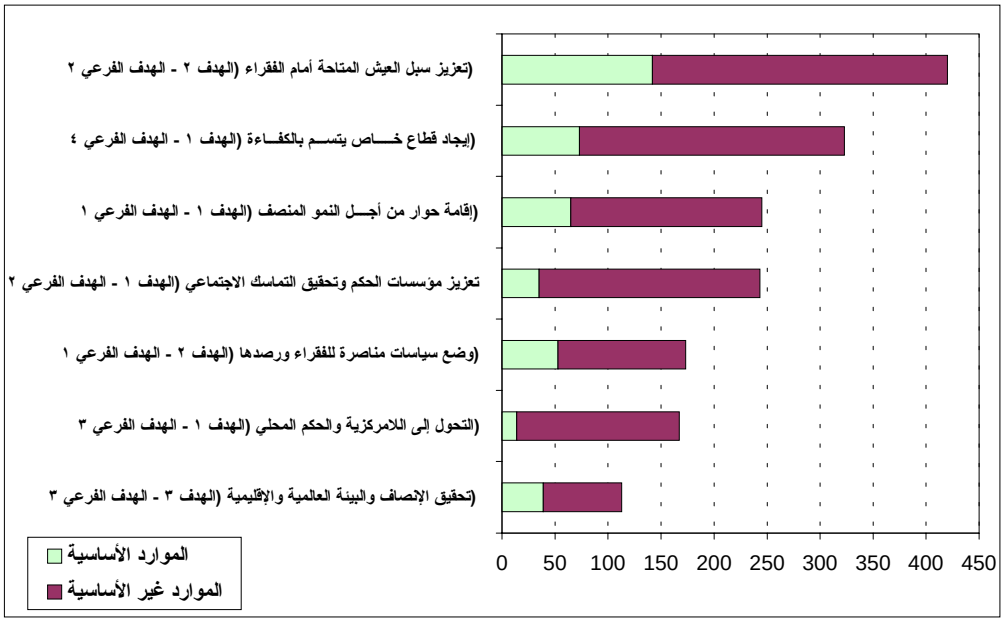

٤٢ - وأنفق على الأهداف الفرعية السبعة المبينة في الشكل ٢ مبلغ قدره ٦٨١ ١ مليون دولار، أي ما تصل نسبته إلى ٨٩,٧ في المائة من مجموع النفقات التقديرية للبرنامج الإنمائي لعام ١٩٩٩. ومن المثير للدهشة أن ترتيب الأهداف الفرعية السبعة الأكثر أهمية لا يتأثر كثيرا عند مقارنة النفقات الأساسية وغير الأساسية، الأمر الذي قد يشير إلى تزايد نجاح

البرنامج الإنمائي في الحفاظ على أولوياته الأساسية، حتى وإن وجدت فروق كبيرة من حيث الحصة العامة من مجموع النفقات على صعيد الأهداف. ويوجد القدر الأكبر من النفقات غير الأساسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تزيد فيها نسبة البلدان ذات الدخل الأعلى عنها في المناطق الأخرى. وتجدر الإشارة إلى الحصة الكبيرة الموجهة إلى الهدف الفرعي المتعلق بتعزيز سبل العيش، وهو ما يشير إلى استمرار الطلب على الاضطلاع بأنشطة مستهدفة على نطاق صغير. أما الحصة الكبيرة، سواء فيما يتعلق بالنفقات الأساسية أو غير الأساسية، فكانت موجهة للهدف الفرعي الرامي إلى إقامة قطاع خاص يتسم بالكفاءة، وهو ما يؤكد استمرار أهمية هذا المجال.

جيم - النتائج العامة

٤٣ - تم إعداد جدول مستكمل لإطار التمويل المتعدد السنوات يتناول أنواع النتائج العامة. وتستند البيانات المتعلقة بالنتائج في وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات ذاتها إلى تحليل موجز؛ أما الجدول ٢ فيستند إلى استعراض أشمل للمعلومات المتعلقة بالنتائج على النحو الذي قدمتها به المكاتب القطرية.

الجدول ٢

عدد البنود المقيدة حسب نوعها ونسبتها المئوية من النتائج الإجمالية (حسب النوع والهدف)

	البيئة التمكينية	الفقر	البيئة	نوع الجنس	الحالات الإنمائية الخاصة	النسبة المئوية من النتائج الإجمالية موزعة حسب النوع
ألف - بناء القدرات	٤٢٢	٣٢٦	٣٠٠	٢١٤	١٢٠	٦٧
باء - التواصل المعرفي	٨٨	٣٣	٦١	٣٤	(أ)	١٠
جيم - التمكين	٧٧	٥٠	١٠٣	٢٥	٥	١٣
دال - أنشطة مستهدفة تجريبية(ب)	(أ)	١٣٤	١٥	٤٨	٢٢	١١
نسبة النتائج الإجمالية موزعة حسب الهدف	٢٨,٢	٢٦,١	٢٣,١	١٥,٥	٧,١	١٠٠

(أ) لا يوجد مجال دعم استراتيجي منفصل فيما يتعلق بالأنشطة الموجهة ضمن هذا الهدف.
(ب) لم تسجل تدخلات في إطار هذا الهدف فيما يتعلق بالتواصل المعرفي.

٤٤ - ومن الملفت للنظر أن النمط لم يتغير عن النمط الخاص بإطار التمويل المتعدد السنوات، مما قد يؤكد سلامة المنهجية المتبعة. ويتصل ما مجموعه ٦٧ في المائة من النتائج ببناء القدرات، وذلك مقارنة بنسبة الـ ٧٠ في المائة التي يمثلها هذا المجال في وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات. وعند التمعن في الفئة (ألف) المتعلقة ببناء القدرات، يظل مجال أطر السياسات العامة والأطر التنظيمية والقانونية (ألف - ١) هو أبرز المجالات، إذ يمثل ٤٢ في المائة من النتائج، وذلك مقارنة بالنسبة الأصلية البالغة ٣٨ في المائة (انظر أيضا الإطار ٢).

الإطار ٢ - بناء القدرات - نظرة متمعنة

كما يتضح من الجدول ٢، تمثل النتائج المتعلقة ببناء القدرات ما يزيد على ثلثي (٦٧ في المائة) النتائج الإجمالية. وكما يتبين من الأرقام الواردة أدناه، فإن التحسينات المتعلقة بأطر السياسة العامة والأطر التنظيمية/القانونية تمثل أهم النتائج المتعلقة بهذه الفئة، تليها في الأهمية النتائج المتصلة بالقدرة المؤسسية. أما النتائج المتصلة بالتماسك الاجتماعي، وبجمع البيانات والرصد، فكانت أقل من ذلك بكثير، إذ بلغت نسبتها ١٤، و ١٠ في المائة على التوالي.

ألف - ١	أطر السياسات العامة والأطر التنظيمية/القانونية	٤٢ في المائة
ألف - ٢	التماسك الاجتماعي	١٤ في المائة
ألف - ٣	القدرة المؤسسية	٣٣ في المائة
ألف - ٤	جمع البيانات ورصدها	١٠ في المائة

٤٥ - ورغم أن معظم النتائج تتصل تحديدا بالأهداف والأهداف الفرعية، ومن ثم يجري عرضها في الفصول ذات الصلة بها، فقد يكون من المفيد تسليط الضوء على بعض النتائج العامة.

١ - اتجاهات الأداء العامة

٤٦ - رُئي أن من الضروري وضع مقاييس كمية للأداء بغية إرساء أساس لمقارنة وتحليل الأداء النسبي. ويتمشى هذا الاهتمام مع التركيز الذي يوليه البرنامج الإنمائي لمسألة ''الإدارة من أجل تحقيق النتائج''. كما يفسح هذا المجال أمام دراسة المسائل التي يبرزها تحليل الأداء بمزيد من التفصيل.

٤٧ - ويرد في الجدول ٣ موجز للأداء من حيث نوعية النواتج العامة، والأهداف الخمسة. وتجدر الإشارة إلى الارتفاع النسبي في حجم التقدم المحرز فيما يتعلق بالهدف الأول في جميع الفئات. أما انخفاض الأداء نسبيا فيما يتعلق بالبند ألف - ٢، وهو التماسك الاجتماعي، وبالهدف البيئي، فهو يشكل من ناحية أخرى مصدرا للقلق. وعلى نفس الغرار، يحتاج انخفاض مستوى الأداء بالنسبة للفقر ونوع الجنس على صعيد السياسات العامة إلى مزيد من الدراسة. ويرد تقييم أكثر تفصيلا لهذه المسألة في الفصول اللاحقة.

الجدول ٣

معدلات الأداء لفئة بناء القدرات (النسب المئوية)

النواتج / الأهداف	البيئة التمكينية	القضاء على الفقر	البيئة	نوع الجنس	الحالات الإنمائية الخاصة
ألف - ١ الإطار التنظيمي للسياسات العامة	٧٨	٦٢	٧٧	٥٩	٧٦
ألف -٢ التماسك الاجتماعي	٧٣	٨٥	٥٦	٦٧	٦٧
ألف -٣ القدرة المؤسسية	٧٥	٧٠	٦٣	٧٧	٧١
ألف -٤ جمع البيانات	(أ)	٧٠	٦٧	٦٧	(أ)

(أ) لا يوجد مجال دعم استراتيجي منفصل فيما يتعلق بجمع البيانات ضمن هذا الهدف.

٤٨ - يُبصر تقييم الأداء عبر المناطق المختلفة بأمور على نفس الدرجة من الأهمية. ويعرض الجدول ٤ أرقاما تبين شدة الجهد المبذول في كل منطقة فيما يتعلق بالأهداف الستة. وثمة تفاوت كبير فيما يتعلق بهذه الأهداف داخل نفس المنطقة: فعلى سبيل المثال تعمل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بهمة في مجال الإدارة والتخفيف من وطأة الفقر، ولكن عملها أقل في مجال البيئة ونوع الجنس والحالات الإنمائية الخاصة؛ أما أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فرغم تركيزها على المسائل المتصلة بالفقر والإدارة، فهي تحقق نتائج أيضا فيما يتعلق بالبيئة. وقد تشكل التفاوتات القائمة فيما يتعلق ببؤرة التركيز ومعدلات التقدم المحرز التي يجري الإبلاغ عنها انعكاسا لاختلاف الظروف والاحتياجات القطرية والإقليمية، ويرد تقييم أكثر تفصيلا لهذه التفاوتات في الفصلين الرابع والخامس.

الجدول ٤

موجز لعملية الإبلاغ حسب الهدف والمنطقة (عدد المكاتب القطرية)[أ]

	البيئة التمكينية	الفقر	البيئة	نوع الجنس	الحالات الإنمائية الخاصة	الدعم المقدم إلى الأمم المتحدة
المكتب الإقليمي لأفريقيا	٤٠	٤١	٣٢	٢٨	٩	٣٩
المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٢٢	٢٢	٢١	١٩	١٥	٢٣
المكتب الإقليمي للدول العربية	١٧	١٧	١٥	١٢	٨	١٦
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	٢٢	٢١	١٩	٢١	١٦	٢٠
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٤	٢٤	٢٣	١٥	٧	٢٠

فيما يلي العدد الإجمالي للمكاتب القطرية التي يغطيها كل من المكتب الإقليمي لأفريقيا – ٤٥؛ المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ – ٢٤؛ المكتب الإقليمي للدول العربية – ١٨؛ المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة – ٢٢؛ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – ٢٤.

٢ – بعض النتائج الموضوعية

أطر العمل المتعلقة بالسياسات

٤٩ – **مرحلة وضع السياسات والاستراتيجيات مقابل المرحلة التنفيذية** – يؤكد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج أن البرنامج الإنمائي يسير باتجاه وضع السياسات والاستراتيجيات وأن أداءه على هذا الصعيد جيد بصفة عامة. بيد أن التحليل يشير أيضا إلى عدم وجود صلات قوية بين العمل الذي يضطلع به البرنامج في مجال السياسات وبين أنشطته المباشرة. فمعظم الأنشطة التي تجري على نطاق صغير تركز على الأنشطة المجتمعية، ولا سيما في أفريقيا. وثمة دلائل تشير إلى وجود تحول نحو الربط بين الأعمال المتصلة تحديدا بمشاريع معينة ونتائجها وبين أطر السياسات العامة؛ كما يحدث على سبيل المثال في مجال التمويل الصغير النطاق الذي تجري فيه معظم أعمال البرنامج على الصعيد التنفيذي. ويجري في بضعة بلدان تغذية عملية تصميم أطر السياسات العامة والأطر المؤسسية بالخبرة المكتسبة على الصعيد التنفيذي من أجل توسيع سبل حصول الفقراء على التمويل الصغير النطاق.

الأعمال المتصلة بالسياسات

٥٠ - لا بد ألا يغرب عن البال أن نتائج الأعمال التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال السياسات العامة لا تتساوى جميعها في القيمة الإنمائية. فالنتائج المتصلة بالدعوة والتوعية يمكن النظر إليها باعتبارها نتائج أولية، في حين أن النتائج المتعلقة بعملية صياغة وتنفيذ السياسات فعلا لها صلة أكثر مباشرة بفكرة التغيير الإنمائي الحقيقي. ويعمل البرنامج الإنمائي بنشاط في مجال الدعوة وتعزيز الوعي بمسائل وسياسات التنمية البشرية المستدامة في جميع المناطق ويبدو أنه يحقق نتائج جيدة في هذا المجال وذلك بالاستعانة بتقارير التنمية البشرية الوطنية كأداة رئيسية في هذا الصدد. وتختلف المناطق بدرجة أكبر فيما يتعلق بتقييم الأداء من حيث النتائج المتصلة بصياغة وتنفيذ السياسات. ففي أفريقيا على سبيل المثال يركز البرنامج الإنمائي على صياغة السياسات، في حين يوجه القدر الأكبر من تركيزه في أوروبا ورابطة الدول المستقلة إلى تعزيز الوعي بمسائل التنمية البشرية المستدامة.

برامج الإدارة والتخفيف من وطأة الفقر

٥١ - إن الصلة بين هاتين المسألتين ليست محددة بشكل جيد. ويبرز التحليل الوارد في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج هذه المسألة باعتبارها تحديا هاما يواجه البرنامج الإنمائي عند التيقن من أن الأعمال التي يضطلع بها في مجال السياسات تركز على تعزيز السياسات الموالية للفقراء بصورة شاملة.

بناء القدرات

٥٢ - بعض الاتجاهات التي يمكن استشفافها:

- فيما يتعلق بالبند ألف - ٣، التماسك الاجتماعي، تشير البيانات إلى إيلاء البرنامج الإنمائي قدرا كبيرا من التركيز لتعزيز الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع العام. وقد برزت هذه المسألة كإحدى السمات القوية التي تتصف بها أعمال البرنامج الإنمائي؛
- ما زال يجري توجيه نسبة كبيرة من فئة الإدارة، نحو ٥٠ في المائة منها، إلى أنشطة تحسين القطاع العام ألف - ٢، وهي من مجموعة المنتجات التقليدية للبرنامج الإنمائي. وقد يكون من المفيد إجراء تحليل أدق في هذا الصدد: إذ تشير إحدى النتائج إلى أن قدرا كبيرا من المساعدة في هذا المجال يوجه فيما يبدو نحو المؤسسات القائمة أكثر مما يوجه نحو المساعدة في إيجاد مؤسسات جديدة؛

- على الرغم من أن جمع البيانات لا يبدو بنفس الدرجة من القوة التي قد تنتظر منه، فهناك عدد من التجارب الإيجابية في هذا الصدد، تتضمن بصفة خاصة الاستعانة بتقارير التنمية البشرية الوطنية كأدوات رئيسية لاستحداث ميادين جديدة للبيانات، من قبيل وضع البيانات الموزعة حسب نوع الجنس على الصعد المحلية، والدعوة إلى الاستعانة بهذه البيانات في وضع السياسات.

الشبكات المعرفية

٥٣ - لا تبرز الشبكات المعرفية بشكل ظاهر ضمن الأهداف عامة، فيما عدا الهدف المتعلق بنوع الجنس، مما يشير إلى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام في المستقبل بما لهذه الشبكات من قيمة استراتيجية بالنسبة لإيصال المعونة على نحو فعال.

٥٤ - ما وراء الأنشطة - وأخيرا، فإن ثمة اتجاها ملحوظا في مجالات عديدة مثل الانتخابات والهيئات التشريعية نحو تجاوز الأنشطة التقليدية والدخول في مجالات حساسة، من قبيل تعزيز الديمقراطية والشفافية، يمكن لها أن تنهض بقدرة الحكومات على التصدي للتحديات الناشئة في البيئة الراهنة. ويهيئ التحليل المقدم في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج عدة فرص محددة يلزم الاستفادة منها، إذ يمكن لهذه الفرص أن تساعد في الاقتراب بالمنظمة على نحو أدق من رؤية مدير البرنامج التي تعتبر البرنامج الإنمائي مستشارا وعنصرا حفازا على الصعيد العالمي يعتمد في تسيير أموره على المعارف المتوافرة.

رابعا – التحليل حسب الهدف

ألف – تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية البشرية المستدامة

باء – القضاء على الفقر وسبل العيش المستدام

جيم – البيئة والموارد الطبيعية

دال – المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة

هاء – الحالات الإنمائية الخاصة

واو – الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمم المتحدة

ألف – تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية البشرية المستدامة

٥٥ – تبلغ تكاليف هذه الفئة ١٨٦ مليون دولار، أي ما يشكل ٣٨ في المائة من النفقات المقدرة لعام ١٩٩٩ من الميزانية الأساسية. بيد أن أهميتها تظهر بشكل أفضل عند النظر إلى النفقات الإجمالية، بما فيها الموارد غير الأساسية، حيث يرتفع المبلغ ليصل إلى ٧٩٠ مليون دولار، أي ما يشكل ٥٧ في المائة من النفقات الإجمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩.

٥٦ – ولدى ترتيب الأهداف الفرعية الأربعة في هذه الفئة حسب أوجه الإنفاق، يتمثل الهدف الأول في إقامة قطاع عام يتسم بالكفاءة وقابل للمساءلة (الهدف الفرعي ٤)، وتبلغ نفقاته ٢٢٣ مليون دولار. والهدفان الفرعيان التاليان هما تعزيز الحوار الوطني والإقليمي والعالمي بشأن التنمية البشرية المستدامة (الهدف الفرعي ١) وزيادة قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية (الهدف الفرعي ٢)، ونفقات كل منهما ٢٤٠ مليون دولار. ويأتي أخيرا تعزيز اللامركزية (الهدف الفرعي ٣) الذي تبلغ نفقاته ١٦٧ مليون دولار.

٥٧ – وتتسم المستويات العامة لتقديم التقارير بأنها عالية للغاية، حيث قامت جميع المكاتب القطرية بتقديم تقارير (الشكل ٣ (أ))، كما يبدو أن متوسط الأداء جيد بالنسبة للهدف ككل (الشكل ٣ (ب)). وأفادت المكاتب القطرية، في جميع المناطق، بأنه أحرز تقدم بنسبة ٧٢ في المائة مقارنة بالنتائج المتوخاة. وينبغي استكمال التحليل الكمي للتقدم المبين في الشكل ٣ (ب) بتحليل كيفي لإتاحة تقييم مستويات التقدم في مجال ما بالمقارنة مع مستوى الطموح المنشود.

الشكل ٣ (أ) – الهدف ١– مجموع المكاتب القطرية والمكاتب التي قدمت تقارير (لكل منطقة)

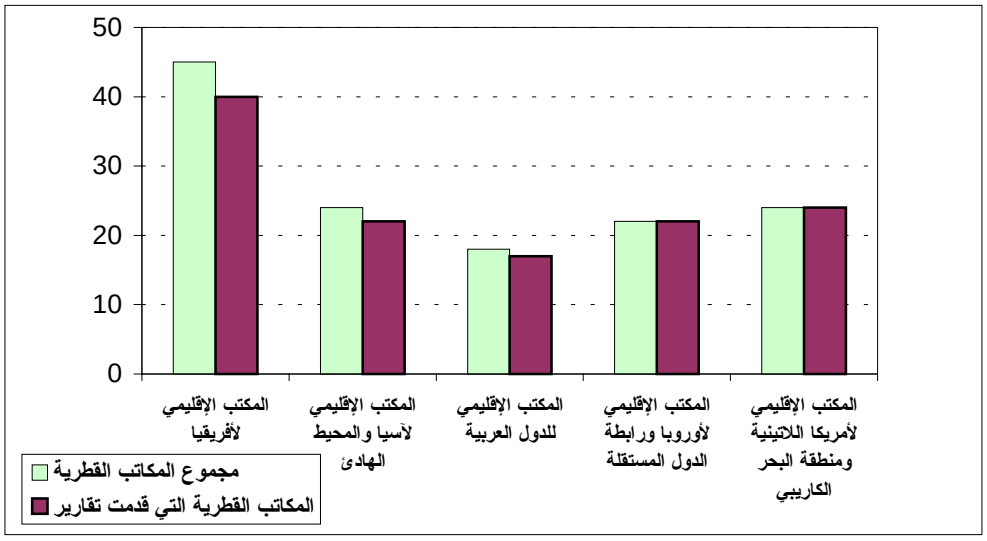

الشكل ٣ (ب) – الهدف ١ – التقدم المحرز مقابل النتائج المنشودة التي قدمت المكاتب القطرية تقارير عنها

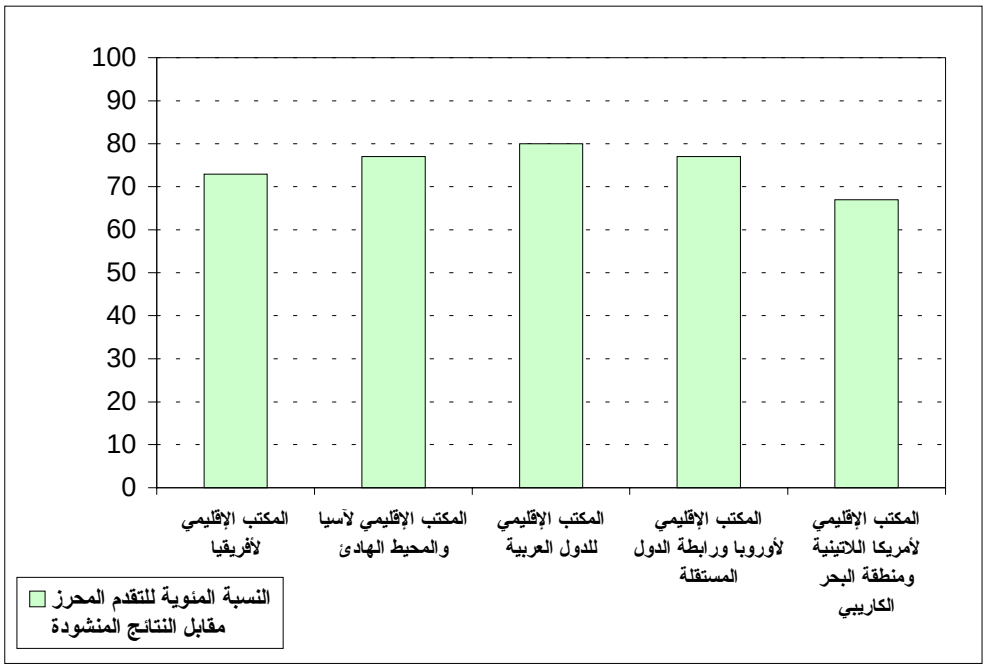

٥٨ – تتمثل النتائج الرئيسية للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج في ما يلي:

- إن النتائج التي يحققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار هذا الهدف تتصل بوضع السياسات في أغلبها. وكان الأداء بالنسبة لهذا النوع من النتائج ٧٠ في المائة في المتوسط. ويحقق ما يزيد عن ٦٠ في المائة من النتائج أهداف بناء القدرات، كما أنها مقسمة بالتساوي تقريبا بين أطر السياسات العامة والأطر التنظيمية والقانونية والدعم المقدم إلى القدرات المؤسسية؛
- تشكل الدعوة في مجال مسائل التنمية البشرية المستدامة وصياغة السياسات ذات الصلة مجالا رئيسيا من مجالات النتائج بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- تزداد أهمية العدالة وحقوق الإنسان بالنسبة للبرنامج، مع التركيز على التنمية المؤسسية وتوعية المجتمع المدني. ويتضح ذلك على أفضل وجه في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبعض البلدان المنكوبة بالمنازعات مثل أفغانستان وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان؛

- تشير بيانات التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى وجود صلة ضعيفة نسبيا بين الأنشطة العالمية والإقليمية والقطرية. وقد يستدعي ذلك الأمر إيلاء قدر أكبر من الاهتمام في المستقبل؛

- أكدت التقارير السنوية التي تركز على النتائج بالوثائق أن هناك بعدا هاما لوجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري؛ بوصفه شريكا يتم معه توسيع نطاق الجانب المؤسسي بشكل مطرد للمشاركة في الحكم؛ وميسرا للجمع بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية في العمليات الاستشارية؛ ومستشارا تقنيا بشأن النواحي القانونية والمؤسسية اللامركزية؛ ومصدرا للمساعدة في تمكين المجتمع المدني والحكومات المحلية والمجتمعات المحلية من القيام بدور نشط في عملية صنع القرار؛

- وتقوم بلدان عديدة باستنباط ابتكارات في مجال الحكم، يمكن تكرار بعضها على نطاق واسع. ويتضمن ذلك تحديد تدابير إنمائية جديدة تركز على البلدان، مثل مؤشرات الضعف والحرمان، واستخدام التقارير دون الوطنية للتنمية البشرية، لحفز العمل في بعض أكبر عدة بلدان من بلدان البرنامج، واستخدام بحوث الرأي العام لحفز الحوار الإنمائي والسياسي على الصعيد الوطني، وإنشاء صناديق إنمائية فضلا عن استكشاف الخيارات التمويلية للقطاع الخاص لتوسيع قاعدة موارد الحكومات المحلية؛

التحليل حسب الهدف الفرعي ومجال الدعم الاستراتيجي

٥٩ - تؤكد بيانات التقارير السنوية التي تركز على النتائج نفس نمط الأولويات الوارد في إطار التمويل المتعدد السنوات رغم أن الاثنين يختلفان عن الترتيب السابق الذي أوردته البيانات المتعلقة بالنفقات. وكان ترتيب الأهداف الفرعية الأربعة حسب عدد التدخلات على النحو التالي:

- تعزيز مؤسسات الحكم الرئيسية (٢٢١)؛
- إصلاح القطاع العام (١٣٧)؛
- الوعي بالتنمية البشرية المستدامة ورسم السياسات (١٢٧)؛
- اللامركزية (٩٧).

٦٠ - وعلى مستوى مجالات الدعم الاستراتيجية كانت أعلى مستويات تقديم التقارير في المجالات التالية:

- تشجيع الوعي العام وحوار السياسات بشأن قضايا التنمية البشرية المستدامة (٧٧)؛
- تشجيع قيام قطاع عام يتسم بالكفاءة وخاضع للمساءلة يخدم جميع المواطنين (٦٥)؛
- تشجيع الحكم السليم (٥٦)؛
- إصلاح وتعزيز النظم القضائية (٤٧)؛
- تطوير القدرات المؤسسية والهياكل البرلمانية (٤١).

الهدف الفرعي ١: تشجيع الحوار والتعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتوسيع الخيارات الإنمائية لأغراض النمو المستدام والعادل

٦١ - يتسم الأداء بالنسبة لهذا الهدف الفرعي بأنه عال حيث بلغ متوسط معدل التقدم الذي أبلغ عنه ٨٢ في المائة. ويشكل تشجيع الوعي العام بالحوار في مجال السياسات بشأن قضايا التنمية البشرية المستدامة (مجال الدعم الاستراتيجي-١) مجالا بالغ الأهمية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكان هو موضع التركيز الوحيد والأكثر أهمية المبلغ عنه في الهدف بأسره حيث بلغ عدد المكاتب التي قدمت تقارير ٧٧ مكتبا وكان مستوى الأداء مرتفعا أيضا حيث بلغ ٨٧ في المائة. وتنقسم النتائج إلى مجموعتين، النتائج المرتبطة بزيادة الوعي والحوار بشأن التنمية البشرية المستدامة، والنتائج التي تركز حول صياغة السياسات أو المبادرات الإنمائية الطويلة الأجل الخاصة بالتنمية البشرية المستدامة.

٦٢ - ويمكن هنا إبداء تعليقين عامين. أحدهما أنه يتبين من التقارير السنوية التي تركز على النتائج إحراز تقدم كبير في زيادة الوعي بالتنمية البشرية المستدامة وفي كفالة الاعتراف بأنه يشكل أحد العناصر المقبولة للغة الحوار في مجال السياسات العامة.وثانيهما أنه يصعب التكهن، كما يتضح من التقارير السنوية التي تركز على النتائج، باستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقضايا الإنمائية الرئيسية التي تشغل بال العالم، مثل آثار العولمة وتقليل الديون وإدخال بعد إنمائي في الجولة القادمة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وهناك استثناءات جديرة بالملاحظة مثل أعمال البرنامج الإنمائي الخاصة بتقديم خيارات بديلة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ في أعقاب الأزمة الآسيوية، والابتكارات الفكرية التي حققها البرنامج الإنمائي مؤخرا فيما يتعلق بمفهوم السلع العامة العالمية. غير أن ذلك المفهوم الأخير لم يترسخ حتى الآن على الصعيد القطري.

٦٣ - وقد نشأت التقارير الوطنية للتنمية البشرية كأداة قوية لزيادة الوعي بقضايا التنمية البشرية المستدامة وكنقطة انطلاق للدعوة في مجال السياسات العامة، كذلك أسهم تقرير

التنمية البشرية على الصعيد العالمي والدور القيادي للبرنامج الإنمائي في مجال السلع العامة العالمية في الحوار العالمي بشأن السياسات العامة.

٦٤ - وفي عام ١٩٩٩، أعد حوالي ٧٥ تقريرا وطنيا للتنمية البشرية، تركز على طائفة واسعة من الشواغل الإنمائية، وفي حين أن ذلك العدد هو أكبر عدد على الإطلاق، يغطي ما يزيد عن نصف المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، فإن التقارير الوطنية للتنمية البشرية لم تصبح منتجات قياسية للبرنامج على نطاق العالم (انظر الإطار ٣). وتشير التفاصيل الإقليمية إلى أن المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة حقق تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة، أما المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ فقد حقق تغطية متواضعة لم تتعد ٢٨ في المائة من المكاتب القطرية. وقد أسفرت التقارير الوطنية للتنمية البشرية عن ظهور نهج ابتكارية لرصد أحوال التنمية البشرية بشكل أكثر فعالية في البرازيل وكازاخستان وبولندا وروسيا. وفي أوغندا أدى تقرير التنمية البشرية المستدامة إلى إنشاء محفل لوضع السياسات حول التنمية البشرية، وفي السنغال أسهم التقرير في وضع خطة وطنية طويلة الأجل للتنمية. كما أن إعداد تقارير التنمية البشرية على مستوى المقاطعات والمناطق وإنشاء مراكز للتنمية البشرية المستدامة في الأرجنتين وطاجيكستان أديا إلى قيام حوار جديد أوسع نطاقا بشأن شواغل التنمية البشرية المستدامة. وأدخلت دورات دراسية بشأن التنمية البشرية المستدامة في الجامعات في ليتوانيا وروسيا. وتشكل التقارير الوطنية للتنمية البشرية أيضا أداة هامة لتنمية الشراكات. وقد أنتجت تقارير وطنية عديدة للتنمية البشرية بتمويل من الشركاء الدوليين في التنمية. وتشارك المؤسسات الوطنية، بما فيها المؤسسات غير الحكومية بشكل متزايد في إعداد التقارير الوطنية للتنمية البشرية. وأخيرا، انتج عدد من التقارير الإقليمية، مثل تقرير الأمن الإنساني في جنوب شرقي أوروبا الذي أدى دورا هاما في حفز الحوار.

الإطار ٣ - التقارير الوطنية للتنمية البشرية - حفز الحوار بشأن التنمية البشرية المستدامة وصياغة السياسات

- **البرازيل:** قدم التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ١٩٩٦ بيانات شاملة وتجميعية بشأن التنمية البشرية في ٢٧ ولاية، مما أدى إلى تزايد تدفق الإيرادات في أكبر ولاية في البلد، وهي ميناس غيريس، تقابلها البلديات التي حققت أدنى مؤشرات للتنمية البشرية، وتم أيضا إنتاج قرص مدمج - ذاكرة قراءة فقط - يتضمن اتجاهات لمؤشرات التنمية البشرية لـ ٤٩٢ ٤ بلدية من بلديات البرازيل ومجتمعاتها المحلية.

- **بنن**: كان التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ١٩٩٧ بشأن التنمية والفقر جزءا مهما من عمل مرصدها الوطني ومساهمة بالغة الأهمية في وضع الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢.
- **جورجيا**: يركز التقرير الوطني للتنمية البشرية على قضايا الاقتصاد والحكم، بما في ذلك تحصيل الضرائب، والفساد، مما أسهم في قيام حوار وطني واسع بشأن هذه القضايا.
- ويلقي التقرير الوطني للصومال عن التنمية البشرية الضوء على محنة ''الأجيال الضائعة'' بسبب أزمة الحكم.
- **الصين**: يركز التقرير الوطني على موضوع هام هو إحداث تغيير في هذا البلد – الانتقالية ودور الدولة الحديثة في تصحيح الاختلالات السوقية مثل الفقر، وتعزيز الصحة والتعليم وحماية البيئة.
- **الفلبين**: وجه الرئيس جميع وحدات الحكم المحلي، في أعقاب التقرير الوطني لعام ١٩٩٧، نحو انفاق ٢٠ في المائة على الأقل من الموارد على أولويات التنمية البشرية مع إدماج مؤشرات التنمية البشرية في هيكل الإحصاءات القومية. وعلاوة على ذلك، ستقوم ادارة العمل والحكم المحلي برصد مؤشرات التنمية البشرية للمقاطعات والبلديات لمكافأتها على حسن أدائها.
- **مصر**: استخدمت المحافظات التقرير الوطني لتوفير أموال متزايدة للمناطق المحرومة أثناء عملية وضع الميزانية كما أن البرلمانيين كثيرا ما يرجعون إليه في الحوارات التشريعية.
- **الهند**: أدى نشر التقرير الأول للتنمية البشرية في ولاية مادهيا براديش في عام ١٩٩٥ إلى ارتفاع الاتفاق على القطاعات الاجتماعية من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٨. وهناك أمل في تحقيق نتائج مشابهة في ولايات الهند الـ ٢٥ الأخرى حيث تستعد كل منها لنشر تقريرها عن التنمية البشرية.

٦٥ - وسجلت مجالات الدعم الاستراتيجية المتبقية في الهدف الفرعي نشاطا محدودا للغاية، والاستثناء الوحيد هو دعم القطاع الخاص حيث ذكر في ٢٩ تقريرا، تمثل تقارير أفريقيا، ما يقل قليلا عن ربع المكاتب القطرية للمكتب الإقليمي لأفريقيا، رغم أن ذلك تم مع تقدم محدود للغاية. وتتضمن النتائج هنا تحسين التشريعات المتعلقة بالقطاع الخاص في مدغشقر،

ووضع استراتيجيات للتصدير في أرمينيا وجورجيا، وتقديم الدعم إلى مركز لتعزيز التنمية، أيضا في جورجيا، وإعادة هيكلة القطاع الصناعي في منغوليا.

الهدف الفرعي ٢: تقرير مؤسسات الحكم الرئيسية

٦٦ - تناول هذا الهدف الفرعي ما يقل قليلا عن نصف تقارير البرنامج الإنمائي، وهو يشمل ثلاث مجموعات من النتائج:

- تقديم الدعم إلى البرلمان واللجان الانتمائية الوطنية والهيئة القضائية؛ وقد سجل أعلى مستوى لتقديم التقارير بالنسبة لهذا الهدف الفرعي؛
- مبادرات خاصة لتحقيق التماسك الاجتماعي وإقامة مجتمع مدني أكثر قوة؛
- تعزيز حقوق الإنسان.

٦٧ - ورغم أن هذه النتائج ترتبط بقضايا حساسة، فإن متوسط التقدم المحرز مقابل النتائج المتوخاة يشكل ٧٤ في المائة، مع تفوق المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أحرز تقدما في هذا المجال متوسطه ٩٥ في المائة، يليه المكتب الإقليمي للدول العربية فالمكتب الإقليمي لأفريقيا ثم المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، ويجيء في المركز الأخير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ حيث حقق ٦٣ في المائة. وتهدف نسبة عالية تبلغ ٨١ في المائة من التدخلات إلى بناء القدرات، ولا سيما بناء القدرات المؤسسية التي تشكل في حد ذاتها حوالي نصف العدد الكلي للتدخلات في هذا المجال.

٦٨ - ويرد تحليل للنتائج الرئيسية في إطار هذا الهدف الفرعي في الفرع الخامس - ألف، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبرز بوصفه وسيطا أو ميسرا، يجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجموعة متنوعة من العمليات التشاورية. وبالإشارة بوجه خاص إلى حقوق الإنسان، يعد البرنامج الإنمائي أكثر الجهات نشاطا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، رغم أنه يجري حاليا اتخاذ بعض الخطوات الأولية في منطقتي الدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ من خلال زيادة الوعي وإدخال تحسينات تشريعية.

الهدف الفرعي ٣: اللامركزية التي تدعم الحكم المحلي وتمكن للمجتمعات المحلية

٦٩ - على الرغم من أن هذا الهدف الفرعي له قبول واسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإنه أسفر عن عدد قليل نسبيا من التقارير، حيث بلغ متوسط التقدم ٦١ في المائة. وتجمع النتائج بين مكونين هما دعم السياسات وبناء القدرات بالنسبة للحكومة، وبدرجة أدنى، هياكل المجتمع المدني. وسجل تشجيع الأطر التشاركية (مجال الدعم الاستراتيجي - ١) أكبر

عدد من التدخلات بالنسبة للهدف الفرعي (٣٢)، غير أن التقدم المحرز في ذلك المجال لم يتعد ٥٩ في المائة. وأحرز تقدم في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني للدفاع عن مصالح دوائرها وللقيام بدور أكثر فعالية في عملية صنع القرار. وتركز مجموعة ثانية من النتائج علىدور الدولة في تهيئة بيئة أكثر مشاركة.

٧٠ - وقدمت أكثر التقارير عن وضع سياسات سليمة للامركزية (مجال الدعم الاستراتيجي - ٢) من المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وتتراوح النتائج ما بين تقديم المساعدة في مجال السياسات والتشريعات الخاصة باللامركزية في بلدان مثل تايلند وساموا وكمبوديا، والمساعدة في انتشار آليات تمويلية إضافية على الصعيد المحلي في اندونيسيا وبوتان وكمبوديا ومنغوليا ونيبال.

٧١ - واستكمل التقدم المحرز في مجال اللامركزية بتعزيز قدرة السلطات المحلية (مجال الدعم الاستراتيجي - ٣) في آسيا والمحيط الهادئ حيث قدم حوالي نصف مكاتب المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تقارير، وكذلك في أفريقيا حيث نشط حوالي ربع المكاتب الأفريقية. وبالنسبة لتحسين القدرات المحلية للتخطيط والإدارة، كان متوسط التقدم المحرز ضئيلا نسبيا بلغ ٦٢ في المائة، مع تحقيق نتائج مثل وضع نظم محسنة للميزنة والمحاسبة في آسيا وتقديم مساعدة لتطوير المفاهيم وتنفيذ الهياكل الجديدة للحكم المحلي في أفريقيا.

٧٢ - ويؤكد تحليل للمعلومات الشاملة التي وردت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتناول قضايا اللامركزية ليس فقط بوصفها قضايا تقنية - إذ أن الحوار مع السلطات المركزية والمحلية لوضع أطر وطنية محددة للسياسات العامة فضلا عن الترويج لنهج تشاركي إنما هي أبعاد أساسية للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي، حيث تلعب التراهة دورا هاما. غير أن النتائج المتوخاة من خلال هذا النهج لا تزال محدودة، مما يؤكد الحاجة إلى تدخلات استراتيجية أكثر وشراكات موسعة دعما للنتائج المتوخاة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للامركزية ليست له، كقاعدة عامة، أي صلة واضحة بأهداف تقليل الفقر.

الهدف الفرعي ٤: النهوض بقطاع عام كفء ومسؤول

٧٣ - ظل إصلاح القطاع العام يشكل مجالا رئيسيا من مجالات دعم البرنامج الإنمائي حتى عام ١٩٩٩. إذ أنه استأثر بأعلى مستوى للانفاق الموحد وثاني أعلى مستوى لتقديم التقارير، حيث شكل ٢٤ في المائة من التغطية بالنسبة للهدف بأسره. ويتسم متوسط التقدم المحرز مقابل النتائج المتوخاة بالجودة، إذ بلغ ٧١ في المائة، وتصدره المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الذي حقق نسبة ٧٨ في المائة.

٧٤ - وتتعلق غالبية الإفادات بالدعم المقدم لكفالة كفاءة القطاع العام وتحسين إدارته الاقتصادية (مجال الدعم الاستراتيجي - ١)، الذي بلغ متوسط التقدم المحرز فيه ٧٠ في المائة. وكان هذا الأمر هاما بوجه خاص بالنسبة للمكتب الإقليمي لأفريقيا، التي ينشط فيها ١٨ مكتبا قطريا ويحقق فيها تقدم بنسبة ٨٣ في المائة. وكان إيصال السلع الأساسية من قبل القطاع العام، بكفاءة وعدالة، مجال التركيز الرئيسي للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث قدمت ٩ مكاتب قطرية تقارير، وكذلك في المكتب الإقليمي للدول العربية التي قدمت ثلث مكاتبها تقريبا تقارير مستكملة فيما يتعلق بكفاءة القطاع العام وإيصال السلع الأساسية العامة.

٧٥ - وفي أفريقيا، استهدفت النتائج وضع خطط وقوانين وهياكل تنظيمية جديدة لتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة. وتركز منطقتا آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية على الإصلاح الإداري وتحسين الموارد البشرية. وكانت تكنولوجيا المعلومات تشكل بُعدا محددا للنتائج في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تم تعزيز المؤسسات من خلال إدخال نظم ابتكارية للمعلومات.

٧٦ - وحظي تشجيع زيادة مستويات الشفافية ومكافحة الفساد (مجال الدعم الاستراتيجي - ٢) بأهمية خاصة في تقارير المكاتب القطرية في منطقتي المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (ثلثا المكاتب) والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ربع المكاتب). وبلغ متوسط التقدم المحرز ٧٦ في المائة. وأُحرز تقدم ملحوظ في ميدان تنمية المؤسسات، ولا سيما في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث شملت النتائج إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد في بوليفيا وجورجيا وكولومبيا. وفي كل من المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، تركزت النتائج حول وضع نظم محسنة وأكثر شفافية للإدارة في المجالات التي تتصل بالحسابات القومية ومراجعة الحسابات والإيرادات. وفي المكتب الإقليمي للدول العربية، أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقدم الذي أحرزه المغرب في مكافحة الفساد.

٧٧ - وعلى الرغم من أن تنسيق المعونات حظي بتقارير محدودة نسبيا في هذا الهدف، فإن هذه المعونات ينبغي أن تُبحث بالاقتران مع التقارير المقدمة من المكاتب القطرية بشأن الهدف ٦، الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ أن تنسيق المعونات في كلا الهدفين يشير إلى إحراز مستوى جيد من التقدم، بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا بالنسبة للهدف ١. وتراوحت النتائج ما بين مبادرات في المكتب الإقليمي لأفريقيا ترمي إلى تحسين

الهياكل والتنسيق، والتركيز في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة على تحسين توافر البيانات عن طريق إنشاء نظم رفيعة المستوى لقواعد البيانات. غير أن التقدم المحرز كثيرا ما كان يغطي القضايا التقنية التي أدت تدخلات البرنامج الإنمائي فيها إلى حدوث تحسينات، والتي كانت تتناول بشكل أقل توترا مستوى السياسات العامة أو تنسيق المواقف فيما بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد القطري. ويتعزز هذا الاستنتاج بالنتائج التي أسفر عنها أحدث تقييم للبرنامج الإنمائي لآلية اجتماعات المائدة المستديرة.

القضايا الناشئة

٧٨ - فيما يلي القضايا الناشئة في هذه الفئة:

- يتيح تحليل التقارير السنوية التي تركز على النتائج، والتي تُبحث بالاقتران مع القضايا المثارة في خطة عمل مدير البرنامج، فرصة تأتي في حينها للبرنامج الإنمائي لإعادة تقييم استراتيجيته الخاصة بدعم الحكم وتطويرها. وهناك، بوجه خاص، حاجة ماسة إلى تطبيق نهج منتظم لهدف معالجة الشواغل العالمية في مجال التنمية البشرية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لكيفية تطوير ونشر منتجاتها الفكرية.

- وتشير بيانات التقارير السنوية التي تركز على النتائج إلى أن البرنامج الإنمائي لم يقم حتى الآن بإدماج رؤاه بشأن الحد من الفقر في نهجه الخاصة بالحكم. وينبغي للدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال الطائفة الواسعة من قضايا تهيئة بيئة مؤاتية، والتي تتراوح ما بين اللامركزية وإصلاح القطاع العام أو دعم النظام القضائي، أن يصبح أكثر ارتباطا باحتياجات الفقراء. وهذا الأمر يرد بحثه بقدر أكبر من التفصيل في الفرع السادس - ألف.

- ويشير تحليل التقارير السنوية التي تركز على النتائج إلى ضرورة الاستفادة من الدروس المستقاة من التقييم المشترك بين حكومة ألمانيا والبرنامج الإنمائي الذي أجري مؤخرا بشأن اللامركزية والحكم المحلي، ومختلف الدراسات الإفرادية الأخرى، وخلاصات أفضل الممارسات. ورغم تحقيق قدر من النجاح، فإن اللامركزية لم تحظ، على ما يبدو، بأولوية لدى المكاتب الإقليمية باستثناء المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وربما يكون ذلك بسبب الشكوك التي تكتنف صلتها بالحد من الفقر. وتتسم اللامركزية بأدنى مستوى للأداء من ناحية الإبلاغ في الوقت الراهن بين جميع الأهداف الفرعية.

- وألقت التقارير السنوية التي تركز على النتائج الضوء على أهمية التقارير الوطنية للتنمية البشرية بوصفها أداة قوية لتوجيه الحوار الإنمائي، ولا سيما في البلدان التي

يكون فيها المجتمع المدني ضعيفا والبيانات الموثوقة نادرة. وبناء على ذلك، هناك الآن حاجة إلى بذل جهود مشتركة جادة لحمل جميع المكاتب القطرية على إعداد التقارير الوطنية للتنمية البشرية، لكي يتسنى تسخير هذه الإمكانات كأداة حاسمة لتعزيز الانتباه المركّز للقضايا الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- وتشير بيانات التقارير السنوية التي تركز على النتائج أيضا إلى ضرورة إعادة النظر في الصلات بين عمليات البرمجة العالمية والإقليمية والقطرية. وفي أحيان كثيرة، أغفلت التقارير السنوية التي تركز على النتائج التي تقدمها المكاتب القطرية تقديم تقارير عن التقدم المحرز من خلال المبادرات العالمية أو الإقليمية، مما يشير إلى أن تحسين النتائج قد يحتاج إلى زيادة إدماج عمليات البرمجة العالمية والإقليمية والقطرية.

باء – القضاء على الفقر، وسبل العيش المستدامة

٧٩ – أُنفق ما يزيد عن ١٩٥ مليون دولار من النفقات المقدرة للبرنامج الإنمائي من الموارد الأساسية على القضاء على الفقر ودعم سبل العيش المستدام. ويشكل ذلك ٤٠ في المائة من الموارد الأساسية – أو ٣١,٦ في المائة عند أخذ المساهمات في تقاسم التكاليف في الاعتبار، حيث أن ٢٩ في المائة فقط من الموارد غير الأساسية مخصص للفقر.

الشكل ٤ (أ) – الهدف ٢ – مجموع المكاتب القطرية، والمكاتب القطرية التي قدمت تقارير

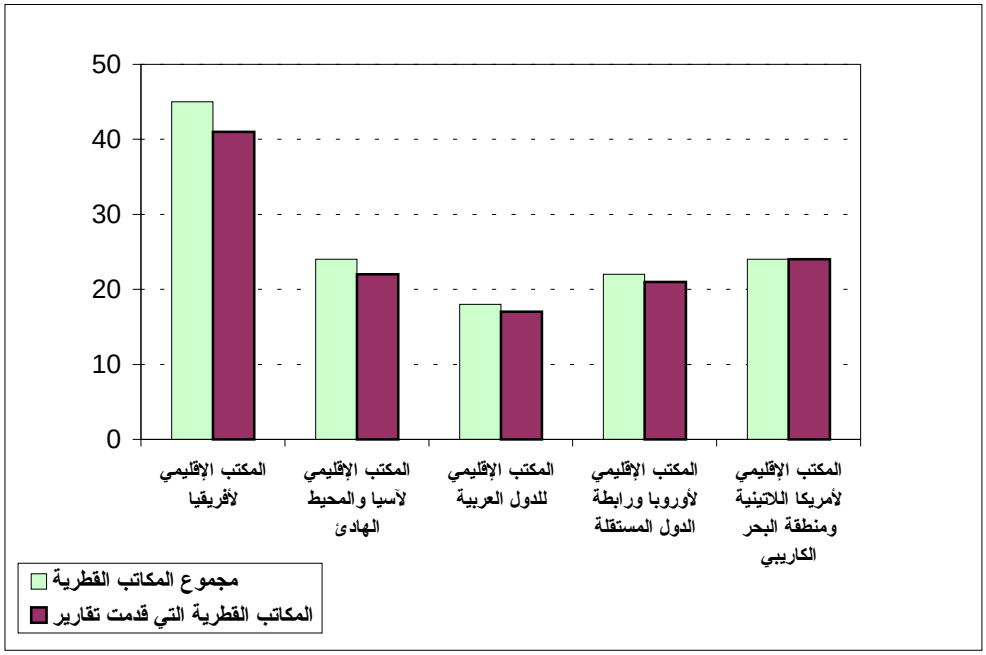

الشكل ٤ (ب) - الهدف ٢ - التقدم المحرز مقابل النتائج المتوخاة التي قدمت المكاتب القطرية تقارير بشأنها

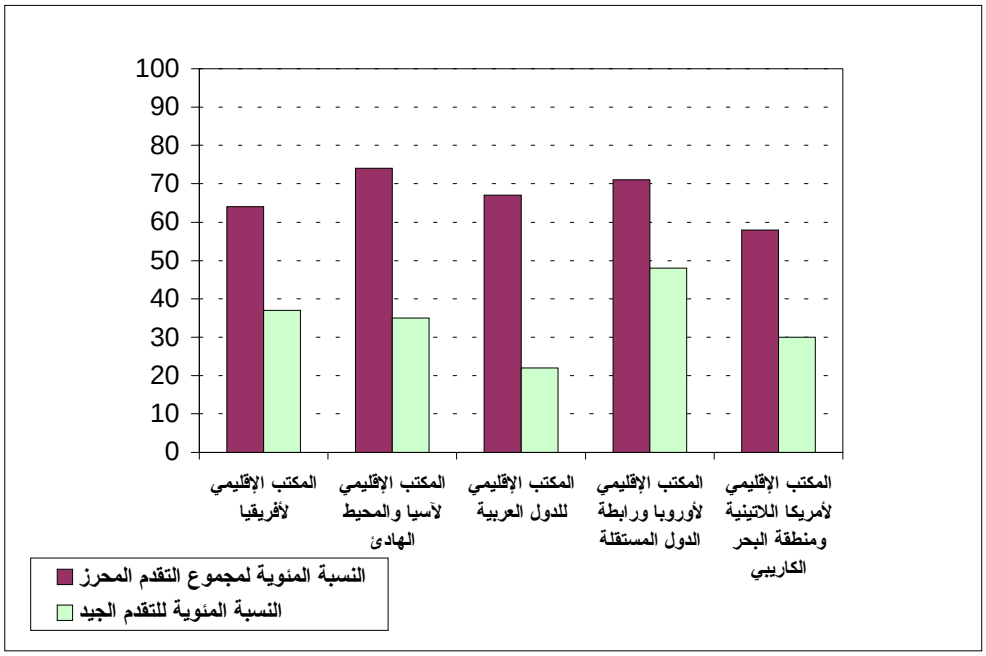

٨٠ - وقدمت جميع المكاتب القطرية التابعة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقارير عن القضاء على الفقر، وكانت مستويات تقديم التقارير مرتفعة للغاية من المناطق الأخرى (الشكل ٤ (أ)). وتحظى منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأعلى معدل للتقدم المحرز مقابل النتائج المتوخاة، بلغ ٧٤ في المائة، تليها مباشرة منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، في حين حققت مكاتب البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى (٦٤ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٨ في المائة) مستويات متدنية نوعا ما (انظر الشكل ٤ (ب)).

٨١ - ويعكس الشكل ٤ (ب) محاولة للتمييز بين حدوث تقدم كبير وقدر من التقدم. ويتضح من الشكل أن المكاتب الإقليمية التي أبلغت عن أعلى مستويات للتقدم تختلف عن المكاتب التي أبلغت عن إحراز أعلى مستويات للتقدم الجيد. وقد تنظر التقارير السنوية المقبلة التي تركز على النتائج في مسألة توسيع نطاق هذا العرض البياني الثنائي للتقدم ليشمل التقرير بأكمله.

٨٢ - وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها تحليل التقارير السنوية التي تركز على النتائج:

- تشير بيانات التقارير السنوية التي تركز على النتائج إلى إحراز تقدم جيد في مجال بناء القدرات. كما أن البرنامج الإنمائي يحقق تقدما في جميع المناطق الخمس في مجال الدعوة والتوعية. وهناك دلائل على وجود صلة بين إنجازات البرنامج في مجال الدعوة ووضع أطر للسياسات العامة والأطر القانونية. وفي حين أبلغ عن حدوث طفرات عديدة، فإن الإبلاغ عن هذه الصلة لا يتم بشكل منتظم؛

- يعمل البرنامج الإنمائي بفعالية في المساعدة على استعراض التشريعات القائمة وإعداد توصيات لإدخال تغييرات. وينبغي التركيز على مشاركة المجتمع المدني وتشجيع قيام حوار وطني على نطاق واسع بوصف ذلك بُعدا رئيسيا لعمل البرنامج الإنمائي الذي يحقق نتائج إيجابية؛

- تتسم النفقات المتكبدة في المراحل التنفيذية بأنها حوالي ضعف النفقات على المستويات العليا. وقد تأكد ذلك في بيانات التقارير السنوية التي تركز على النتائج، ولا سيما في أفريقيا. وتتضمن مجالات الدعم الاستراتيجية المتصلة بالأوبئة، والخدمات الاجتماعية، والعمالة، والتمويل الجزئي، والتنظيم الذاتي للفقراء، نتائج البرنامج الإنمائي المتعلقة بالتمكين ونهج التشارك والتدخلات المستهدفة/النموذجية. وهي تستهدف مستوى المجتمع المحلي كما أن مشاركة البرنامج الإنمائي تأتي في شكل مشاريع للتعاون التقني؛

- وحققت تدخلات البرنامج الإنمائي في الأنشطة التنفيذية نتائج إيجابية مدعومة دعما قويا بالوثائق من حيث التغيرات الفعلية التي حدثت وعدد الجهات المستفيدة. وفي كثير من الأحيان لا تُقرن هذه النتائج بمشاركة البرنامج الإنمائي على المستوى الأعلى الخاص بوضع السياسات والأطر القانونية/التنظيمية. ومن الشواهد القوية على ذلك في هذا الصدد تحليل تعزيز العمالة وتمويل المشروعات الصغيرة؛

- ومن المجالات الناشئة للبرنامج الإنمائي نشر المعرفة والربط الشبكي من خلال تكنولوجيا المعلومات. وقد حقق عدد محدود من النتائج، معظمه يتعلق بتعزيز منظمات المجتمع المدني التي تركز على الفقر. وأسهمت البرامج العالمية والإقليمية في إحراز تقدم في مجال تطوير الشبكات فضلا عن تبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي وفيما بين الأقاليم، وتقديم تقارير عن ذلك؛

- وتضمّن عدد محدود من نتائج البرنامج الإنمائي عنصرا جنسانيا واضحا. فقد أُبلغ عن إحراز تقدم لصالح المرأة في الغالب بالنسبة لتعزيز العمالة وتسهيل الوصول إلى خدمات التمويل الصغير (انظر أدناه وفي تحليل الفئة الخاصة بالمساواة بين الجنسين).

تحليل حسب الأهداف الفرعية ومجالات الدعم الاستراتيجية

٨٣ - تؤكد التقارير السنوية التي تركز على النتائج الاتجاهات التي أُلقي عليها الضوء في وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات. ومن حيث تواتر تدخلات البرنامج الإنمائي لمكافحة الفقر، حسب عدد المكاتب القطرية التي قدمت تقارير، تركزت النتائج المتوخاة للبرنامج حول:

- السياسات الوطنية لفائدة الفقراء وخطط مكافحة الفقر (٨٤)؛
- النهوض بتنظيم المشاريع وبحصول الفقراء على خدمات التمويل الصغير (٧٤)؛
- تعزيز العمالة لدى الفقراء (٦٧)؛
- التنظيم الذاتي للمجتمع المدني والفقراء (٥٩).

الهدف الفرعي ١: النهوض بالتنمية التي تركز على القضاء على الفقر وتقليص العنف

٨٤ - يصرف البرنامج الإنمائي أكبر الدعم في مجال وضع سياسات لفائدة الفقراء وخطط مكافحة الفقر. وينبغي التشديد على مشاركة التقارير الوطنية للتنمية البشرية في إلقاء الضوء على قضايا الفقر وتقديم خيارات في مجال السياسات العامة. ففي عدد كبير من البلدان، احتل الفقر مكانا مركزيا في التقارير الوطنية للتنمية البشرية في سنوات معينة. وتقدم التقارير الوطنية للتنمية البشرية بيانات مفصلة حسب نوع الجنس والمنطقة، تشكل مدخلات للحوار الوطني والقرارات المقبلة بشأن السياسات العامة. إذ أن العدد الكبير من الناس الذين يتم الوصول إليه في إعداد هذه التقارير والمستوى العالي لصانعي القرارات المشاركين فيها يجعلان التقرير أداة قوية في يد البرنامج الإنمائي لتشجيع وضع سياسات لفائدة الفقراء. وتقدم التقارير السنوية التي تركز على النتائج والتي تعدها المكاتب القطرية أمثلة لتوصيات التقارير الوطنية للتنمية البشرية التي تترجم التغييرات في مجال السياسات إلى واقع مُعاش (انظر التحليل التفصيلي في الفرع السادس - باء).

٨٥ - ويرد وصف لجهود البرنامج الإنمائي من أجل زيادة الوعي والاعتراف على الصعيد الوطني بقضايا الفقر والعدالة، في نتائج منفصلة، تبين أن البرنامج يبذل جهودا كبيرة في مجال الدعوة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (أوروبا ورابطة الدول المستقلة ومنغوليا) والبلدان التي في سبيلها إلى الخروج من أزمات اقتصادية (إندونيسيا وتايلند). ومن ضمن مجموع البلدان الـ ١٣ التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي، أبلغت المكاتب القطرية عن إحراز تقدم بنسبة ٨٥ في المائة، مع استهداف التدخلات على مستوى عامة الجمهور ومستوى مقرري

السياسات. وفي الحالة الأولى، استخدم البرنامج الإنمائي وسائط الإعلام لنشر المعلومات عن القضايا الناشئة المتعلقة بالفقر وإثارة الحوار الوطني. وفي الحالة الثانية، تم تحقيق نتائج بشكل رئيسي عن طريق تقديم ورقات تحليلية وعقد مؤتمرات وطنية شارك فيها مسؤولون حكوميون، وأعضاء من البرلمانات وممثلون للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وبينت المؤشرات حدوث زيادة ذات شأن في التغطية الإعلامية لقضايا الفقر وتواترا أكبر لرجوع كبار المسؤولين الحكوميين إلى هذه القضايا. كذلك حقق تعزيز وتنفيذ السياسات لفائدة الفقراء (الناتج باء) نتائج إيجابية، حيث أن ٦٢ من المكاتب الميدانية الـ ٨١ التي قدمت تقارير سجلت تقدما (انظر أيضا التحليل التفصيلي).

٨٦ - وقد أفاد ثلثا المكاتب القطرية الـ ٣٦ التي قدمت تقارير عن الحماية الاجتماعية بأنه تم إحراز تقدم. والحماية الاجتماعية ليست مجالا يتم التركيز عليه كثيرا في البرنامج الإنمائي، إلا فيما يتعلق بالبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية في أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة، حيث بلغ عدد المكاتب التي قدمت تقارير ١٣ مكتبا وسجل ستة مكاتب منها إحراز تقدم في هذا المجال. وشملت أنشطة البرنامج الإنمائي تقديم توصيات شاملة، منها كتاب أبيض عن إصلاح نظام الضمان الاجتماعي في بلغاريا، والمساعدة الهادفة في إعداد مشروع قانون بشأن مسائل محددة من قبيل إصلاح نظام المعاشات التقاعدية في بيلاروس.

٨٧ - وتحظى الوقاية من الأوبئة والحد منها، وعلى سبيل الحصر تقريبا، فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بقدر من الأهمية أكبر نسبيا. ويشارك البرنامج الإنمائي في زيادة الوعي ودعم البرامج الوطنية والاضطلاع بأنشطة على مستوى المجتمعات المحلية. بيد أن قراءة شاملة للمناطق تكشف عن وجود فوارق كبيرة في تواتر الأنشطة عموما وضروب النتائج المحققة، كما يتضح من الجدول ٥.

الجدول ٥

نتائج التقارير السنوية التي تركز على النتائج والمتعلقة بالوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحد منه

	زيادة الوعي		البرامج الوطنية		الأنشطة المضطلع بها على مستوى المجتمعات المحلية	
	عدد البلدان	عدد البلدان التي أحرزت تقدما	عدد البلدان	عدد البلدان التي أحرزت تقدما	عدد البلدان	عدد البلدان التي أحرزت تقدما
المناطق						
أفريقيا	٥	٣	١٠	٦	٣	١
الدول العربية	١	١	٣	١	صفر	صفر
آسيا والمحيط الهادئ	٦	٤	٧	٥	٥	٣
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٣	٣	٨	٥	٤	٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١	١	٤	١	٢	٢
المجموع	١٦	١٢	٣٢	١٨	١٤	٩

٨٨ - ويمثل تعزيز القدرات الوطنية لأغراض جمع البيانات ونشرها واستخدامها في صياغة السياسات سمة يتميز بها دور البرنامج الإنمائي في بناء المؤسسات. وقد أفادت جميع المناطق إحراز تقدم ملحوظ في هذا الصدد يتراوح بين إجراء تقييم للفقر والاضطلاع بدراسات استقصائية من ناحية وإنشاء أو تعزيز المؤسسات الحكومية المسؤولة عن رصد الفقر من ناحية أخرى. وكان البناء المؤسسي لمراكز من أجل إجراء بحوث اقتصادية لرصد ما يحرز من تقدم في مجال التنمية البشرية المستدامة هو الطابع الذي اتسمت به أعمال البرنامج الإنمائي في بلدان منها أوزبكستان وبوركينا فاصو وجمهورية مولدوفا وكولومبيا والنيجر.

الهدف الفرعي ٢: تعزيز سبل معيشة الفقراء عن طريق تشجيع التنظيم الذاتي وإتاحة الحصول على الأصول والموارد

٨٩ - من مجالات الدعم الاستراتيجية الستة في نطاق هذا الهدف الفرعي، أظهرت التقارير السنوية التي تركز على النتائج مجالين يحظيان بالأولوية وهما: تعزيز العمالة وتشجيع الاشتغال في الأعمال الحرة والوصول إلى الائتمانات الصغيرة. وقد ورد عن هذين المجالين من مجالات الدعم الاستراتيجية تقارير من ٦٧ و ٧٤ مكتبا قطريا على التوالي، الأمر الذي جعلهما أكبر

مجالات الاهتمام إلى حد بعيد بالنسبة لهذا الهدف الفرعي بأكمله. ويؤدي البرنامج الإنمائي دوره جيدا بوجه خاص وهو يقوم بعمله مع السلطات والمجتمعات المحلية على مستوى البلديات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٩٠ - وفي إطار مجال الدعم الاستراتيجي الذي يتناول تعزيز العمالة، كانت زيادة فرص العمل، والعمل الحر لدى الفقراء هي الناتج الرئيسي حيث وردت تقارير من ٥٣ مكتبا قطريا كانت نسبة التقدم فيها مقابل النواتج المستهدفة ٦٢ في المائة. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم من خلال التدريب المباشر أو من خلال مراكز استشارية تقدم الدعم للفقراء. وقد أحرز تقدم ملحوظ في الدول العربية حيث وردت تقارير من ٩ مكاتب قطرية وأفاد ٧ منها بإحراز بعض التقدم. وقد كان الأداء جيدا في آسيا والمحيط الهادئ، حيث قام فيها بالإبلاغ ١٦ مكتبا وأفاد ١١ مكتبا منها بإحراز تقدم، وفي أوروبا ورابطة الدول المستقلة حيث وردت تقارير من ٦ مكاتب أفاد خمسة منها بتحقيق تقدم. أما في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فعلى الرغم من المشاركة النشطة من جانب البرنامج الإنمائي (١١ مكتبا من كل منطقة)، فقد بدت الأنشطة أكثر تنوعا والنتائج أقل إثارة للاهتمام، إذ لم يبلغ عن إحراز تقدم إلا بالنسبة لنصف الحالات في أفريقيا وثلث الحالات في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٩١ - والذي يثير القلق لدى البرنامج الإنمائي أنه لا يوجد في هذا المجال الهام سوى أدلة قليلة عن تحقيق نتائج إيجابية لأنشطة مباشرة تعمل على إحداث تغيير على مستوى وضع السياسات (انظر الجدول ٦). فهناك ١٥ مكتبا قطريا فقط، ومعظمها من آسيا، تعمل بنشاط في مجال تعزيز القدرة الوطنية على رصد سوق اليد العاملة ووضع سياسات لصالح الفقراء في مجال العمالة (الناتج باء) وأظهر تسعة منها إحراز تقدم، منها بوتان وسري لانكا، حيث تم تطوير شراكات في سري لانكا اتخذت شكل صندوق لتنمية المهارات أنشأته الحكومة والقطاع الخاص ويشتركان في ملكيته.

الجدول ٦

المقارنة بين الأنشطة المباشرة والأنشطة على مستوى السياسات

	عدد المكاتب القطرية المبلغة	
	العمالة	الائتمانات الصغيرة
الأنشطة المباشرة	٥٣	٥٠
الأنشطة على مستوى السياسات	١٥	١٧

٩٢ - وقد تحققت نتائج إيجابية في مجال إتاحة سبل الوصول إلى الائتمانات الصغيرة وتشجيع الأعمال الحرة، وإن كانت هذه تمثل مجالا جديدا نسبيا بالنسبة للبرنامج الانمائي، حيث أحرز تقدم بالنسبة للنواتج الثلاثة جميعها (انظر أيضا الإطار ٤). وسُجلت معدلات نجاح عالية بالنسبة لبدء المشاريع الصغيرة وتوسيعها حيث أفاد ٨٢ في المائة من المكاتب القطرية المبلغة وعددها ٢٣ مكتبا قطريا بإحراز تقدم. ويبدو أن إحداث تغيير، في هذه الأثناء، كان أكثر محدودية نسبيا في مجال تعزيز المؤسسات التي تقدم ائتمانات صغيرة. ويسعى البرنامج الإنمائي في الوقت الحاضر إلى تحقيق هذا الهدف في ٥٠ بلدا، حيث تم إحراز تقدم ملموس في ٣٢ بلدا. ويعد هذا مشروعا واسع النطاق يُضطلع به في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية حيث نسبة المشاركة مرتفعة بصورة استثنائية وحيث قام بالإبلاغ ١٣ مكتبا قطريا، ولكن التقدم محدود فقد أفاد نصف المكاتب تقريبا بعدم إحراز أي تقدم حتى الآن.

٩٣ - أما بالنسبة للعمالة، فإن الأنشطة المباشرة لا تستدعي بالضرورة إشراك البرنامج الإنمائي في مرحلة وضع السياسات والاستراتيجيات. ولم يبلغ عن القيام بأعمال على مستوى السياسات لأغراض تقديم ائتمانات صغيرة سوى ١٧ مكتبا قطريا تقع بالدرجة الأولى في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ورابطة الدول المستقلة. ولكن عندما ينشط البرنامج الإنمائي، فإنه يضطلع بدور رئيسي ويحقق نتائج ملموسة إلى حد بعيد. وقد شهد ما مجموعه ٧٦ في المائة من المكاتب القطرية النشطة تحقيق تحسن على مستوى السياسات بالنسبة لتطوير مجال تقديم الائتمانات الصغيرة. وشمل ذلك تعديل الأنظمة، بما في ذلك الأنظمة المصرفية، وهو ما قدم البرنامج الإنمائي الدعم له في الفلبين وكازاخستان وكمبوديا ومنغوليا، إلى جانب بلدان أخرى.

الإطار ٤ - الائتمانات الصغيرة: من إنشاء المشروع إلى تقديم الدعم في مجال السياسات على المستويات العليا

يقوم البرنامج الإنمائي في الأرجنتين بصياغة مقترحات في مجال السياسات لدعم المشاريع الصغيرة استنادا إلى أفضل الممارسات والخبرات الدولية.

وفي كمبوديا، أسفر الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي عن إصدار ترخيص لمنظمة غير حكومية لتكوين شركة خاصة تقدم ائتمانات صغيرة.

وفي غانا، أسهم البرنامج الإنمائي في تعزيز إمكانيات المجتمعات المحلية الفقيرة من خلال صياغة إطار وطني للسياسات المتعلقة بتقديم الائتمانات الصغيرة.

وفي كازاخستان، تم تحسين الأنظمة المتعلقة بالمؤسسات المالية غير المصرفية استنادا إلى توصيات اجتماع مائدة مستديرة بشأن تقديم القروض الصغيرة، قدم البرنامج الإنمائي التسهيلات لعقده بمشاركة الحكومة والمانحين ومنظمات غير حكومية.

وحدث تحسن في مدغشقر في مجال حصول الفقراء على الائتمانات الصغيرة بفضل شراكة أقيمت بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وبفضل هذه الأنشطة، يجري وضع سياسات وطنية في هذا الصدد.

ومن خلال مشاركة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، سُمح لمنظمة مايكروستارت في منغوليا بإنشاء أول شركة تمويل في منغوليا وهي أول مؤسسة مسجلة قانونا لتقديم الائتمانات الصغيرة في البلد. وقد أسهمت هذه المؤسسة في وضع أنظمة المصرف المركزي المتعلقة بمؤسسات التمويل غير المصرفية، وفي إجراء تغييرات في القوانين المتعلقة بالأعمال المصرفية وفي القانون المدني وقانون الشركات. وقد اعتمد المصرف المركزي قائمة الحسابات الموحدة والدليل المحاسبي لمؤسسات التمويل غير المصرفية اللذين وضعتهما مايكروستارت.

٩٤ - ويتضح من إفادات ٤٩ تقريرا من التقارير السنوية التي تركز على النتائج، أن ضمان وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية، وبوجه خاص الصحة والتعليم، يمثل مجالا من مجالات الدعم الاستراتيجية التي تحظى بأهمية نسبية في جميع المناطق ما عدا الدول العربية (قام بالإبلاغ ثلاثة مكاتب). وأشار ثلثا التقارير إلى تحقيق نتائج إيجابية بفضل نهج المشاركة وبناء الشراكات على الصعيد المحلي.

٩٥ - وقد كانت التقارير والنتائج متواضعة بشكل بين فيما يتعلق بالدعم المقدم لإجراء إصلاحات هيكلية في مجال حق الفقراء في الوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية. ولم يقدم تقارير سوى ١٣ مكتبا قطريا، ولم يبلغ عن حدوث تغييرات إيجابية في المنطقة سوى ثلثها.

٩٦ - وأما الأنشطة الرامية إلى تحقيق أمن غذائي فقد تركزت في أفريقيا وآسيا، حيث قام بالإبلاغ ١٣ بلدا في كل منطقة من المنطقتين. وقد أفادت هذه المكاتب جميعها تقريبا عن إحراز تقدم، مع التشديد على المناطق الزراعية وتدريب المزارعين.

٩٧ - ووردت تقارير من المناطق الخمس عن بذل جهود من أجل تشجيع الفقراء على التنظيم الذاتي، وقد أحرزت هذه الجهود نتائج إيجابية حيث بلغت نسبة النجاح المحرز، مقابل النواتج المستهدفة ٦٦ في المائة. وهذه التقارير تكمل المعلومات المتعلقة بأعمال البرنامج

الإنمائي المضطلع بها من أجل المجتمع المدني وبمشاركته، وهي المعلومات المقدمة في الأطر الاستراتيجية للنتائج والمتعلقة بتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة ومراعية للفوارق بين الجنسين. ويشدد البرنامج الإنمائي على تعبئة المجتمعات المحلية الفقيرة (الناتج ألف)، حيث قام بالإبلاغ في هذا المجال ٣٩ بلدا. وقد تجاوزت نسبة النجاح حد المتوسط بشكل ملحوظ في آسيا والمحيط الهادئ، حيث أفاد ١٠ مكاتب قطرية من بين ١٣ مكتبا بإحراز تقدم ملحوظ. ويشجع البرنامج الإنمائي عادة إنشاء رابطات من الفقراء لأجل الفقراء في المناطق الريفية، وهو يحقق نتائج جيدة بوجه خاص في مجال تسهيل إقامة شبكات وطنية ودولية فيما بين هذه الرابطات. ويحرز البرنامج الإنمائي تقدما، باتباع نفس النهج، في مجال تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني في مجال تحليل السياسات والدعوة (الناتج باء). وقد قدم ١٩ مكتبا قطريا تقارير عن نتائجها، حيث أفيد بإحراز تقدم ملحوظ بوجه خاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ورابطة الدول المستقلة.

القضايا الناشئة

٩٨ - فيما يلي القضايا الناشئة في هذه الفئة:

- توحي التقارير الأولى التي تركز على النتائج والمتعلقة بالفقر، إلى حد بعيد، بأن الأعمال على صعيد المجتمعات المحلية لا تزال تشكل جزءا كبيرا من أعمال البرنامج الإنمائي الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر على الرغم من أن البرنامج الإنمائي لا يزال في كثير من الحالات يضطلع بدور رئيسي في وضع سياسات كلية على الصعيد الوطني لصالح الفقراء واستراتيجيات لمكافحة الفقر. وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة أحرزت تقدما ملموسا في حالات كثيرة، فإنها لا تصل إلا إلى عدد محدود من المجتمعات الفقيرة والفئات المستضعفة ولا تساهم بصورة منتظمة في ما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم في مجال وضع السياسات. والصلة بين هذين المستويين من الأنشطة بحاجة إلى مزيد من التطوير لزيادة أثر إنجازات هذه المنظمة.
- على الرغم من أهمية الشبكات المعرفية، فإنها لا تبدو قوية في التحليل. وقد يتطلب هذا من البرنامج الإنمائي أن يحدد استراتيجية متسقة لمد الشبكات وتبادل المعرفة في مجال الحد من الفقر على كل من المستوى القطري ومستوى المقر.
- يمكن إلى حد بعيد تعزيز إطار النتائج الاستراتيجي المتعلق بالفقر بالعمل على توحيد مجالات الدعم الرئيسية التي يكون الطلب عليها من البلدان المستفيدة من البرنامج ضئيلا، على أن يكون واضحا أن تنفيذ الأنشطة الصغيرة لا يجب أن يتم إلا إذا

ثبتت قيمتها من الناحية العملية وكان الغرض منها هو رفع مجال النشاط إلى مستوى أطر السياسات وربطه بها.

جيم - البيئة والموارد الطبيعية

٩٩ - كانت البيئة هي ثالث أكبر مستفيد من نفقات البرنامج الإنمائي المقدرة في عام ١٩٩٩. وقد استوعبت هذه الفئة ١٤ في المائة من مجموع النفقات (٢٤٠ مليون دولار)، بلغت الموارد غير الأساسية منها ما مقداره ١٧٠ مليون دولار، جاء ثلثها من البرنامج الإنمائي/مرفق البيئة العالمية. وتشير التحليلات التي أجريت حسب نوع النشاط إلى أن الأنشطة التنفيذية استوعبت ما يزيد على ثلث مجموع النفقات.

١٠٠ -ويرد في الشكلين أدناه بيان بالأداء العام حسب المنطقة. ويشير الأداء وفقا لفئة الإيرادات إلى أن المكاتب القطرية في مجموعة البلدان المساهمة الصافية تحرز أفضل تقدم وإن كانت هذه المجموعة صغيرة، وتليها بنفس المستوى تقريبا المكاتب الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل ثم البلدان المتوسطة الدخل ثم أقل البلدان نموا.

الشكل ٥ (أ) - الهدف ٣ : مجموع المكاتب القطرية وعدد المكاتب المبلغة

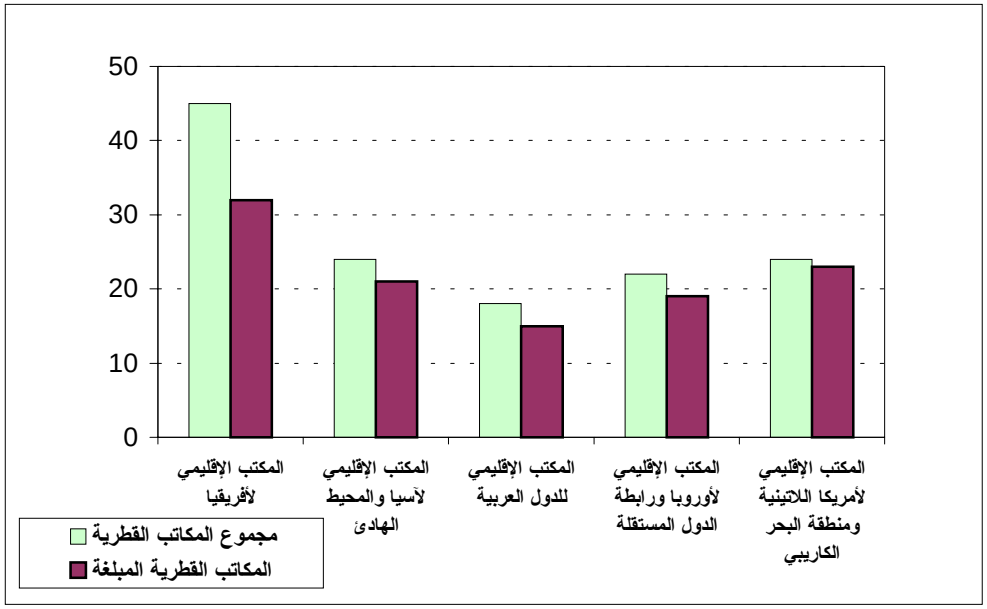

الشكل ٥ (ب) - الهدف ٣: التقدم المحرز مقابل النواتج المستهدفة وفقا لإفادات المكاتب القطرية (بالنسبة المئوية)

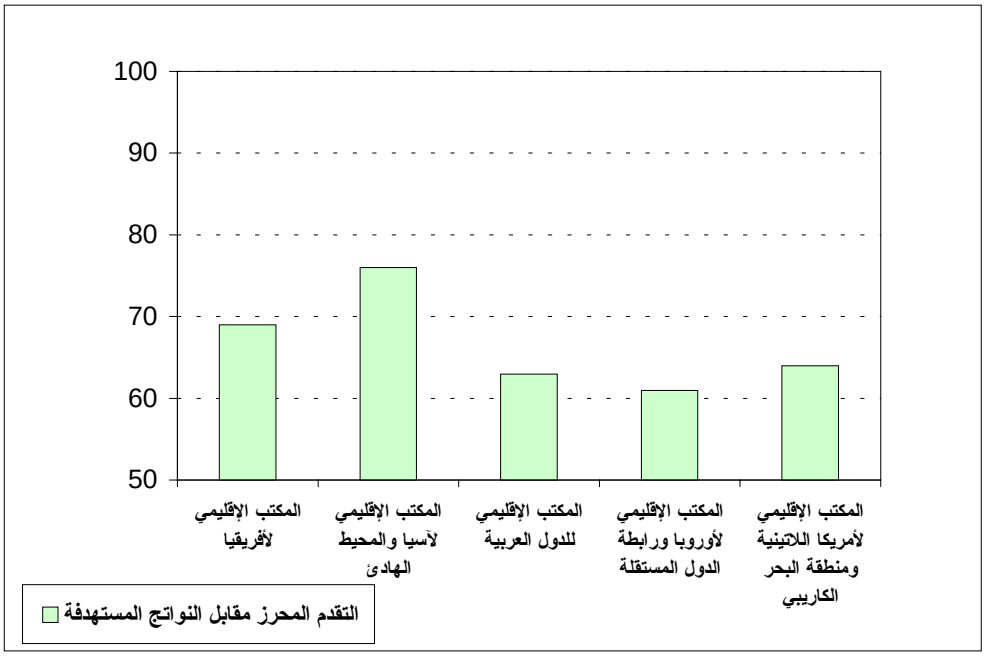

١٠١ -وتتمثل النتائج الرئيسية لتحليل التقارير السنوية التي تركز على النتائج في ما يلي: تركز التقارير القادمة من المكاتب القطرية بوجه عام على المجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وبلغ متوسط النجاح الذي أبلغت عنه المكاتب القطرية مقابل النتائج المستهدفة ما نسبته ٦٧ في المائة.

- كان الأداء بالنسبة للأنشطة التنفيذية أدنى بكثير من متوسط نسبة النجاح بالنسبة لهذه الفئة؛ وتشمل هذه الأنشطة برامج صغيرة أو برامج مستهدفة، وزيادة الوعي وتطوير التكنولوجيا. ومن المفارقات أننا نجد في هذه المجالات أيضا في معظم الحالات انفصاما بين تعاون البرنامج الإنمائي وما يحدث من تغيير في مجال السياسات والمجال المؤسسي.
- وكانت النتائج أكثر وضوحا في الأنشطة على مستوى السياسات العليا بالنسبة لوضع السياسات والأطر التنظيمية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات العالمية وجمع البيانات وتحليلها وبناء القدرات.

- يبدو أن التركيز الموضوعي للأعمال المضطلع بها يتحول نحو تغير المناخ والتنوع الإحيائي، وبقدر أقل، نحو التصحر، على الرغم من أن الدلائل تشير إلى تشتت الجهود إلى حد بعيد.

- يبدو أن تمويل مرفق البيئة العالمية عامل بالغ الأهمية في تشكيل التوجه العام لأنشطة البرنامج الإنمائي في هذه الفئة. ويشمل تأثير مرفق البيئة العالمية معظم الأنشطة التي يجري تنفيذها سواء كانت في مجالات السياسات أو التشريع أو التنظيم أو تنمية القدرات أو جمع البيانات وتحليلها أو الأنشطة الصغيرة.

- وإذا نظرنا إلى نطاق النتائج، بداية من أنشطة الدعوة وحتى تحقيق تغيير فعلي في ظروف التنمية، نجد أن البرنامج الإنمائي لا يزال إلى حد بعيد في مرحلة البداية – أي أنه يساعد في وضع الأسس اللازمة للإسراع بالأعمال التي يضطلع بها الشركاء الوطنيون. وهذا يعني أن فترة السنتين إلى الثلاث سنوات المقبلة ستكون بالغة الأهمية بوجه خاص حيث أنها ستبين ما إذا كان بإمكان البرنامج الإنمائي أن يتجاوز هذه المرحلة الأولية من مراحل أنشطته وأن يساعد في تحقيق نتائج مؤثرة في مجال التنمية.

- هناك عدد من الأنشطة التي أبلغت عنها المكاتب القطرية والتي يحتمل أن تكون ذات أهمية كبيرة في مجالات تعبئة الموارد وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص والاضطلاع بأنشطة على الصعيد الإقليمي (انظر الإطار ٥).

الإطار ٥ : الابتكار من أجل التنمية المستدامة

هناك أدلة كثيرة مستمدة من التقارير السنوية التي تركز على النتائج على قيام البرنامج الإنمائي بأنشطة ابتكارية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة. ففي مجال تعبئة الموارد مثلا، وبالإضافة إلى مبادلات الديون من ذلك النوع الذي بدأته الأردن، يعمل عدد من المكاتب القطرية على إنشاء آليات لتمويل برامج بيئية، بإيجاد الوسائل التي تعمل على التعجيل بإنشاء صناديق استئمانية، تأتي ضمن نوعين رئيسيين في العادة هما: صناديق للقطاع ككل، كما هو الأمر في أوكرانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسنغال ومنغوليا؛ وصناديق موجهة نحو شواغل محددة، ومنها التصحر كما هو الأمر مثلا في إثيوبيا والسودان ولبنان.

وهناك بعد متنام آخر وهو إقامة شراكات مع القطاع الخاص. ومن أمثلة ذلك أنه تم في سري لانكا القيام بمجموعة من الأنشطة تهدف إلى إذكاء الوعي وتوفير التدريب والدعم لإنشاء مراكز تعمل على استعادة وتدوير الكلوروفلوروكاربون؛ وتم في الصين تقديم الدعم لإنشاء رابطة صناعات الطاقة المتجددة؛ ويجري تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص

في كولومبيا بشأن آلية التنمية النظيفة؛ وقدمت المساعدة في الفلبين لإعداد جدول الأعمال لأنشطة القرن ٢١.

وإذا تجاوزنا المستوى الوطني، فهناك مبادرات مشتركة بين الأقطار ومبادرات دون إقليمية وإقليمية تمثل عنصرا رئيسيا في الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي، ومن ذلك مثلا جهود ثنائية بين بوليفيا وبيرو بشأن جزيرة تيتيكاكا وبين جامايكا وكوبا بشأن تنقية الخلجان من التلوث؛ ومبادرة الأنهار العابرة للحدود المشتركة بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي مع التركيز في البداية على نهر النيل والجنوب الأفريقي، وهي مبادرة تعالج مسائل تقاسم المياه؛ وتقديم الدعم لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للبحر الأحمر.

التحليل حسب الهدف الفرعي والمجال الاستراتيجي للدعم

١٠٢ - يستأثر الهدف الفرعي الأول، الذي يتعلق بتكامل الإدارة البيئية في السياسات والبرامج الإنمائية بقسط من عملية الإبلاغ في التقارير السنوية التي تركز على النتائج أكبر مما كان يحظى به في إطار التمويل المتعدد السنوات. بيد أن الأهمية النسبية لكل مجال من مجالات الدعم الاستراتيجية تتمشى عموما مع إطار التمويل المتعدد السنوات وتعطي الترتيب التالي:

- التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ومتابعتها على الصعيد الوطني (٦٧ بلدا)؛
- الأطر القانونية/التنظيمية وتنفيذ السياسات (٥٢ بلدا)؛
- القدرة الإدارية للوكالات البيئية الوطنية (٤٩ بلدا)؛
- القدرة على المشاركة المحلية في تصميم/تنفيذ البرامج (٤٥ بلدا)؛
- البرامج الوطنية/المحلية للإدارة المستدامة للبيئة (٤٣ بلدا)؛
- القدرة على جمع البيانات وتحليلها ونشرها (٤٢ بلدا).

١٠٣ - وفيما يتعلق بمسألة الأداء، وهي مسألة بالغة الأهمية، يتبين من البيانات الواردة في الجدول ٧ - وهي بيانات مقدمة وفقا لنوعية النواتج المقترحة في إطار التمويل المتعدد السنوات (انظر الشكل ١) - أن المكاتب القطرية أحرزت أفضل تقدم في مجال متابعة النواتج التي تركز على وضع السياسات والأطر القانونية والتنظيمية، تليها النواتج الرامية إلى بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها، وبوجه أعم التخطيط البيئي والإدارة البيئية. ويحتل الأداء في مجالات الدعم المباشر - وتشمل أنشطة التمكين والأنشطة المستهدفة/الرائدة على

السواء في الجدول ٧ – الجانب الأدنى من نطاق الإنجازات، حيث أبلغت المكاتب القطرية عن إحراز تقدم مقابل النواتج المستهدفة بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا.

١٠٤ –وتأكيدا للنتائج المشار إليها أعلاه، يظهر تحليل الأداء وفقا للأهداف الفرعية أن الهدفين الفرعيين ١ و ٣ اللذين يركزان إلى أبعد حد على السياسات/التشريع/التنظيم وتنمية القدرات سجلا أعلى نسبة من التقدم المبلغ عنه مقابل النواتج المستهدفة – نحو ٧٠ في المائة – في حين يأتي أداء الهدف الفرعي ٢، ويركز في المقام الأول على تقديم المساعدة المباشرة في مجالات أو فئات سكانية مستهدفة، أقل من ذلك بكثير إذ لم يتحقق سوى ٦٠ في المائة تقريبا من التقدم مقابل النواتج المستهدفة.

الجدول ٧

الأداء حسب نوعية النواتج

نوعية النواتج[أ]	تقديرات الأداء (بالنسبة المئوية)
ألف – تنمية القدرات	
ألف – ١ أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية	٧٧
ألف – ٢ زيادة التماسك الاجتماعي	٥٦
ألف – ٣ القدرة المؤسسية	٦٣
ألف – ٤ جمع البيانات ورصدها	٦٧
باء – الشبكات المعرفية	٦١
جيم – التمكين	٦٦
دال – الأنشطة المستهدفة/الرائدة	٧٣[ب]

(أ) تستند النماذج إلى الوصف الوارد في وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات (DP/1999/30)، انظر أيضا الشكل ١، الصفحة ١٨.

(ب) الأرقام هنا أصغر من أن تعطي نتيجة واضحة. على أن هناك بعض عناصر التمكين المتشابهة إلى حد بعيد؛ وإضافتها إلى العملية الحسابية يخفض الرقم كثيرا إلى نحو ٥٠ في المائة.

أطر السياسات ومتابعة الاتفاقات العالمية

١٠٥ –من ناحية تحليل الأداء بوجه عام، هناك مجالان من مجالات الدعم الاستراتيجية لهما أهميتهما هنا (وفي حقيقة الأمر، هناك بعض التداخل في عملية الإبلاغ). أولهما، وضع القوانين والأنظمة وهو جزء من الهدف الفرعي ١ (مجال الدعم الاستراتيجي ١)؛ وثانيهما، متابعة الاتفاقيات والاتفاقات الدولية من الهدف الفرعي ٣ (مجال الدعم الاستراتيجي ١)؛ وفي كلتا

الحالتين، يبدو الأداء مشجعا بوجه خاص حيث أبلغ نحو ثلاثة أرباع المكاتب القطرية عن إحراز تقدم (انظر الجدول ٨). وقد كان أداء أفريقيا هو الأفضل في هذين المجالين تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ثم على نفس المستوى من الأداء، الدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالنسبة للمناطق الأخرى، فقد كان أداء منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة أقل جودة، على الرغم من أن نحو ٦٠ في المائة من المكاتب الإقليمية ظلت تفيد بإحراز تقدم.

الجدول ٨

أطر السياسات والأطر القانونية والتنظيمية ((G3/SG1/SAS1 (a))

المنطقة	عدد البلدان المبلغة	تقدم كبير	بعض التقدم	عدم وجود تقدم	عدم ورود أي معلومات
أفريقيا	٨	٦	٢	–	
آسيا	١٦	٧	٦	٢	١
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٩	٥	–	–	٤
الدول العربية	١٠	٥	٢	–	٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٩	٦	١	–	٢
المجموع	**٥٢**	**٢٩(٥٦٪)**	**١١(٢١٪)**	**٢(٤٪)**	**١٠(١٩٪)**

١٠٦ - وأفادت جميع المناطق بإحراز تقدم في صياغة الاستراتيجيات البيئية و/أو خطط العمل ومناقشتها وتأييدها الرسمي، وذلك فيما يتعلق بالقطاع والأهداف الموجهة بصفة محددة نحو التنوع البيولوجي والتصحر. فمثلا تم استكمال الاستراتيجيات الوطنية لجدول أعمال القرن ٢١ في حوالي ٢٥ بلدا، وتم الشروع في برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر والجفاف في ٥٠ بلدا، وبدأ التنفيذ في ٣٠ منها.

١٠٧ - وأفادت جميع المناطق بإحراز تقدم (علما بأن التقدم كان محدودا في الدول العربية) في صياغة و/أو اعتماد السياسات، أو التشريعات أو الأنظمة فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من المسائل البيئية، مثل الجهة التي لديها السلطة والمسؤولية فيما يتعلق بإدارة البيئة واستغلال الأراضي/المياه، والمحافظة على البيئة أو الطاقة، والحراجة الاجتماعية، وتصريف النفايات. وتتراوح النتائج التي يراد تحقيقها بين صياغة السياسات المتعلقة بالأنظمة القانونية والمسائل المؤسسية في ساموا وماليزيا، ودراسة الأطر القانونية والتنظيمية بما في ذلك الخيارات والسيناريوهات البديلة لـ ١٢ ولاية في البرازيل. كما تتراوح النتائج بين إعداد الوثائق

التشريعية في أوكرانيا حول نقل سلطة تنظيم استخدام الموارد الطبيعية وإدارة البيئة من المستويات المركزية إلى المستويات المحلية والدعوة إلى تسهيل إنشاء وزارة للبيئة في نيجيريا.

١٠٨ -وأفادت جميع المناطق بإحراز تقدم (علما بأن التقدم كان محدودا في أفريقيا) في جرد المخزونات الوطنية من غاز الدفيئة، وصياغة خطط العمل والتشريعات المتعلقة بتغير المناخ، وإعداد التقارير الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن بين الأمثلة المحددة، استمرار تطور أو استكمال خطط العمل الوطنية المتعلقة بتغير المناخ في مجموعة متنوعة من البلدان مثل الأرجنتين وألبانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسري لانكا، وفنزويلا، وكازاخستان؛ والمساعدة في تحضير الخطط والأطر القانونية للتخلص بصورة مرحلية من إنتاج غاز الكلورفلورو كاربون في بنغلاديش، والصين، ومصر.

تنمية القدرات في مجال تحسين الإدارة البيئية

١٠٩ -تنمية القدرات موجّهة نحو تحسين القدرات في مجال الإدارة البيئية، وبصفة محددة جمع البيانات وتحليلها. والتركيز على هذه القدرات يتطلب دراسة الإجراءات على مستويين: مستوى الهيئات البيئية الوطنية والقطاعية (الهدف الفرعي ١، ومجال الدعم الاستراتيجي، ومستوى السلطات المحلية وغيرها من الجهات المهتمة بالأمر (الهدف الفرعي ٢، ومجال الدعم الاستراتيجي ٢).

١١٠ -وعلى الرغم من وجود تفاوت كبير على الصعيدين الوطني أو المحلي، من الممكن مع ذلك تقديم ملاحظات حول مقارنة الأداء: (أ) أجادت أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، وآسيا والمحيط الهادئ في بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، وأفادت ثلاثة أرباع المكاتب فيها عن إحراز تقدم؛ (ب) يبدو أن كلا من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حققتا معدل تقدم يساوي الضعف في مجال تنمية القدرات على المستوى المحلي مقارنة بالمستوى الوطني؛ (ج) العكس يبدو هو الصحيح بالنسبة للدول العربية على الرغم من أن النتائج بحاجة إلى معالجة حذرة نظرا للنسبة العالية من عدم الإبلاغ عن النتائج.

١١١ -وتختلف أنواع النتائج التي تبلغ عنها المكاتب القطرية بحسب ما إذا كانت هذه النتائج على المستوى الوطني أو المحلي. وعلى المستوى الوطني، تنتمي هذه النتائج إلى فئتين رئيسيتين.

١١٢ -أولا، أفادت معظم المناطق بتحقيق إنجازات (علما بأن الإنجازات كانت أقل بكثير في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وتركزت هذه الإنجازات على إنشاء أو إعادة تنظيم الهيئات أو الأنظمة المعنية بالتخطيط البيئي أو الإدارة البيئية أو التنسيق البيئي. ومن بين النتائج التي تم تحقيقها مثلا تطوير خطة لوضع سجل للرصيد البيئي في الفلبين؛ والمساعدة على إنشاء

وحدات معنية برصد الأوزون في ماليزيا ونيبال (علما بأن هناك ٢٢ هيئة من هذا النوع منشأة عالميا)؛ وإعداد اقتراح لإعادة هيكلة وزارة البيئة في أرمينيا وجورجيا؛ وتقديم الدعم لإنشاء مراكز للتدريب و/أو للدراسات في مجال البيئة في الكويت والإمارات العربية المتحدة.

١١٣ -وثانيا، أفادت جميع المناطق بتحقيق تقدم في مجال التوعية وتدريب الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين على المهارات فضلا عن تقديم بعض الدعم لتشكيل أو إعادة تنظيم الهيئات المسؤولة عن البيئة. والتركيز هو على زيادة الوعي بالالتزامات الوطنية الناشئة عن الاتفاقيات العالمية وتطوير المهارات في مجال إدارة البيئة وإدارة الموارد البشرية، والمحاسبة بالنسبة للموارد الطبيعية، وتخطيط البرامج والمشاريع وإدارتها وتقييمها.

١١٤ -وأهم النتائج التي تم الإفادة بها، نتيجة للجهود المبذولة على الصعيد الوطني، تركز على التقدم المحرز في مختلف مراحل إعداد خطط العمل المحلية في مجال البيئة. ومثال على ذلك، المبادرات المحلية في مجال جدول أعمال القرن ٢١ في ثلثي أقاليم الصين، والإعداد لخطط عمل محلية في مجال البيئة في أوكرانيا، وبوتان، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وكازاخستان.

١١٥ -ويختلف الأداء في المناطق الرئيسية الأخرى في مجال تنمية القدرات، وتحسين جمع البيانات، وتحليلها ونشرها (الهدف الفرعي ١/مجال الدعم الاستراتيجي ٣) اختلافا كبيرا باختلاف المناطق: أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، والدول العربية تأتي في الصفوف الأولى من ترتيب الأداء علما بأن ٨٠ في المائة أو أكثر من المكاتب القطرية أفادت بتحقيق تقدم؛ أما أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ فتصنف في المرتبة الوسطى نظرا لأن نصف المكاتب القطرية أفادت بتحقيق تقدم؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تأتي في أسفل القائمة من حيث الأداء نظرا لأن ربع المكاتب القطرية فقط أفادت بتحقيق تقدم. ويشير تقييم الأداء بحسب الدخل إلى أن البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تقدم مساهمات صافية حققت أكبر تقدم.

١١٦ -وأنواع النتائج التي حققتها المكاتب القطرية بموجب مجالات الدعم الاستراتيجي تدور إلى حد كبير حول إنشاء نظم أو مراكز للمعلومات البيئية، لا سيما من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية وفي بعض الحالات من خلال إنشاء الشبكات بين الهيئات الوطنية المهتمة بالأمر. ومثال على ذلك المساعدة التي تم تقديمها لإنشاء نظام للمعلومات الجغرافية في الأرجنتين وبنغلاديش، وساعد الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إنشاء مركز في ماليزيا للاتصال بشبكة الإنترنت بغرض الحصول على معلومات عن البيئة وفي إنشاء مراكز للمعلومات عن البيئة أو تغير المناخ في أرمينيا وليتوانيا، ومرصد للبيئة في

لبنان، ومركز للمعلومات عن البيئة والطاقة في المغرب. وبالإضافة إلى ذلك أفاد عدد من البلدان بتطوير إجراءات وتشريعات عن تقييم الأثر البيئي ومنها أوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية) وملديف، ومنغوليا.

التدخلات المباشرة

١١٧ - كشف تحليل البيانات المتعلقة بالتدخلات المباشرة عما يلي: (أ) هذه الأنشطة شائعة إلى حد كبير في آسيا والمحيط والهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (ب) المعدل المقدر لنجاحها في مقابل النتائج المراد تحقيقها أقل بكثير في المتوسط بالنسبة لهذه الفئة المواضيعية إذ يبلغ نحو ٥٦ في المائة؛ (ج) هناك أماكن، الأداء فيها ضعيف بصفة خاصة، مثلا فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا، حيث أفادت منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والدول العربية بمعدلات تقدم تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة.

١١٨ - أهم المجالات الاستراتيجية للدعم في هذا المجال تتعلق بالتدخلات بالنسبة لمناطق جغرافية معينة ولمجموعات مستهدفة (الهدف الفرعي ٢/مجال الدعم الاستراتيجي ١). وكما جاء في التقرير عن الفئات العريضة الأخرى المتعلقة بمجالات الدعم الاستراتيجية، كان الأداء متقلبا (انظر إلى الجدول ٩): وكان أفضل الأداء في آسيا والمحيط الهادئ، حيث أفادت أكثر من ٩٠ في المائة من المكاتب بإحراز تقدم؛ وتأتي في المرتبة الثانية أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أفادت ٦٠ في المائة من المكاتب القطرية بإحراز تقدم؛ وتأتي في أسفل القائمة أوروبا ورابطة الدول المستقلة والدول العربية حيث أقل من ثلث المكاتب أفادت بتحقيق تقدم على الرغم من أنه ينبغي التحلي بالحذر في حالة منطقة أوروبا نظرا للعدد الكبير من المكاتب التي لم تقدم تقارير.

الجدول ٩

التدخلات بالنسبة لمناطق جغرافية محددة ولمجموعات مستهدفة (الهدف ٣/الهدف الفرعي ٢/مجال الدعم الاستراتيجي ١ (أ))

المناطق	عدد البلدان التي قدمت تقارير	إحراز تقدم كبير	إحراز بعض التقدم	بدون تغيير	معلومات غير محدثة
أفريقيا	١٠	٣	٣	–	٤
آسيا والمحيط الهادئ	١٤	٦	٦	١	١
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٥	١	–	–	٤
الدول العربية	٦	–	٢	٣	١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨	٥	–	–	٣
المجموع	**٤٣**	**١٥ (٣٥٪)**	**١١ (٢٦٪)**	**٤ (٩٪)**	**١٣ (٣٠٪)**

١١٩ -وتم جمع أنواع النتائج التي حققتها المكاتب القطرية في مجالين متصلين اتصالا وثيقا فيما بينهما:

(أ) إعادة تأهيل المناطق ومخططات الحفاظ عليها: مثل اعتماد ممارسات زراعية مستدامة وخيارات بديلة للطاقة واستصلاح الأراضي الهامشية المتدهورة. وتشمل الأمثلة تنفيذ الخطة الإدارية لحديقة وطنية في كمبوديا؛ وبناء محطة لمعالجة المياه المستهلكة في باكستان؛ ومشاريع رائدة في بنما في مجال الاستخدام المستدام للموارد البرية؛ وتدريب ٤٠٠ متدرب و٠٠٠ ١٢ مزارع لمنع حرائق الغابات والسيطرة عليها في البرازيل؛

(ب) مبادرات لتشجيع مجموعات مستهدفة على صعيد المجتمعات المحلية على اعتماد إدارة مستدامة للموارد الطبيعية ونماذج لسبل الرزق. وفي النيجر أدى ذلك إلى إنشاء ١٣٠ موقدا يعمل على الحطب تمتلكها المجتمعات المحلية، ومكنت هذه المواقد من الاستغلال المستدام لـ ٠٠٠ ٤٠٠ هكتار من غابات السافانا. وفي بنغلاديش بدأت الأعمال التحضيرية لاعتماد سبل رزق بديلة في ٣٠ قرية.

القضايا الناشئة

١٢٠ -القضايا الناشئة في هذه الفئة هي:

- قد يكون من المفيد إعادة تأكيد بعض النتائج العامة: الأداء دون المتوسط للأنشطة التنفيذية؛ والهيمنة النسبية لمرفق البيئة العالمية في تشكيل الأولويات في هذا القطاع؛ والصلة الضعيفة بين التدخلات الصغيرة وأطر السياسات؛ وبدء بعض خطوط الإنتاج من أجل المستقبل مثل تجربة الشراكات في القطاع العام والخاص.
- يدعو التحليل إلى تحسين إدارة مجموعة المشاريع التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال البيئة والموارد الطبيعية. ولتحقيق ذلك يبدو أنه من الأساسي إجراء استعراض دقيق لمجموعة المشاريع من أجل تحديد الأنشطة ذات الأداء المتدني وذلك إما لإنهائها على مراحل أو لتحسينها بغية تمكين الجهود المبذولة في المستقبل من التركيز على بعض المجالات الرئيسية للتدخل. ويتطلب أيضا تحسين الأداء اتخاذ إجراء أسرع لتقييم بعض المنتجات والخدمات الجديدة وإدماجها في التيار العام فضلا عن زيادة التكامل بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صياغة النهج الاستراتيجي للمنظمة والإجراءات المتخذة في القطاع.
- وأخيرا يشير التحليل إلى ضرورة إجراء إصلاح عام لإطار النتائج الاستراتيجي بالنسبة للهدف ٣ وذلك من أجل: (أ) التخلص من التكرار الملاحظ في مجالات الدعم الاستراتيجية والنتائج؛ (ب) وضع مجالات الدعم ضمن مجموعات محددة من الأنشطة مثل السياسات، وتنمية القدرات؛ (ج) زيادة التركيز على الأهداف الفرعية من خلال التأكيد على المستويين الرئيسيين للعمل - الوطني والإقليمي/العالمي.

دال – المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة

الشكل ٦ (أ) – الهدف ٤: مجموع المكاتب القطرية ومجموع المكاتب التي قدمت تقارير (بحسب المكاتب الإقليمية)

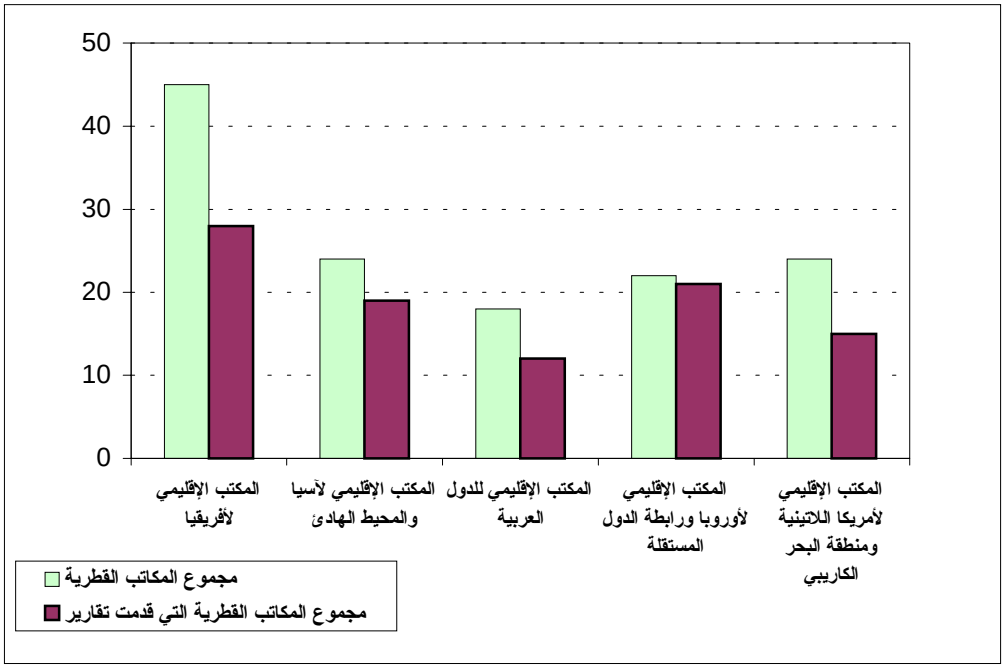

الشكل ٦ (**ب**) – الهدف ٤: التقدم المحرز في النتائج المراد تحقيقها حسب إفادة المكاتب القطرية (بالنسبة المئوية)

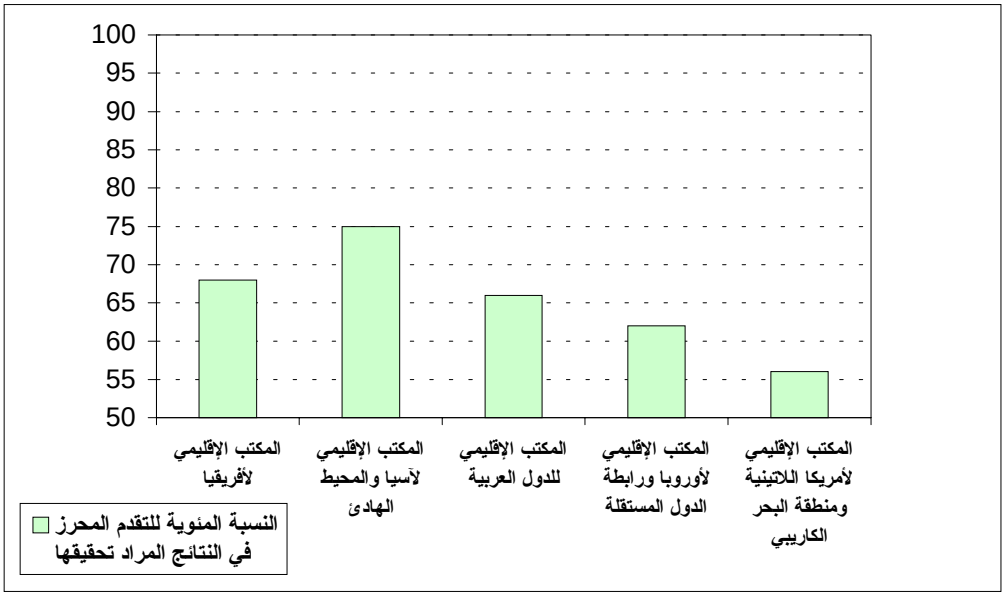

١٢١ -يمثل مبلغ ٣٠ مليون دولار المخصص للقضايا الجنسانية أصغر مبلغ من الموارد الموزعة بحسب الأهداف. ويمثل المبلغ نسبة ٣,٤ في المائة من النفقات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ ولا يمثل إلا ١ في المائة من النفقات غير الأساسية. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يذكر أن الأُطر الاستراتيجية الأخرى للنتائج تغطي عنصر المرأة في البرامج إلى حد ما، يبدو أن الاهتمام المباشر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمسائل المتعلقة بالمرأة يتم في إطار قيود مالية شديدة.

١٢٢ -كما أن عدد التقارير المقدمة فيما يتعلق بفئة المساواة بين الجنسين محدود، وعدد المكاتب القطرية التي قدمت تقارير هو أقل من العدد الذي قدم تقارير عن الفئات الأخرى من أطر النتائج الاستراتيجية كما هو موضح في الشكل ٦ (أ). غير أن آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، ورابطة الدول المستقلة قدمت معلومات شاملة عن تدخلاتها ونتائجها أكثر مما قدمته المناطق الثلاث الأخرى. كما أن البلدان الرئيسية التي تم فيها تحقيق نتائج ذات مغزى تتعلق بالمرأة تنتمي كلها إلى هاتين المنطقتين.

١٢٣ -ويبدو أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في آسيا والمحيط الهادئ وبلغ معدله ٧٥ في المائة من النتائج المراد تحقيقها والتي أبلغت عنها المكاتب القطرية (انظر الشكل ٦ (ب)). ولوحظ أنه تم إحراز تقدم، وإن كان غير متساو، في أفريقيا وأوروبا ورابطة الدول المستقلة وفي الدول العربية أيضا، حيث حقق عدد محدود من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج. وكان التقدم الذي تم إحرازه بصفة عامة محدودا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، غير أنه تم إحراز نتائج إيجابية في بعض المجالات البارزة مثل منع العنف الموجه ضد المرأة.

١٢٤ -وفيما يلي النتائج الرئيسية الواردة في التقارير السنوية التي تركز على النتائج:

- لا تُبرز التقارير السنوية التي تركز على النتائج، كما هو الحال بالنسبة للإطار التمويلي المتعدد السنوات، بشكل كاف، التأكيد الذي يضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المسائل المتعلقة بالمرأة. وعلى الرغم من أن عدم إبراز هذا التأكيد في إطار التمويل المتعدد السنوات قد يعكس إلى حد كبير فكرة إدراج المسائل المتعلقة بالمرأة في فئات أخرى من الأنشطة العامة فإن الدليل على ذلك في التقارير السنوية التي تركز على النتائج والتي ترد من المكاتب القطرية محدود؛ إذ لا يذكر إلا القليل عن إدماج المسائل المتعلقة بالمرأة في البرامج؛
- السياسات والأطر القانونية المتعلقة بالمرأة نوعان رئيسيان من النتائج التي يستهدفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أنهما مجال تم فيه إحراز تقدم واضح في المناطق الخمس جميعها. وكانت النتائج محدودة أكثر فيما يتعلق بإدماج شواغل المرأة في

السياسات الإنمائية. وربما يرجع ذلك إلى أن الموارد موجهة إلى حد كبير نحو تعزيز المؤسسات الوطنية المكلفة بالشؤون النسائية، وهي مؤسسات مسؤولة عن تحضير وتنفيذ البرامج الوطنية المهتمة بشؤون المرأة؛

- تأتي القدرة المؤسسية في المرتبة الثانية في قائمة النتائج التي تم الإبلاغ عنها. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني التي أصبحت بصفة متزايدة شركاء مهمين؛

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشط في تعزيز إنشاء شبكات تبادل المعرفة على الصعيد الإقليمي وفيما بين الأقاليم، من خلال زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات. وانضمت إلى الشراكات المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، بدعم من البرامج العالمية والإقليمية المهتمة بشؤون المرأة؛

- يركز التدخل التجريبي والمستهدف، بصفة رئيسية، على تعزيز عمالة المرأة. واستنادا إلى عدد المرات التي يُذكر فيها ذلك واستنادا إلى الموارد المخصصة لهذا الغرض، فإن هذا النوع من التدخل محدود أكثر منه بالنسبة لأطر النتائج الأخرى.

تحليل حسب الهدف الفرعي ومجالات الدعم الرئيسية

١٢٥ - مع اختلاف بسيط بين إطار التمويل المتعدد السنوات ومجالات الدعم الاستراتيجي، كان عدد هذه المجالات التي ذكرتها المكاتب القطرية في تقاريرها هي كما يلي:

- تعزيز المهارات اللازمة لتنظيم المشاريع والمهارات التقنية والمعرفة، والقدرات (٣٧)؛
- توفير دعم لبناء القدرات من أجل إدراج المسائل المتعلقة بالمرأة في الأنشطة العامة في مجال السياسات والخطط والبرامج (٣٧)؛
- تعزيز قدرة المنظمات التي تمثل مصالح المرأة وتشجيع عملية الدعوة وإنشاء الشبكات والشراكات من أجل النهوض بالمرأة (٣٥)؛
- دعم تنفيذ خطط العمل الوطنية للنهوض بالمرأة، بما في ذلك متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (٣٢).

١٢٦ - كانت التقارير المقدمة قليلة للغاية في عدد من مجالات الدعم الاستراتيجية وعليه فإن هذا التحليل لا يغطي إلا أبرز المجالات. ويوضح الإطار رقم ٦ بعمق النتائج التي تم إحرازها في هذا المجال من خلال الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

الإطار ٦ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: شراكة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين

الشراكات بين صندوق الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدت إلى تحقيق نتائج في كل هدف من الأهداف الفرعية المتعلقة بإطار النتائج الاستراتيجي الخاص بالمرأة. واستفاد من ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووسع من أثر نجاح تدخلات صندوق الأمم المتحدة للمرأة من خلال دعمه لها. ومثال على ذلك برنامج المرأة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي يدعم تمكين المرأة سياسيا كما يدعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والعمل الذي أنجزه الصندوق لفتح أسواق جديدة في بوركينا فاسو أمام النساء المنتجات قام به أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة دون الإقليمية.

وأدت الحملات المشتركة بين الوكالات التي قام بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ إلى زيادة الموارد والإجراءات التي تتخذها الدول وجهات أخرى. وإن الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أمر حاسم، نظرا للدور الرائد الذي يؤديه البرنامج في تأمين التزامات حكومية للحملة.

وتعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تآزر خبرات الحكومات والمجتمع المدني فيما يتعلق بأثر المسائل المتعلقة بالمرأة في صياغة الميزانيات الوطنية. وأدى ذلك في جملة أمور إلى زيادة التزام الحكومات بتخصيص اعتمادات في الميزانية تهتم بالمسائل المتعلقة بالمرأة في الجنوب الأفريقي.

الهدف الفرعي ١: ضمان المساواة بين الجنسين في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات

١٢٧ – يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في عملية اتخاذ القرارات (مجال الدعم الاستراتيجي ١)، مع الحكومات والبرلمانات. والطريقة التي يساهم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإحراز تقدم تتمثل في التدريب، والدعاية الدولية، والتوعية. وتعطي التقارير السنوية التي تركز على النتائج أمثلة على التغييرات الإيجابية في النتائج الهامة على الصعيد الوطني والمحلي في شكل اهتمام متزايد من جانب وسائط الإعلام بتمثيل المرأة في الحياة السياسية، والفرق في الأجور بين المرأة والرجل في الاقتصادات، والالتزام السياسي بزيادة مشاركة المرأة. والاتجاه في أوروبا ورابطة الدول

المستقلة، بخلاف المناطق الأخرى، ينحو نحو التناقص في عدة بلدان في المنطقة، حيث يبدو أن الفترة الانتقالية يصاحبها انخفاض كبير في دور المرأة القيادي وتمثيلها.

١٢٨ -ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستويات كبيرة من الدعم لزيادة نسبة النساء المرشحات، على الرغم من أن تشجيع تثقيف النساء فيما يتعلق بحقوقهن الانتخابية (مجال الدعم الاستراتيجي) لم يحظ باهتمام قوي (انظر الجدول ١٠). وحق المرأة في التصويت هو أحد النتائج التي يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساهمة فيها في الكويت. ومشاركة المرأة بصفة متزايدة في العملية الانتخابية هدف تتابعه على نحو صريح ثمانية مكاتب قطرية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحققت فيه نتائج إيجابية، وتقع نصف هذه المكاتب في آسيا والمحيط الهادئ.

الجدول ١٠

تمثيل المرأة

المنطقة	عدد المكاتب التي قدمت تقارير	عدد المكاتب التي أبلغت عن إحراز تقدم
أفريقيا	٣	٢
الدول العربية	٤	٣
آسيا والمحيط الهادئ	٩	٧
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٩	٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦	٣
المجموع	**٣١**	**١٩**

١٢٩- وكانت أعلى نسبة للتقدم في إطار النتائج التي يراد تحقيقها والمبلَّغ عنها فيما يتعلق بالمرأة تتصل بالسياسات والتشريعات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين (مجال الدعم الاستراتيجي ٢). وهذا مجال يؤدي فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رائدا أو رئيسيا في أكثر من ٢٨ بلدا مذكورة في إطار مجالات الدعم الاستراتيجية. وتم الإبلاغ عن إحراز تقدم فيما مجموعه ٨٦ في المائة من التدخلات. ومن خلال إسداء المشورة في مجال السياسات، يستطيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كثير من الأحيان المساهمة في إحداث تغيير. وتتراوح النتائج بين الخطوات المتصلة بسياسات المرأة في إستونيا وغامبيا، واستراتيجية للتنفيذ في ملاوي، وبين التغييرات التشريعية، من خلال مشروع قانون بشأن المساواة بين الجنسين مقدم في هايتي، واعتماد تشريع في ليتوانيا، واعتماد تشريع بشأن التمييز ضد المرأة في جمهورية كوريا، واعتماد قانون لحقوق الأزواج في ساموا.

١٣٠- ويتسم بنمط مماثل دعم خطط العمل الوطنية ومتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (مجال الدعم الاستراتيجي ٣). ومما مجموعه ٣٢ مكتبا قطريا قدمت تقارير، أفاد ٢٦ مكتبا بإحراز تقدم. وحققت جميع المناطق نتائج ملموسة، على الرغم من أن عددها أقل في أفريقيا، في مجال صياغة واعتماد خطط عمل وطنية، ومثال على ذلك إريتريا، والسودان، وغيانا، وكمبوديا. غير أن النتائج كانت أقل وضوحا فيما يتعلق بتنفيذ الخطط، إذ لم تبلغ إلا بعض البلدان مثل تركيا عن تنفيذ يتمشى مع منهاج عمل بيجين. وذكرت التقارير السنوية التي تركز على النتائج، بصورة متواترة، الصعوبات المالية الوطنية بوصفها سببا للتأخير.

١٣١- والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتمكينها تشكل أبعادا رئيسية في جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المساواة بين الجنسين (مجال الدعم الاستراتيجي ٤). وينطبق ذلك بصفة خاصة على أوروبا ورابطة الدول المستقلة، إذ قدمت ستة بلدان تقارير، وأشارت جميعها إلى إحراز تقدم ، كما هو الحال في آسيا والمحيط الهادئ. وأشارت جميع المكاتب التي قدمت تقارير ما عدا مكتبا واحدا إلى إحراز تقدم.

الإطار ٧ – تمثيل المرأة وإبراز ريادتها في الحياة السياسية على الصعيد الوطني

- **بزيادة الوعي**: قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في نيبال لإنشاء لجنة للمرأة داخل البرلمان لمراعاة الفوارق المتعلقة بالجنسين وتمثيلها في الخدمة المدنية. وفي استونيا أشرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد برنامج إذاعي تليفزيوني عن تمثيل المرأة في الانتخابات وقام برصد آثاره. وفي بيرو تم عرض فيلم عن ''المرأة والسلطة'' على قناتين تليفزيونيتين. وفي باكستان تم إلقاء الضوء على عدم التوازن في تصوير المرأة في وسائل الإعلام، كما جرى قياس التقدم عن طريق شبكة رصد لوسائل الإعلام. وفي الصين قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في إدخال نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في جامعة بيجين وفي ما يزيد عن عشر كليات ومدرسة من مدارس البنات. وفي قيرغيزستان ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد التقرير المعنون ''المرأة في قيرغيزستان: الوصول إلى السلطة السياسية''. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باستعراض أنشطة التوعية المتعلقة بالجنسين ضمن الإطار القانوني الحالي.
- **بتدريب المرأة على القيادة**: تم في السلفادور تدريب ٤٠٠ امرأة كان من بينهن مستشارات في المحليات، على القيادة السياسية. وفي بابوا غينيا الجديد تلقت

٥٠ امرأة مسؤولة تدريبا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تم تدريب مرشحات في ألبانيا حيث عينت امرأة نائبة لرئيس الوزراء لأول مرة، وتم تدريب أكثر من ٠٠٠ ١٨ امرأة في فييت نام، وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في بوتسوانا لإصدار إعلان عن المرأة وقدم التدريب للمرشحات في إدارة الحملات. وعلى الصعيد الإقليمي عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبادل الخبرات بعقد اجتماع بالتعاون مع البرلمان التونسي بين البرلمانيات العربيات والبرلمانيات من ١٧ بلدا في المنطقة وممثلين من الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي.

الهدف الفرعي ٢: تعزيز المساواة في وصول المرأة إلى الأرصدة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتحكم فيها

١٣٢ -يتعلق ميدان الدعم الاستراتيجي الوحيد الذي وردت بشأنه تقارير مهمة بتعزيز قدرات المرأة التقنية وقدراتها على تنظيم المشاريع. وتستكمل المعلومات المتعلقة بميدان الدعم الاستراتيجي هذه التقارير الواردة بشأن تعزيز القدرات مع تنظيم المشاريع والحصول على التمويل الصغير في إطار النتائج الاستراتيجي المخصص للفقر، والذي أشارت فيه التقارير السنوية القائمة على النتائج إلى المرأة بصفتها المستفيدة الرئيسية.

١٣٣- وأشار ما مجموعه ٣٧ مكتبا قطريا موزعة على نحو متوازن على المناطق إلى تدخلات في هذا الميدان وسجل عشرون مكتبا منها إحراز بعض التقدم. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ سجل ستة مكاتب من بين عشرة مكاتب تحقيق بعض التحسينات. وفي كل من منطقة الدول العربية ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي سجلت أربعة مكاتب من بين ستة مكاتب إحراز بعض التقدم. ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير قدرات المرأة على تنظيم المشاريع من خلال تقديم الدعم للجمعيات النسائية والمراكز التجارية والتدريب المهني. وتوفر التقارير السنوية القائمة على النتائج أدلة موثقة على زيادة فرص عمل المرأة، وهو ما يُنسب في جزء منه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدان منها ألبانيا وبنغلاديش والمكسيك، تركز بصفة خاصة على المرأة المحلية.

الهدف الفرعي ٣: كفالة التمتع والممارسة الكاملين لحقوق الإنسان بما في ذلك الأمان والتحرر من العنف

١٣٤- استنادا إلى المعلومات الواردة يستدعي التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها إحراز المزيد من التقدم (مجال الدعم الاستراتيجي ١).

وقد سُجل إحراز تقدم جيد في أوروبا وكمنولث الدول المستقلة فقط (قدمت خمسة مكاتب من بين ٨ مكاتب تقارير. وتقل الأرقام بشكل أكبر في المناطق الأخرى حيث قدم ١٥ مكتبا قطريا تقارير كان من بينها ثمانية تقارير تشير إلى إحراز تقدم. وبالرغم من إمكانية حدوث نقص في التمثيل فإن التقارير الواردة من المكاتب القطرية فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تتعارض بشكل حاد مع التركيز في التشريعات والخطط الوطنية على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

١٣٥ -ويُعتبر القضاء على العنف الموجه إلى المرأة والذي يرتبط بتعزيز حقوق الإنسان (ميدان الدعم الاستراتيجي ٣) مجالا يؤدي فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا قياديا ويحرز تقدما ملموسا في ثلاث مناطق هي: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا وكمنولث الدول المستقلة، وآسيا والمحيط الهادئ (انظر الإطار ٨). ففي هذه المناطق الثلاث تتجه جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنجاح إلى معالجة محصلتي مجال الدعم الاستراتيجي. ويسعى ١٨ مكتبا إلى زيادة اعتراف الجمهور وعمله من أجل القضاء على العنف (المحصلة ألف)، وأحرزت نسبة ٧٢ في المائة منها بعض التقدم. وتحتل منطقة أمريكا اللاتينية المركز القيادي حيث تقوم خمسة مكاتب فيها بدور رائد، وقد أحرزت تقدما جيدا. وفي أوروبا وكمنولث الدول المستقلة يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو متزايد على تعزيز حقوق المرأة. أما المحصلة باء وهي أطر العمل والآليات المؤسسية لمنع العنف الموجه للمرأة والرد عليه فلم ترد تقارير كثيرة بشأنها و لم ترد رسائل إلا من ١٣ مكتبا (انظر الإطار ٨).

الإطار ٨ – الحد من العنف الموجه للمرأة

- شن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حملات إعلامية في جامايكا وترينيداد وتوباغو وكينيا، حيث تم إصدار وتوزيع ١٠ ٠٠٠ ملصق إلى المنظمات غير الحكومية وهيئات الشرطة والهيئات الدينية. كما تم إنتاج شريط موسيقى بالفيديو وجرى بثه على قناتين تليفزيونيتين. وجرت مناقشة واسعة للتقارير الوطنية المتعلقة بالعنف المترلي في كل من كوستاريكا وكازاخستان وليتوانيا وبيرو. ويبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهدا كبيرا في ترينداد وتوباغو لدعم جمع البيانات الوطنية. وشملت النتائج أيضا إطار العمل التشريعي: ففي هايتي قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمة لصياغة قانون لمكافحة الاغتصاب وأشكال العنف الأخرى. أما في جمهورية كوريا فقد صدر القانون الخاص بالمعاقبة على العنف المترلي.

- تستخدم الشبكات الإلكترونية في كازاخستان لتوفير معلومات للمنظمات غير الحكومية وللجمهور عن العنف الموجه للمرأة. وفي السلفادور قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لإحدى الشبكات لتقديم خدمات استشارية على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي جامايكا والفلبين وبولندا يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمراكز الاستشارات كما يوفر المعلومات والتدريب للمرأة.
- تم في جامايكا تدريب نحو ٣ ٠٠٠ شخص في مجال حقوق المرأة والتشريعات الحالية والقدرات الكفيلة بالتصدي للعنف المترلي. كما تم تدريب أطباء في الجمهورية الدومينيكية على إجراء التحقيقات مع ضحايا العنف من النساء. وتمت توعية ضباط الشرطة بالقضايا الجنسانية في كل من كينيا والسودان، وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٤ حلقة عمل عن الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة مع القادة والمسؤولين المحليين.

الهدف الفرعي ٤: تشجيع مراعاة نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية ووضع منهجيات تعزز القدرة على رصد وقياس التحسن في وضع المرأة

١٣٦- يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدماج الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس في السياسات الإنمائية (مجال الدعم الاستراتيجي ١، المحصلة ألف)، وقد وردت تقارير من ٣٢ مكتبا قطريا في جميع المناطق ولكن نصف هذه التقارير فقط سجل بعض التقدم. وكما هي الحال في الفئات المواضيعية الأخرى، تمثل مساعدة الحكومات في إصدار ونشر بيانات تفصيلية متعلقة بنوع الجنس من أجل أنشطة الدعوة ووضع السياسات (مجال الدعم الاستراتيجي) مجال تركيز يقوم فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رائد. ويسعى البرنامج إلى إحداث تغييرات في جميع المناطق نظرا لوجود ٢٤ مكتبا نشطا، اثنان فقط منها في أفريقيا. وتم إحراز تقدم وإن اقتصر على وضع المنهجيات في ثلثي هذه الحالات. وكانت أذربيجان والمكسيك ونيبال وباكستان وبيرو من بين البلدان التي سجلت إحراز تقدم جيد في هذا الميدان.

القضايا الناشئة

١٣٧- القضايا الناشئة في هذه الفئة هي:

- أن نقص التمثيل يثير قضية مهمة تتعلق بالسياسة بالنسبة للمنظمة. وهو يؤكد الحاجة إلى بذل جهد معزز لإدماج الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس في تدخلات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا سيما ما يتصل منها بتهيئة البيئة اللازمة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة والقضاء على الفقر. ويدعو ذلك إلى اتباع نظام أفضل للرصد لضمان مراعاة نوع الجنس بالفعل في أوجه النشاط الرئيسية وأن النتائج يمكن قياسها.

- تبين الأدلة المستقاة من التقارير القائمة على النتائج أن أفضل أنواع التقدم في النتائج يتحقق عندما يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا قياديا في الشراكات مع الآخرين. ويعني ذلك ضرورة زيادة الالتزام مع التحالفات الإنمائية وبناء الشراكات بشأن نواتج محددة في مجال الفوارق بين الجنسين وتعزيز دور المرأة.
- أكد تحليل البيانات الحاجة إلى إدماج القضايا الجنسانية في السياسات الوطنية نظرا للنتائج المحدودة نسبيا التي تم التوصل إليها حتى الآن. ولتحسين النتائج المحققة في هذا الميدان يحتاج البرنامج إلى تخطيط تدخلات على مستوى أعلى وإلى بناء شراكات قوية لزيادة قدرته على التوعية.
- عند النظر إلى النتائج القطرية ومقارنتها بالبرامج الإقليمية والعالمية، من الصعب استبعاد الاستنتاج بضعف الروابط بينها، وهو أمر يثير التساؤل عن صلاحية وجدوى بعض الأنشطة الإقليمية المخصصة لدعم العمل على الصعيد الوطني.
- لقد صُمم هيكل إطار النتائج الاستراتيجي لنوع الجنس عن عمد لإتاحة أكبر فرصة ممكنة لتمكين المكاتب القطرية من إبداء تدخلاتها. وتبين الأدلة التجريبية من إطار التمويل المتعدد السنوات، والتقارير القائمة على النتائج، أن التدخلات الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التركيز على المساواة بين الجنسين تقتصر فقط على مجالات استراتيجية منتقاة. ونتيجة لذلك فإن عددا من الميادين الاستراتيجية للدعم لم تحظ باهتمام كبير. ويبين ذلك الحاجة إلى إعادة التركيز بشكل كبير على إطار النتائج الاستراتيجي المتعلقة بنوع الجنس.

هاء – الحالات الإنمائية الخاصة

١٣٨- يرمي الهدف من الحالات الإنمائية الخاصة إلى لفت الانتباه إلى المبادرات الخاصة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الإنعاش من الكوارث الطبيعية وتوطيد السلم والاستقرار. وتتعلق النتائج المتعلقة بالحالات الإنمائية الخاصة بحصة صغيرة فقط من النفقات الرئيسية لعام ١٩٩٩ لا تزيد عن عشرين مليون دولار أو عن نسبة ٤,١ في المائة، كما أنها تمثل نسبة أقل من النفقات الإجمالية لتقاسم التكاليف لا تزيد عن ١,١ في المائة من إجمالي

تقاسم التكاليف البالغ ١٦ مليون دولار. وقد يمثل ذلك نقصا كبيرا في الإبلاغ يرجع أولا إلى أن المكاتب القطرية تقدم تقارير عن الأنشطة من نوع الحالات الإنمائية الخاصة تحت أبواب إنفاق مختلفة، وثانيا لا يوجد حتى الآن ترتيب منظم لكل واحدة من الفئات المواضيعية والطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن النفقات حاليا. وستولى العناية إلى هذا المجال في التقرير القادم القائم على النتائج. وتصل التقديرات البديلة بالنفقات الإجمالية المتعلقة بالحالات الإنمائية الخاصة إلى ٣٠ مليون دولار تقريبا. إلا أنه ينبغي ملاحظة أن النتائج ذات الصلة بالحالات الإنمائية الخاصة غالبا ما يُبلغ عنها في إطار أهداف أخرى. فعلى سبيل المثال اختار ٢١ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي شهدت اضطرابات سياسية أو اجتماعية أو كوارث طبيعية أو التي تمر بمرحلة انتعاش، وبأغلبية ساحقة، ربط الجهود المتعلقة بالإنعاش بالأنشطة الإنمائية وأن تبلغ عن معظم النتائج تحت فئات مواضيعية أخرى.

الشكل ٧ (أ) - الهدف ٥: العدد الإجمالي للمكاتب القطرية وعدد المكاتب التي قدمت تقارير (حسب المنطقة)

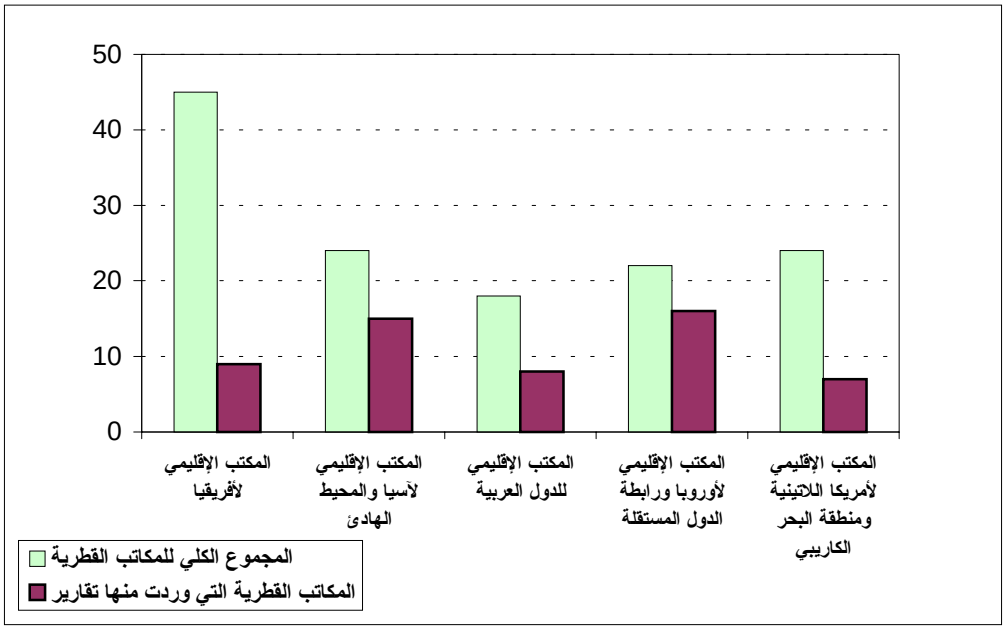

الشكل ٧ (ب) – الهدف ٥: التقدم المحرز من النتائج المرجوة الذي وردت بشأنه تقارير من المكاتب القطرية

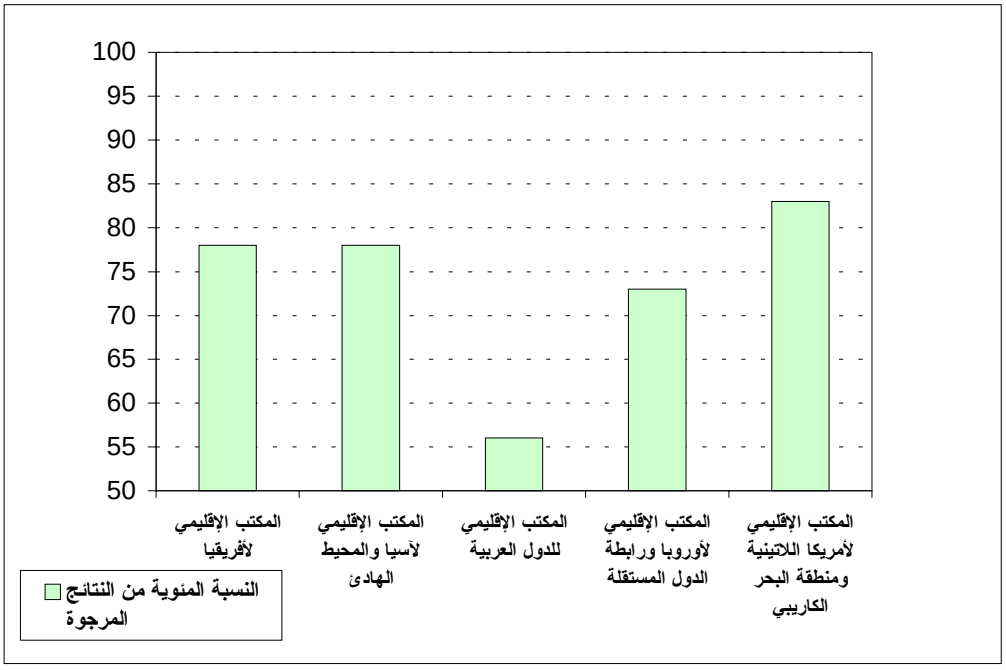

١٣٩- كان الأداء العام جيدا عموما بالنسبة للمكاتب القطرية التي بلّغت عن معدل تقدم متواضع بالمقارنة بنسبة ٧٥ في المائة من النتائج المستهدفة. ويرد بيان لأداء المكاتب في الشكل ٧ (ب) ومنه يتبين أن أفضل أداء حققه المكتب الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث زاد عن نسبة ٨٠ في المائة وأن أداء المكتب الإقليمي للدول العربية كان يقل عن نسبة ٦٠ في المائة.

١٤٠ –وقد كان للاتجاه الذي شهدته بلدان العالم النامي على مدى العقد الماضي والمتمثل في زيادة حالات الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان بدرجة كبيرة أثر قوي على البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما يبين الشكل ٧ (أ) فإن عددا صغيرا وإن كان مهما من المكاتب في جميع المناطق قدم تقارير عن نتائج تتعلق بالحالات الإنمائية الخاصة. ففي حالة منطقتي آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وكمنولث الدول المستقلة، قدم نحو ٧٠ في المائة من المكاتب تقارير عن هذا الهدف. أما المنطقة التي كان يتوقع فيها قيام أكبر عدد من البلدان بتقديم تقارير بشأن هذا الهدف فقد أظهرت نقصا كبيرا في تقديم التقارير. ويتم بحث موضوع النقص في التقارير بشكل أكبر فيما يلي.

١٤١ -تشمل البلدان التي قدمت تقارير عن هدف الحالات الإنمائية الخاصة بلدان الأزمات، كما وردت في عرض مكتب تنسيق الإنسانية، والبلدان التي ليس فيها أزمات عامة ولكنها تشهد حالات خاصة مثل منطقة سيمي بلاتنيسك في كازاخستان.

١٤٢ -وكانت النتائج الرئيسية لتحليل التقارير القائمة على النتائج هي:

- إن تحليل التقارير يؤكد أن الإنعاش على الصعيد الوطني أو الإقليمي من الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان سواء كان في أفغانستان أو البوسنة والهرسك أو الهند أو الفلبين، يشتمل على أنشطة إنمائية يدعمها عدد من المبادرات المصممة خصيصا لذلك. وتمثل مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الغالبية العظمى من البلدان نهجا متكاملا أساسا يجمع كثيرا بين النهج الإنمائية التقليدية والمبادرات الخاصة.

- ففي حالة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء قدم ١٩ بلدا من البلدان التي شهدت اضطرابات سياسية أو اجتماعية أو كوارث طبيعية تقارير تحت هدف البيئة المواتية شملت إصلاح القطاع العام. كما أن حقوق الإنسان وتحسين نظم العدالة أخذت في الظهور كعنصر مشترك في استراتيجيات الإنعاش ذات المنحى الإنمائي في ثلث الحالات تقريبا بالمقارنة إلى الإبلاغ في إطار الحالات الإنمائية الخاصة. وقدم ١٤ بلدا من بلدان هذه المجموعة نتائج تحت باب الفقر؛ وقدم عشرة بلدان نتائج تحت باب البيئة؛ وقدمت ستة بلدان تقارير تحت هدف نوع الجنس.

- تتعلق نسبة ٨١ في المائة من جميع المحصلات من نتائج الحالات الإنمائية الخاصة بالقدرة على بناء الدولة. وقد خصصت أكبر حصة من ذلك أو نسبة ٣١ في المائة من المجموع، لدعم وضع السياسات وأطر العمل التنظيمية والقانونية إضافة إلى تركيز نسبة ٢٧ في المائة على تعزيز القدرة المؤسسية ونسبة ٢٣ في المائة على زيادة التماسك الاجتماعي. وركزت بقية المحصلات في معظمها على التدخلات التجريبية والمستهدفة.

- وفي حين أن الأداء كان جيدا بشكل عام فإن أعلى معدلات التقدم قد تحققت في مجال تعاون برنامج الأمم المتحدة لزيادة رأس المال الاجتماعي في الفترة اللاحقة للنزاعات تحت الهدف الفرعي ٣.

الإطار ٩ - التطوع من أجل السلام

شهد عام ١٩٩٩، بالمقارنة مع عام ١٩٩٦، زيادة كبيرة كادت تبلغ ٥٠ في المائة في بعثات متطوعي الأمم المتحدة. ويستهدف القسط الأكبر، ٣٤ في المائة من مجموع بعثات متطوعي الأمم المتحدة، دعم البلدان الواقعة في ظروف إنمائية خاصة. وتتناول النتائج بناء السلام، وعمليات المصالحة، والعمليات الإنسانية، وجهود الإغاثة المرتبطة بالتعمير وإعادة التأهيل.

وفي حين أن القسط الأكبر من بعثات متطوعي الأمم المتحدة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ يركز على أقل البلدان نموا في أفريقيا، فإن متطوعي الأمم المتحدة شاركوا في العمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة فيما يبلغ مجموعه حوالي ٦٠ بلدا، ومن أكبر العمليات من هذا القبيل تلك التي تم الاضطلاع بها في منطقة البلقان، ومنطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي.

وترتبط نتائج عمل متطوعي الأمم المتحدة على نحو وثيق بأعمال هيئات الأمم المتحدة كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وتشمل بعض أهم النتائج في عام ١٩٩٩ ما يلي:

- **عمليات الطوارئ:** إجراء تقييمات للاحتياجات العاجلة وتوفير لوازم الطوارئ كالأغذية والمياه وغير ذلك من الحاجات الأساسية في بلدان أمريكا الوسطى التي دمرها إعصار ميتش.
- **تحسن حل المنازعات وبناء الثقة في مجتمعات ما بعد مرحلة الصراع:** في جورجيا، قام متطوعو الأمم المتحدة بتدريب ممثلي منظمات المجتمع المدني في مجالات حل المنازعات، وتنمية الشراكات فيما بين المجتمعات الصغيرة، وإقامة روابط بين المنظمات غير الحكومية المحلية والهيئات الدولية.
- **مساعدة التنمية من خلال الإغاثة:** في كوسوفو، جرت تعبئة ٢٠٠٩ من متطوعي الأمم المتحدة فأدوا دورا حاسما في إقامة الخدمات الاجتماعية واسترجاع القدرة الإدارية المحلية.
- كان من بين أهم النتائج التي تم تحقيقها تحسين إدارة مساعدة اللاجئين وأدائها وكفالة إيصال اللوازم الغذائية إلى الفئات المحتاجة والضعيفة.

التحليل حسب الهدف الفرعي ومجالات الدعم الاستراتيجية

١٤٣ -هنالك مجالان رئيسيان للتركيز من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن هدف التدخلات الإنمائية الخاصة هما:

- الأولوية التي تمنحها المنظمة لتعزيز الصلة بين الأنشطة الإنمائية والتخفيف بفعالية من حدة الكوارث والتخطيط لها والحد منها، وهو ما يؤكد النمط الثابت في إطار التمويل المتعدد السنوات. وسجل الهدف الفرعي ١ في هذا المجال أكبر عدد من المدخلات في إطار النتائج الاستراتيجية التي بلغت ٦٥ مدخلا.
- دعم سبل العيش المستدامة في المرحلة اللاحقة للنزاع، حيث سجل مجال الدعم الاستراتيجي ١ للهدف الفرعي ٣ ورود تقارير من ٢٥ بلدا. ويتجه الجهد الرئيسي هنا إلى رأس المال الاجتماعي، وإتاحة الفرص للسكان المتأثرين وللمجموعات الخاصة كالجنود المسرحين لمباشرة أنشطة جديدة تكفل إعادة اندماجهم الاقتصادي، كما أن توطيد الاستقرار طويل الأجل والتنمية يعتمدان في النهاية على الجهد المنسق لجميع فئات المجتمع. وليس غريبا وإن كان مما يرتبط بهذا أن تحظى إزالة الألغام بـ ١٧ تقريرا.

الهدف الفرعي ١: إدماج التخفيف من حدة الكوارث في أوجه النشاط الرئيسي لبناء القدرات بما في ذلك تقرير السياسات والتخطيط والاستثمار

١٤٤ -حقق هذا الهدف الفرعي، مع كونه يشكل حجر الزاوية في النتائج التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار هذه الفئة، أداء متواضعا حيث بلغ متوسط حجم التقدم المحرز ٦١ في المائة بالمقارنة إلى النواتج المرجوة. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى قلة عدد المبادرات الناجمة في مجال التوعية في إطار مجال الدعم الأساسي ٣. الذي يحتاج إلى إعادة نظر. ويكشف التفصيل الإقليمي للأداء أن المكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة حقق أداء بمعدل ٦٥ في المائة، يليه المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الذي حقق أداء بمعدل ٦٣ في المائة، ثم المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحقق كل منهما أداء بنسبة ٥٠ في المائة، وأخيرا المكتب الإقليمي للدول العربية الذي لم يزد إنجازه عن نسبة ٢٠ في المائة.

١٤٥ -استهدفت غالبية التدخلات التي تمت في إطار هذا الهدف الفرعي تطوير القدرة المؤسسية لمنع الكوارث والتأهب لها والتخفيف منها (مجال الدعم الاستراتيجي ٢). وقد سجل عدد يتراوح بين الثلث والربع من جميع المكاتب التابعة للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي للدول العربية والمكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول

المستقلة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنشطة في إطار هذا المجال من مجالات الدعم الاستراتيجي. بيد أن ما يدعو للاستغراب أن مجال الدعم الاستراتيجي هذا لم يبرز كأولوية في منطقة المكتب الإقليمي لأفريقيا حيث لم ترد تقارير إلا من ثلاثة مكاتب قطرية. وكانت نسبة الأداء العام بالمقارنة إلى النواتج المرجوة تبلغ ٧٨ في المائة.

١٤٦ -ويتبين من تحليل تقارير مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعتان رئيسيتان. تركز أولاهما على الدعم المؤسسي المباشر المصحوب بترتيبات لتحسين إدارة الكوارث في خمسة بلدان تابعة للمكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة، وإنشاء هيئات جهوية لإدارة الكوارث في إندونيسيا، وإنشاء لجنة وطنية لإدارة الكوارث في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وإنشاء فرقة عمل وطنية في أفغانستان. وركزت نتائج المكتب الإقليمي لأفريقيا إلى حد كبير على تحسين المعرفة الحكومية لإدارة الكوارث ومنعها في بلدان منها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون.

١٤٧- وتركز المجموعة الثانية على الدعم التشريعي والمتعلق بالسياسات، الذي أحرز نتائج ملحوظة شملت مراجعة التشريعات والنظم ذات الصلة في ستة بلدان من منطقة أمريكا الوسطى تأثرت بشكل أكبر بإعصار ميتش، وصياغة مشروع خطط وطنية لإدارة الكوارث في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا، ووضع خطط محسنة لإدارة الكوارث في جمهورية مولدوفا، إضافة إلى صياغة أول خطة لإدارة الكوارث الناجمة عن الفيضانات في السودان، وخطة لمكافحة حرائق الغابات في إندونيسيا.

الهدف الفرعي ٢: استعادة قدرة المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني

١٤٨ -في الوقت الذي شهد فيه هذا الهدف الفرعي أقل عدد من التدخلات من بين الأهداف الفرعية الثلاثة فإنه شمل مجموعة من المبادرات الحساسة التي صُممت لتعزيز استتباب وتوطيد السلم والاستقرار في الخطط التي توضع لمرحلة ما بعد الصراع. ومن جهة أخرى حظي الأداء بأكبر تغطية من بين الأهداف الفرعية الثلاثة وبلغ في المتوسط ٨٤ في المائة بالمقارنة إلى النواتج المرجوة، وقدمت مكاتب البرنامج تقارير بشأنه في جميع المناطق الخمس.

١٤٩ -وفي إطار مجال الدعم الاستراتيجي ١ بشأن تعزيز التنمية الوقائية وثقافة السلام كان هناك تركيز قوي على تقديم المساعدة لبناء الثقة على الصعيد المجتمعي وحل النزاعات في بلدان مثل بوروندي وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وغواتيمالا وطاجيكستان. كذلك أسهم البرنامج الإنمائي في تحسين التمتع بحقوق الإنسان كما حدث في سياق توطيد السلام في أفغانستان والصومال على سبيل المثال.

١٥٠ -وتشمل النتائج المحققة في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحد من النزاع المتعلق بالممتلكات في نيكاراغوا، وإدخال برنامجين جامعيين عن منع العنف في السلفادور، وبدء برنامج جديد متعدد القطاعات ومتعدد الأحزاب في غواتيمالا بعنوان ''صورة غواتيمالا''. وفي أفريقيا شملت النتائج تقديم الدعم لإنشاء عدد من المؤسسات المخصصة لتخفيف الآلام التي تسببت فيها النزاعات في رواندا وسيراليون.

١٥١ -ويشتمل تحقيق الأمن العام بعد مرحلة النزاع (بمجال الدعم الاستراتيجي ٣)، رغم أنه يغطي عددا صغيرا من البلدان، على مجموعة من النتائج الحاسمة لتوطيد السلام وإعادة إدماج الجنود المسرحين وتنفيذ سياسة فعالة. وركزت هذه النتائج على إتاحة فرص جديدة للجنود السابقين لمزاولة حياة مدنية في أنغولا وغواتيمالا ونيكاراغوا والفلبين ورواندا وطاجيكستان وذلك باتباع نهج مجتمعي أوسع. وفي الوقت ذاته تركز النتائج التي يسعى إلى تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هايتي وموزامبيق وجنوب ووسط الصومال على بروز قوات أكثر فعالية في أوساط الشرطة والأمن العام.

١٥٢ - وفي رواندا أتاح البرنامج الناجح لإعادة الإدماج توحيد نحو ١٠ ٠٠٠ من الأطفال الجنود مع أسرهم من جديد. ولعب برنامج خاص نفذ في ألبانيا من خلال تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الشركاء من بينهم إدارة شؤون نزع السلاح ومؤسسة أوكسام والمملكة المتحدة، يسمى (الأسلحة من أجل التنمية) دورا كبيرا في إعادة القانون والنظام في بيئة متقلبة. وفي الصومال أتاح التأهيل لأحد المراكز في الشمال الغربي تدريب نحو ٨٠٠ من المجندين وإنشاء قوة شرطة فعالة في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الشمالية الشرقية من البلاد.

الهدف الفرعي ٣: تعزيز الإنعاش المستدام للسكان المتضررين وإعادة تأهيلهم.

١٥٣ -كشف هذا الهدف الفرعي عن تحقيق تقدم بمعدل ٨٠ في المائة، وهو أكبر تركيز للأنشطة بعد الهدف الفرعي ١. وشهد المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى إنجاز، بمعدل ٨٣ في المائة، يليه المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وحقق كل منهما أداء بمعدل ٧٨ في المائة، ثم المكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة الذي حقق أداء بمعدل ٧٣ في المائة، والمكتب الإقليمي للدول العربية الذي حقق أداء بمعدل ٥٦ في المائة.

١٥٤ -ويشتمل مجال الدعم الاستراتيجي الأول والمعني بتعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال كفالة الدعم للسكان المتضررين واللاجئين والمشردين، على أكبر عدد من التدخلات في إطار هذا الهدف الفرعي، وذلك بنسبة تقدم بلغت ٧٩ في المائة. وتتفق هذه النتائج مع

التقييم الرئيسي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إعادة الإدماج الذي تبين منه أن المنظمة أثبتت فائدة كبيرة في العمل على المستوى المجتمعي أكثر من العمل على مستوى الفئات المستهدفة. كما سلط الضوء بصفة خاصة على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي علىاستعادة رأس المال الاجتماعي والبشري من خلال عمله القائم على المجتمع المحلي باستهداف جميع الفئات المتأثرة سواء كانت من المشردين أو اللاجئين أو السكان الذين بقوا في أماكنهم أثناء النزاع.

١٥٥ -سجلت التقارير القائمة على النتائج تحقيق نتائج في مجموعتين رئيسيتين. تركز المجموعة الأولى على إعادة توطين السكان المعوزين أو المتأثرين بالنزاع وتنفيذ أنشطة إنتاجية جديدة في بلدان شملت أنغولا وأرمينيا وأذربيجان والبوسنة وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو ورواندا وسيراليون وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتنفذ في أوكرانيا مبادرة خاصة ضمن هذه المجموعة تستحق تسليط الضوء عليها حيث يقدر أن ٠٠٠ ٢٥٠ من المرحلين قد عادوا إلى منطقة كريميا، واستفاد نحو ٠٠٠ ٥٠ شخص منهم من برنامج إعادة الإدماج والتنمية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥٦ -وتتعلق مجموعة ثانية من النتائج بتحسين سبل حصول المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع على الخدمات الاجتماعية الأساسية وذلك عن طريق إعادة التعمير والتأهيل. ويمكن لمس هذه النتائج من إعادة تأهيل شبكة الكهرباء في الجزء الشمالي من العراق وكذلك في تحسين نوعية المياه والمرافق الصحية في مختلف أجزاء البلاد وفي تحديد فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية في كثير من المدن الموجودة على خط المواجهة في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك استطاع أكثر من ٨٠ في المائة ممن فقدوا منازلهم في هندوراس أثناء إعصار ميتش الحصول على مقر دائم.

١٥٧ -وأظهر مجال الدعم الاستراتيجي الثاني الخاص بتعزيز التصديق على اتفاقية أوتاوا وبناء القدرة الوطنية لإزالة الألغام إحراز تقدم بمعدل ٧٦ في المائة بمشاركة نشطة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي لا تزال تشكل فيها الألغام تهديدا للحياة وعائقا لتحقيق التنمية. وبجانب الإزالة الفعلية للألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات ركزت نتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الولاية التي منحتها الأمم المتحدة والتي تدعو المنظمة إلى دعم القدرات الوطنية لإزالة الألغام في شكل تقديم دعم مؤسسي كما حدث في أنغولا وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد اعتبرت هذه الأخيرة نموذجا لبناء القدرات الوطنية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة التقنية أيضا لوضع خطط وطنية لإزالة الألغام

كما حدث في البوسنة والهرسك. ومما يؤسف له أن الجهود المبذولة لإزالة الألغام في أنغولا قد قوضها انفجار التزاع من جديد وموجة جديدة لزرع الألغام.

١٥٨ -وأخيرا أبلغت سبعة بلدان تابعة للمكتب الإقليمي لأوروبا وكمنولث الدول المستقلة عن حالات قام فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور حاسم في التنسيق اللاحق للتزاعات شملت ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إضافة إلى أوكرانيا وكازاخستان فيما يتعلق بمعالجة آثار الكوارث النووية.

القضايا الناشئة

١٥٩ -القضايا الآخذة في الظهور في هذه الفئة هي:

- إن تحليل التقارير القائمة على النتائج يؤكد أن الحالات الإنمائية الخاصة تشكل ظاهرة واسعة الانتشار في جميع المناطق التي يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويدعو إلى تنفيذ برامج تساعد على الإنعاش من خلال الجمع بين التدخلات الإنمائية والمبادرات المصممة خصيصا لذلك. ويستدعى الطابع الواسع للحالات الإنمائية الخاصة أن يكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيقا فعالا فيما يتعلق بالموارد البشرية والهياكل والإجراءات من أجل التصدي بشكل أفضل للتحدي الذي يمثله دعم الإنعاش.

- إن الأدلة المستقاة من التقارير القائمة على النتائج تبين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ربما يملك ميزة نسبية قوية في قضايا رأس المال الاجتماعي. وسجلت المساعدة المقدمة لبناء رأس المال الاجتماعي في الفترة اللاحقة للتزاع أعلى معدلات للتقدم المحرز في إطار هدف الحالات الإنمائية الخاصة. ويؤيد هذه النتيجة التقييم الأخير لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إعادة الإدماج، والذي وجد أيضا أن أهم جوانب القوة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكمن في بناء رأس المال الاجتماعي. ويستند هذا العمل إلى بعض جوانب القوة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثل تركيزه على المستوى المجتمعي وتواجده الميداني وحياده.

- يتمثل أحد الميادين التي تتوفر فيها إمكانيات ضخمة للنمو في المستقبل بإعادة تشكيل المؤسسات ودعم إعادة تأهيلها أثناء حالات الأزمات. ولا يناسب هذا المجال القدرات المتوسعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحياده فحسب ولكنه يضع المنظمة أيضا في مركز قوي يساعد على تحقيق تقدم سريع يتراوح بين إعادة التأهيل والإنعاش المستدام. ويؤيد التقدم الجيد الذي تم الإبلاغ عنه في هذا المجال وجهة النظر هذه.

- تثير برامج إعادة الإدماج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية العمل مع المجتمع المحلي بأسره بدلا من العمل مع مجموعات فردية (الجنود على سبيل المثال). وتترتب من هذا العمل بعض الآثار المهمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويساعد التقييم الذي جرى لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج إعادة الإدماج في القاء الضوء على القيمة التي يمكن أن يضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحالات اللاحقة للنزاع بوصفه وكالة رئيسية لا تقتصر ولايتها على مجموعة مستهدفة خاصة كالنساء أو الأطفال أو اللاجئين. وتؤكد الأدلة أنه ومن أجل التصدي للتحدي المتمثل في كون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا قيما في هذه الحالات، أنه يجب أن يحسن البرنامج قدرته على التدخل وتعزيز استجابته.

- يستحق ميدان الأنشطة الوقائية مزيدا من التفكير في الكيفية التي يمكن أن تساهم بها البلدان النامية في التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية والحد من التوترات الاجتماعية. ولم يقدم أكثر من ٢٠ في المائة من جميع المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الحاضر تقارير بشأن هذا الهدف. ويثير ذلك اهتماما خاصا داخل المكتب الإقليمي لأفريقيا وهي منطقة تتعرض من حين إلى آخر إلى كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان ولا تتوفر عنها سوى تقارير قليلة من المكاتب القطرية.

- مع أن من الواضح أن الإنعاش يرتبط بالنشاط الإنمائي، فإن مستوى الموارد المتاحة لبلدان الحالات الإنمائية الخاصة يبدو ضئيلا. ونظرا لأهمية هذه القضايا بالنسبة لغالبية المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق العالم والطابع المعقد لبعض هذه المبادرات ولا سيما فيما يتعلق بإعادة الإدماج وإزالة الألغام، فإن الحصول على موارد إضافية يعتبر أمرا حاسما. ونظرا لحالة التمويل الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي بذل مزيد من الجهود لزيادة الموارد غير الرئيسية.

- تؤكد التجربة المكتسبة من التقارير القائمة على النتائج الحاجة إلى استعراض إطار النتائج الاستراتيجية بالنسبة للحالات الإنمائية الخاصة، وذلك للحد من التكرار على نطاق الفئات وتقديم توضيح أكبر لطبيعة الدور الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال (انظر أيضا المرفق الثالث).

- لم ترد في هذه الفئة أية إشارة إلى نظم الإنذار المبكر لكشف القضايا الإنمائية المحتملة التي يمكن أن تخفف من بعض آثار الأزمة على سكان البلد وعلى التنمية. وينبغي

إعادة النظر في هذا الإغفال، ولا سيما في ضوء وجود الواسع الطويل الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أكثر من ١٣٠ بلدا.

واو – الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى الأمم المتحدة

١٦٠- هذه هي الفئة التي أُبلغ عنها أكثر من أي فئة مواضيعية أخرى، وكان هذا الإبلاغ يتناول معظم المجالات ذات الأولوية التي حُددت في إطار التمويل المتعدد السنوات. ويبدو أن التقدم الذي أُبلغ عن إحرازه مقارناً بالنتائج الزمع تحقيقها بالنسبة لهذه الفئة بأكملها، هو تقدم جيد جدا إذ يكاد يبلغ ٨٠ في المائة. وفيما يتعلق بالموارد، فقد استوعبت تكاليف الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى الأمم المتحدة ٧٣ مليون دولار من المبلغ المقدر إنفاقه من الميزانية الأساسية لعام ١٩٩٩.

١٦١ –ويبين الشكل الوارد أدناه الأداء العام حسب المنطقة. ويتضح من ربط الأداء بمستويات الإيرادات أن المكاتب الموجودة في البلدان المساهمة الصافية هي أكثر المكاتب إحرازا للتقدم – وإن كان عددها أقل كثيرا من العدد الذي يكفي للخلوص إلى نتيجة قطعية – تليها المكاتب الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا، وكلها ذات مستوى أداء واحد تقريبا.

الشكل ٨ (أ) – الهدف ٦: عدد المكاتب القطرية التي قدمت تقارير (حسب المنطقة)

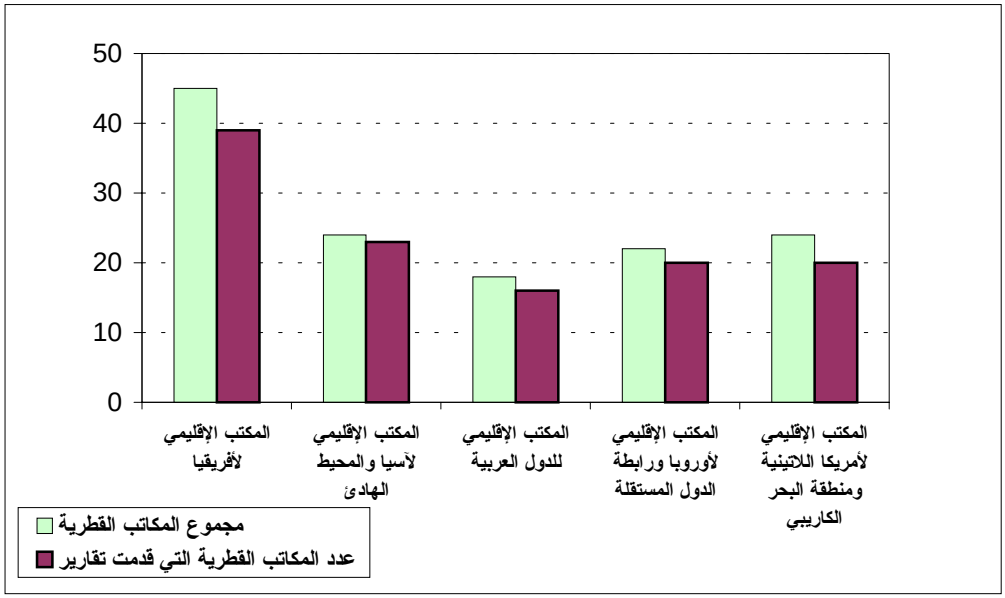

الشكل ٨ (ب) – التقدم الذي أبلغت المكاتب القطرية عن إحرازه مقارنة بالنتائج المزمع تحقيقها (بالنسبة المئوية)

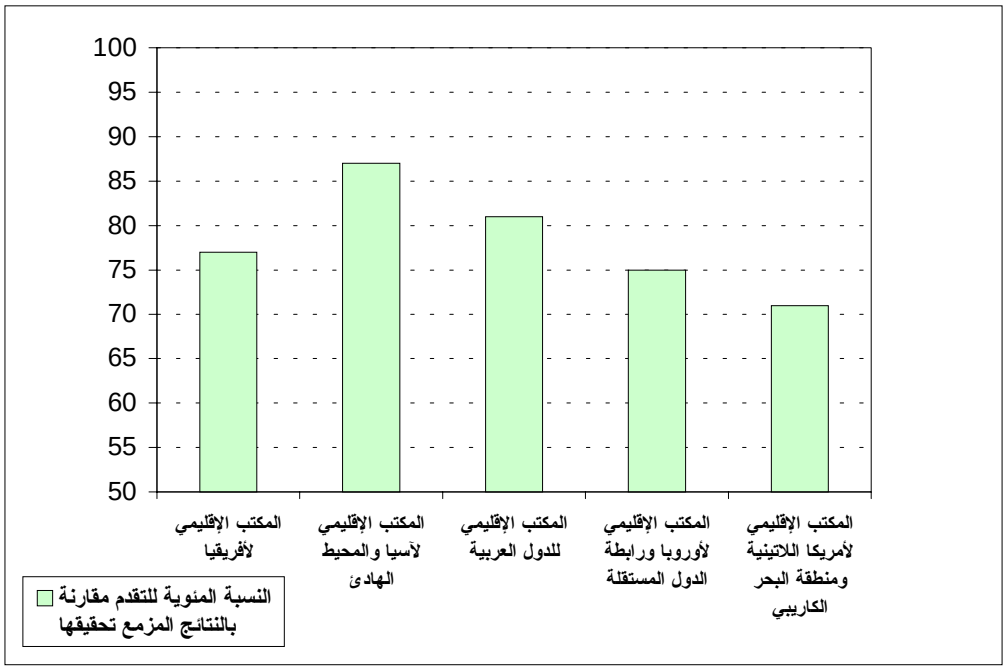

١٦٢ –وفيما يلي أهم النتائج التي خلص إليها التحليل الوارد في التقارير السنوية التي تركز على النتائج:

- يبدو أن الدعم المباشر المقدم من البرنامج الإنمائي لمتابعة نتائج المؤتمرات تحدده بدرجة كبيرة مبادرات متخذة على الصعيد القطري دون أن تكون هناك استراتيجية مؤسسية واضحة الصياغة ومتساوقة التطبيق تتصل، مثلا، بتنفيذ خطط العمل الوطنية أو عمليات الرصد التالية لانعقاد المؤتمرات.
- أهم عامل يفسر معدلات التقدم العالية التي أحرزها المكاتب القطرية هو أن كثيرا من النتائج التي ذكرت في هذه الفئة هي نتائج متصلة بإجراءات سير العمل.
- يُستدل من التقارير السنوية التي تركز على النتائج عن حدوث زيادة كبيرة في تكاليف أداء العمليات. وقد أدت سرعة الأخذ على الصعيد القطري بالتقييمات القطرية المشتركة، وسرعة العمل، بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإن كان على نحو أبطأ كما هو متوقع، إلى مفارقة: وهي أن الإصلاحات قد زادت كثيرا – ولم تقلل – من الطلبات المتعلقة بعملية التجهيز واستيفاء الأوراق.

- يبدو أن هناك استثمارا متزايدا في هياكل تنسيق نظام المنسقين المقيمين على الصعيد القطري وإن كان من غير الواضح ما إذا كان ذلك دليلا على زيادة الجهود المبذولة بشأن القضايا الهامة.

- من المحتمل أن يتفاقم التحدي الذي يمثله الإفراط في عمليات التجهيز بالنظر إلى النمو الذي طرأ على التعاون المشترك بين الوكالات على الصعيد القطري. وقد يدل ذلك التطور على النجاح في الانتقال بإصلاحات الأمم المتحدة من المقر إلى الصعيد القطري وإن كان يلزم توخي الحذر في تحديد مدى كون تلك المبادرات المشتركة المتزايدة مبادرات تعاونية حقا وينطبق عليها فهم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتزايد للمبادرات التعاونية وتعريفها لتلك المبادرات.

- يركز الدعم المباشر الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لمتابعة المؤتمرات العالمية تركيزا رئيسيا على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وإن كانت متابعة المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع تبدو أيضا — بصورة غير متوقعة — جديرة بالتنويه، ربما بسبب التعاون مع اليونسكو في برنامجها المتعلق بتقييم مدى توفير التعليم للجميع.

- أما الصورة التي تكشف عنها التقارير السنوية التي تركز على النتائج فيما يتعلق بتنسيق المساعدة فهي صورة متفاوتة. ويبدو أن البرنامج الإنمائي يدير بصورة نشطة آلية اجتماعات المائدة المستديرة ويقدم دعما موضوعيا لأنشطة الأفرقة الاستشارية، حيث يجري الاضطلاع بأنشطة في نحو ٤٠ بلدا يتركز معظمها في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بيد أنه لا يزال يجري بذل جهد كبير في وضع نُهُج طويلة الأجل — وبخاصة في مجال إعداد قواعد البيانات وتقارير التعاون الإنمائي، علما بأن فوائد تلك النهج هي موضع مناقشة مستمرة داخل البرنامج الإنمائي ومع شركائه.

- تقوم المكاتب القطرية بأنشطة في مجال الاتصال والتوعية لتحسين صورة البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة مع تحقيق التغطية الجيدة عبر وسائط الإعلام ومن خلال الاستخدام المتزايد للإنترنت.

- أما على الصعيد المؤسسي، فيبدو أنه أُحرز تقدم كبير في تكوين مواقف موحدة إزاء قضايا التنمية والعمليات الميدانية من خلال رئاسة البرنامج الإنمائي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وعضويته أو مشاركته في محافل من قبيل لجنة التنسيق الإدارية ولجنة

المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وليست الحالة مشجعة بنفس القدر فيما يتعلق بحالات التنمية ذات الطابع الخاص، حيث لا تزال مداولات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تخلو من جدول أعمال موحد بشأن أمور منها، مثلا، الإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع.

١٦٣ -وترسم التقارير السنوية التي تركز على النتائج صورة يفهم منها إجمالا أن البرنامج الإنمائي يقوم بدور مفيد في توليد زخم أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة على الصعيد القطري، بشأن تبني رؤية إنمائية مشتركة تستند إلى المؤتمرات العالمية لتمهيد السبيل لإحداث تغيرات في البلدان التي بها برامج.

تحليل حسب الأهداف الفرعية ومجالات الدعم الاستراتيجية

١٦٤ -يبدو من التقارير التي قدمتها المكاتب القطرية أن تلك المكاتب قد أسهمت بصورة تكاد أن تكون متساوية في كل هدف من الأهداف الفرعية الثلاثة لتقديم الدعم إلى الأمم المتحدة. بيد أنه تجدر الإشارة أولا إلى أن أقل من ثلثي المكاتب التي تقدم دعما مباشرا لمتابعة المؤتمرات قد قدمت تقارير مستكملة عن التقدم، لأسباب أهمها أن تلك المسألة قد جرى تناولها ضمن الفئات المواضيعية ذات الصلة. وثانيا، كان الإبلاغ عن التعاون في مجال البرمجة والتنفيذ أكبر بكثير، ربما كمؤشر على وجود زخم متنام على الصعيد القطري في عملية إصلاح الأمم المتحدة (الهدف الاستراتيجي ٣/مجال الدعم الاستراتيجي ٣).

١٦٥ -وفيما يلي بيان بعدد المكاتب التي قدمت تقارير في إطار مجالات الدعم الاستراتيجية الستة على الصعيد القطري:

- متابعة المؤتمرات العالمية من خلال دور البرنامج الإنمائي باعتباره ممولا ومديرا لنظام المنسقين المقيمين (٩٨ بلدا)؛
- المعلومات والاتصال بشأن عمل البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة (٨٠ بلدا)؛
- دور القيادة الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في التنسيق والتعاون عن طريق نظام المنسقين المقيمين (٧٧ بلدا)؛
- تنسيق المساعدة (٧٦ بلدا)؛
- متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة عن طريق الدعم المباشر من البرنامج الإنمائي (٧٤ بلدا)؛
- تقديم الخدمات إلى منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري (٦٨ بلدا).

١٦٦ -وفيما يتعلق بالأداء، لا توجد أي فروق واضحة في معدلات التقدم بين الأهداف الفرعية أو حسب المنطقة. ويكمن الاستثناء الوحيد في الهدف الفرعي ١، حيث كان مستوى الأداء في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة يقل كثيرا عن مستواه في المناطق الأخرى لأسباب تعود في معظمها إلى إحراز تقدم محدود جدا في استعمال التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو ما يعود بدرجة كبيرة إلى صغر حجم المكاتب (وتمثيل الأمم المتحدة) وعدم الإلمام النسبي للحكومات المضيفة بعملية إصلاح الأمم المتحدة.

التعاون في إطار نظام المنسقين المقيمين

١٦٧ -يبدو أن الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في إطار نظام المنسقين المقيمين يتركز في جانبين اثنين هما: زيادة استعمال التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (الهدف الاستراتيجي ١ ومجال الدعم الاستراتيجي ٢)؛ والتحرك صوب اعتماد طرائق للبرمجة والتنفيذ تستهدف تحسين تساوق ومردودية تكلفة العمليات الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة (الهدف الاستراتيجي ٣/مجال الدعم الاستراتيجي ٣). والأداء العام جيد في كلا الجانبين إذ تبلغ نسبة المكاتب القطرية التي أبلغت عن إحراز تقدم ٧٠ في المائة (انظر الجدول ١١). ومع ذلك فإن هناك بعض الفروق الواضحة فيما بين المناطق. فبسبب العوامل التي تقدم شرحها، أبلغ أقل من ثلث المكاتب القطرية في أوروبا ورابطة الدول المستقلة عن إحراز تقدم في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بمسائل البرمجة والتنفيذ، كان الأداء ضعيفا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث أبلغ ما يزيد قليلا عن ربع المكاتب القطرية عن إحراز تقدم، أي أقل كثيرا من متوسط أداء المنطقة في هذه الفئة.

الجدول ١١

التعاون في مجال البرمجة والتنفيذ (الهدف ٦/الهدف الفرعي ٣/مجال الدعم الاستراتيجي ٣)

المنطقة	عدد البلدان التي وردت منها تقارير	عدد البلدان التي أحرز فيها تقدم كبير	عدد البلدان التي أحرز فيها بعض التقدم	عدد البلدان التي لم يحدث فيها تغيير	عدد البلدان التي لم ترد منها تقارير مستكملة
أفريقيا	٢٤	١٩	–	–	٦
آسيا والمحيط الهادئ	١٩	١٠	٧	–	٢
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	١٣	٥	٨	–	–
الدول العربية	٦	١	٣	–	٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٥	٤	–	–	١١
المجموع	**٧٧**	**٣٩** (٥١ ٪)	**١٨** (٢٣ ٪)	–	**٢١** (٢٦ ٪)

١٦٨ -ويمكن إبراز التقدم الذي أحرز في مجالين اثنين هما:

- وضع واعتماد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية — بدءا من إنشاء قواعد البيانات وإعداد مسودات الوثائق إلى بدء تشغيل المنتجات المنجزة. وقد أُبلغ من مجموعة متنوعة من البلدان — منها سورية وكمبوديا ونيبال — عن دمج متابعة المؤتمرات العالمية في التقييمات القطرية المشتركة و/أو أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الخاصة بهذه البلدان، ولا سيما بشأن مسائل من قبيل الفقر، والخدمات الاجتماعية الأساسية، ونوع الجنس، وحقوق الإنسان؛
- الإبلاغ عن عدد متزايد من المبادرات المشتركة، بدءا من المبادرات المتعلقة بأنشطة الدعوة إلى الإعداد المشترك لاستراتيجيات وبرامج تشمل قطاعات متعددة، وانتهاء بالتصدي على نحو منسق لحالات التنمية ذات الطابع الخاص. ومن أمثلة هذه المبادرات التقييمات المشتركة التي جرت مع اليونيسيف بشأن المبادرة ٢٠/٢٠ في توغو، وسري لانكا، وفييت نام، ولبنان، والمغرب، والنيجر؛ وتقديم تقارير عن متابعة المؤتمرات العالمية في إثيوبيا، وباكستان، وبلغاريا، وبنغلاديش، وفيجي، وقيرغيزستان؛ ومبادرة القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل التي بدأت في أفقر مقاطعة في جمهورية إيران الإسلامية؛ والتقييمات المشتركة وعمليات استعراض منتصف المدة في نيجيريا؛ والتخطيط التعاوني لعمليات الإصلاح والإنعاش في أعقاب إعصار ميتش في أمريكا الوسطى.

١٦٩ -ومن النتائج الأخرى التي جرى الإبلاغ عنها مواءمة دورات البرمجة؛ وتقييم الاحتياجات والاتفاق على مسائل إدارية يتصل معظمها بالخدمات المشتركة وإنشاء دار الأمم المتحدة؛ واتخاذ خطوات إجرائية في سبيل تشكيل أو إعادة تنظيم مجموعات المواضيع. وأبلغ عدد من المكاتب عن إحراز تقدم إما في التركيز على مجموعات مواضيعية أقل و/أو استعمال تلك المواضيع لأغراض التحليل الموضوعي والدعوة والتخطيط والدعم التقني — كما هو الحال في إندونيسيا، وباكستان، وجمهورية مولدوفا، وكينيا، وماليزيا، وميانمار. ويظهر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كأولوية رئيسية في مجموعات المواضيع.

١٧٠ -وتُبذل أيضا محاولات لربط الجهود المبذولة على الصعيد القطري بالخبرة الفنية الموجودة في المقر، في إطار البرنامج الإنمائي وغيره من الأعضاء في نظام المنسقين المقيمين. ومن أمثلة تلك المحاولات الإسهامات المقدمة من الوحدات المؤسسية للبرنامج الإنمائي في وضع إطار مؤشرات التقييمات القطرية المشتركة؛ والتعاون بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف

في تخطيط ورصد تنمية القدرات؛ وتيسير مشاركة البلدان في شبكة لجنة التنسيق الإدارية للتنمية الريفية والأمن الغذائي، التي تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة.

الإطار ١٠ - التعامل مع الأزمات غير الذائعة الصيت: إنجاز صامت لنظام المنسقين المقيمين

هناك أزمات غير ذائعة الصيت عالميا ولكن لها انعكاسات محلية مهمة، وهي أزمات تتجلى فيها مواطن قوة نظام المنسقين المقيمين، الذي يمكِّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة من مواجهة تلك الأزمات باتخاذ إجراءات سريعة على أرض الواقع، سواء عن طريق تقديم الدعم المباشر أو التنسيق بين الجهات المانحة. فمثلا، يقوم البرنامج الإنمائي بتمويل مشروع مبتكر لإحلال السلام وإعادة البناء في بواغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، ويعمل في بعض مجالات هذا المشروع مع منظمة العمل الدولية. وهدف هذا المشروع هو المساعدة على استعادة وتوسيع المقومات الاجتماعية عن طريق المشاركة المجتمعية والإدماج. ويقوم المكتب القطري أيضا، في الوقت نفسه، بدور رئيسي في التنسيق بين المانحين والتوصل إلى توافقات في الآراء بشأن أدوار ومسؤوليات الشركاء الإنمائيين في بواغانفيل.

كما قدمت منظومة الأمم المتحدة دعما إنسانيا منسقا في مواجهة الصراع الاثني في جزر سليمان. وأنشأت المنظومة، إبان حالة الطوارئ في منطقة باتكين في قيرغيزستان، فريقا لمعالجة حالة الطوارئ، وفريقا للتنسيق بين المانحين، وبعثة تقييم مشتركة بين الوكالات بالتعاون مع زملاء من طاجيكستان، وفي أعقاب حالة الطوارئ، أنشأ البرنامج الإنمائي محفلا للمانحين يستهدف خصيصا تيسير التنمية الوقائية في الأجزاء الجنوبية من البلد في حين وافقت وكالات الأمم المتحدة على بدء برنامج تعاوني للمساعدة في جنوب البلد. وفي جزر القمر، عمل البرنامج الإنمائي مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد حل لأزمة الانفصاليين، وخاصة في ضمان أن تتناول المناقشة السياسية المسائل الإنمائية الأساسية؛ وأسهم في تفادي انهيار مؤتمر الأطراف القمرية في أنتاناناريفو؛ وقام بعد ذلك بتيسير تبني موقف موحد لمنظومة الأمم المتحدة إزاء الأزمة، وهو ما ساعد على تخفيف حدة العنف اللاحق.

تنسيق المساعدة

١٧١ - يتصل العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في تنسق المساعدة (الهدف الفرعي ٣/مجال الدعم الاستراتيجي ١) اتصالا وثيقا بالدور الذي يقوم به باعتباره ممولا ومديرا

لنظام المنسقين المقيمين (انظر أيضا الإطارين ١٠ و ١١). وتُظهر البيانات الواردة في التقارير السنوية التي تركز على النتائج (الجدول ١٢ أدناه) أن ما يكاد يصل إلى ثلاثة أرباع المكاتب القطرية التي لها نشاط في هذا المجال قد أبلغت عن إحراز تقدم. ويتضح من ذلك أن البرنامج الإنمائي لديه فرصة لوضع نهج متساوق واستراتيجي يربط مسؤوليات نظام المنسقين المقيمين التابع له بالدور الأعم الذي يقوم به هو في مجال تنسيق المساعدة. وستؤدي تلك الصلة حتما إلى تحسين صورة نظام المنسقين المقيمين وتعزيز فعاليته. وفي حين أن من الصعب الخلوص إلى استنتاجات قاطعة بشأن تلك المسألة المعقدة اعتمادا على تقارير عام ١٩٩٩ التي تركز على النتائج، فإن من الواضح أن هذا موضوع يستحق الرصد من خلال ما سيقدم مستقبلا من هذه التقارير السنوية.

الجدول ١٢

تنسيق المساعدة (الهدف ٦/الهدف الفرعي ٣/مجال الدعم الاستراتيجي ١)

المنطقة	عدد البلدان التي وردت منها تقارير	عدد البلدان التي أحرز فيها تقدم كبير	عدد البلدان التي أحرز فيها بعض التقدم	عدد البلدان التي لم يحدث فيها تغيير	عدد البلدان التي لم ترد منها تقارير مستكملة
أفريقيا	٢٩	٥	١٣	–	١١
آسيا والمحيط الهادئ	١٥	٨	٥	–	٢
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	١٥	٤	٦	٤	١
الدول العربية	٦	٢	٣	–	١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	٦	٣	٢	–
المجموع	**٧٦**	**٢٥** (٣٣ ٪)	**٣٠** (٣٩ ٪)	**٦** (٨ ٪)	**١٥** (٢٠ ٪)

١٧٢ - ويتبين من تحليل البيانات حسب فئات الدخل أن المكاتب القطرية في البلدان المساهمة الصافية هي صاحبة أفضل أداء، رغم أن عدد المكاتب المبلغة منها أقل من المستوى الذي يسمح بالخلوص إلى استنتاج، تليها المكاتب الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بمعدلات تقدم مماثلة بصفة عامة، وتأتي بعدها مباشرة في المرتبة الأخيرة المكاتب القطرية في أقل البلدان نموا.

الإطار ١١ - علاقات الشراكة من أجل التنمية: خبرة منظومة الأمم المتحدة في التعامل مع الإطار الإنمائي الشامل

أدت منظومة الأمم المتحدة، من خلال نظام المنسقين المقيمين، دورا في التعامل مع الإطار الإنمائي الشامل. ففي غانا، مثلا، شاركت وكالات الأمم المتحدة بنشاط في حلقات الإحاطة الإعلامية والحلقات الدراسية المتعلقة بذلك الإطار: وكانت اليونيسيف هي الجهة المنسقة للمسائل المتصلة بالتعليم وكان البرنامج الإنمائي الجهة المنسقة للمسائل المتصلة بالحد من الفقر وإدارة الحكم. وكانت غانا أيضا أول بلد يُستخدم فيه التقييم القطري المشترك لوضع استراتيجيات للإطار الإنمائي الشامل. وفي بوليفيا، أصبحت الخطة الوطنية للتنمية، التي كانت ثمرة حوار وطني دعمه البرنامج الإنمائي، الركيزة الرئيسية للإطار الإنمائي الشامل. وفضلا عن ذلك، يبدو أن التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار الإنمائي الشامل كان لهما دور رئيسي في تشجيع الحكومة على تقديم اقتراح بشأن العلاقة الجديدة مع المانحين تعكس عدة أفكار تدعو إليها الأمم المتحدة مثل مواءمة دورات البرمجة واستعمال النهج البرنامجي، والأخذ باللامركزية، والتركيز على النتائج الاستراتيجية.

وفي منطقة رابطة الدول المستقلة، أسهم البرنامج الإنمائي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في حلقة عمل نظمتها الحكومة في قيرغيزستان بشأن الإطار الإنمائي الشامل. ويتوقع أن تكون الاستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية المستدامة، التي جرى إعدادها بمساعدة البرنامج الإنمائي، الدعامة الرئيسية التي يقوم عليها الإطار الإنمائي الشامل. ويجري حاليا تنقيح هذه الاستراتيجية لتشمل علامات مرجعية لقياس التقدم المحرز في التنمية البشرية ومسائل الشراكة. وفي أوغندا، دعي البرنامج الإنمائي إلى الانضمام إلى فريق مصغر مشترك بين الحكومة والجهات المانحة يقوم بإعداد الإطار الإنمائي الشامل. ويتوقع أن تكون الرؤية ٢٠٢٥ (التي كانت ثمرة دراسات قائمة على منظورات طويلة الأجل أجرتها الحكومة والبرنامج الإنمائي) واستراتيجية الحد من الفقر الجاري إعدادها حاليا من بين الإسهامات الرئيسية في الإطار الإنمائي الشامل.

الاتصال والتوعية

١٧٣ - العنصر الأخير في هذا التحليل الذي يتم حسب مجالات الدعم الاستراتيجي هو الجهد الكبير الذي تبذله المكاتب القطرية في الاتصال بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الفئات المستهدفة وتوعيتها برسالة البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة وأنشطتهما، مع القيام

بمحاولة خاصة لتسليط الضوء على العمل الذي تقوم به الوكالات غير الممثلة. ولا تتصف المعلومات المقدمة من المكاتب القطرية حول هذا الموضوع بالشمول فحسب، بل إنها تدل أيضا على مستوى أداء جيد — إذ أن المكاتب القطرية التي أبلغت عن إحراز تقدم تزيد قليلا عن ٨٠ في المائة.

١٧٤ –وتشمل أنواع النتائج التي تحرزها المكاتب القطرية إسهامات تلك المكاتب في الاستراتيجيات الإعلامية/الاتصالية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وإنشاء أو مواصلة تطوير مراكز إعلام تابعة للأمم المتحدة أو غيرها من الوحدات الإعلامية؛ وتنظيم مناسبات خاصة؛ وإعداد نشرات صحفية وتقارير إحاطة وملاحق للصحف؛ وإنتاج مواد للعلاقات العامة مثل الرسائل الإخبارية والنشرات الترويجية.

١٧٥ –ويجدر التنويه بوجه خاص بإنشاء مواقع للبرنامج الإنمائي والأمم المتحدة على شبكة الإنترنت في أكثر من ٣٠ بلدا، وهي مواقع تتضمن بعض الملامح المبتكرة في عدد من الحالات. ومن أمثلة هذه المواقع مقهى إلكتروني للأمم المتحدة في السودان، ومركز إلكتروني ومجلة على الخط في منغوليا، ومقهى إلكتروني في جمهورية إيران الإسلامية؛ ومواقع ويب متخصصة بشأن مواجهة الكوارث في فييت نام وفي مرفق الدعم التابع للأمم المتحدة في إندونيسيا. وتتصل بذلك خدمات الاستضافة على الويب وغيرها من خدمات الإنترنت المقدمة من برنامج المعلومات الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ إلى المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة وهو ما أسهم في تحسين التوعية بالأنشطة في المنطقة.

القضايا الناشئة

١٧٦ —فيما يلي القضايا الناشئة ضمن هذه الفئة:

- يمكن اعتبار الأداء الكبير في هذه الفئة من نقاط قوة وضعف المنظمة في آن واحد. فهو يعكس قوة البرنامج الإنمائي والأمم المتحدة في تطبيق إصلاحات الأمم المتحدة وفي توفير الضمانات لنجاح هذه العملية. ولكنه يدل أيضا على نقطة ضعف، وهي أن التقدم يقاس، مثلا، بعدد ما يجري تنفيذه حاليا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة، دون التطرق إلى السؤال الأصعب المتصل بنوع ما يجري إنجازه. ويدل ذلك على أن هناك حاجة إلى تنقيح جوهري لهيكل ومحتوى الإطار الاستراتيجي للنتائج مع التركيز بدرجة أكبر على النواتج الإنمائية الجوهرية الرئيسية التي سيُسعى إلى تحقيقها بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

- ومسألة إجراءات سير العمل تثير أيضا تساؤلات أخرى. فأولا، يعزى جزئيا الارتفاع الحاد في تكاليف العمليات، أي تكاليف أداء الأعمال للأمم المتحدة، إلى عدم إحراز تقدم في ترشيد وتبسيط عمليات البرمجة في كل وكالة على حدة. وثانيا، لا يخدم اتباع منهجية موحدة في إعداد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المناطق المحدودة القدرات، سواء في المكاتب القطرية أو في الحكومات المضيفة. وقد لا تكون هناك فائدة كبيرة في اتباع هذا النهج الموحد. وأخيرا، هناك مسألة أخرى من مسائل تكاليف أداء الأعمال تتصل بمجموعات المواضيع على الصعيد القطري. فلم تُبلغ إلا بضعة مكاتب عن الاستفادة من إصلاحات الأمم المتحدة في معاودة الفحص - من منظور استراتيجي — لما يتصل بتلك المجموعات من أرقام ومهام وأداء؛ ويبدو أن مكاتب أخرى كثيرة يتهددها خطر تقديم الدعم وفقا لمبدأ ''ما في الإمكان أبدع مما كان''.

- وتؤيد نتائج التحليل أن يقوم البرنامج الإنمائي بدور أقوى وأكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي في المجالات التالية: (أ) العمل على تخفيض تكلفة أداء الأعمال للأمم المتحدة تخفيضا كبيرا؛ (ب) حشد شركاء الأمم المتحدة لإحراز نتائج إنمائية ملموسة على الصعيد القطري؛ (ج) تحديد دوره الخاص به في تقديم الدعم المباشر لمتابعة المؤتمرات وأداء هذا الدور بصورة منتظمة.

خامسا – تحليل مفصل حسب الأهداف الفرعية

ألف – الهدف ١– إيجاد بيئة تمكن من التنمية البشرية المستدامة

الهدف الفرعي ٢: تعزيز قدرات مؤسسات الحكم الرئيسية لأغراض التنمية المتمحورة حول البشر ودعم التماسك الاجتماعي

باء – الهدف ٢– القضاء على الفقر وتعزيز سبل العيش المستدامة

الهدف الفرعي ١: النهوض بالتنمية المتمحورة حول مكافحة الفقر والحد من قابلية التأثر

جيم – الهدف ٦– الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى الأمم المتحدة

الهدف الفرعي ١: الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة

ألف – الهدف ١– تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية البشرية المستدامة

الهدف الفرعي ٢– تعزيز قدرات مؤسسات الحكم الرئيسية لتحقيق التنمية المتمحورة حول البشر والنهوض بالتناغم الاجتماعي

١٧٧– حظي هذا الهدف الفرعي أكثر من غيره بتغطية تقارير المكاتب القطرية التابعة للبرنامج، سواء ضمن إطار التمويل المتعدد السنوات أو التقارير السنوية التي تركز على النتائج. وعلاوة على ذلك، بلغت نفقاته في عام ١٩٩٩ مبلغ ٢٤٢ مليون دولار من اعتمادات الموارد الرئيسية وغير الرئيسية من إجمالي نفقات البرنامج خلال تلك السنة. ووردت تقارير كثيرة بخصوص كل مجال من مجالات الدعم الرئيسية كما يتبين من الجدول أدناه (انظر الشكل ٩).

الشكل ٩ – مجالات تركيز البرنامج في إطار الهدف الفرعي ٢

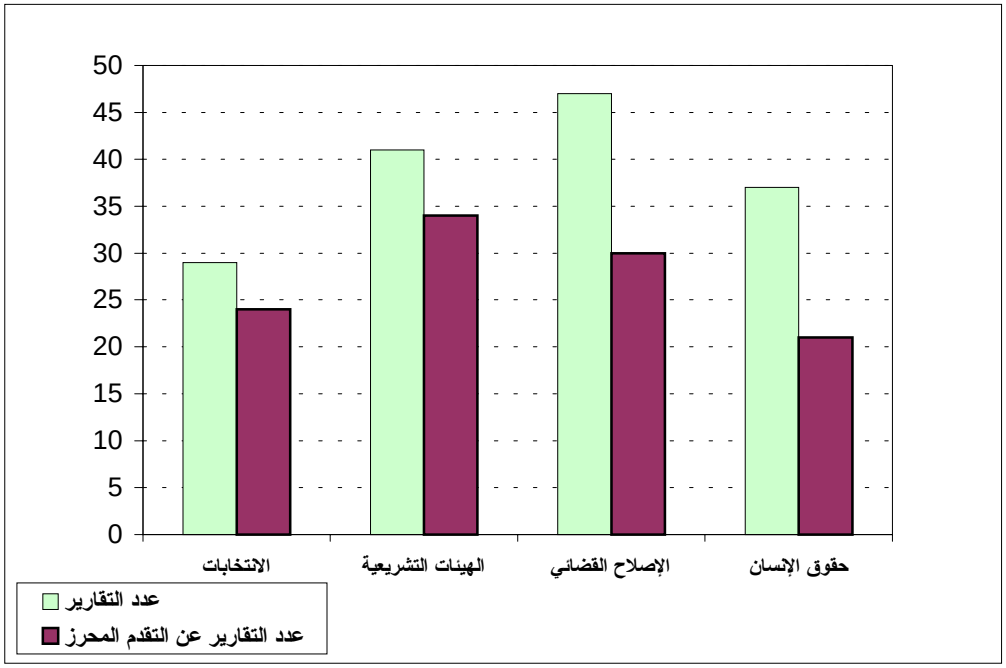

١٧٨– تتأتى أهمية هذا الهدف الفرعي من الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الديمقراطية في تهيئة فرص أكثر لجميع الناس، ولا سيما الفقراء. ويسعى التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى تحليل التقدم الذي أحرزه البرنامج في ترويج النتائج الرئيسية، بالرغم من أن تحديد الصلة بين الحكم والتخفيف من حدة الفقر يظل في غالب الأحيان مهمة صعبة. ويمكن القول، في أفضل الأحوال، إنه بالرغم من إيلاء قدر من الاهتمام لربط رسم السياسات وبناء القدرات بالحد من الفقر وإيصال الخدمات إلى الفقراء، فإن الجهود تتسم

بالاختصاص في طبيعتها وتكون غير متسقة في كثير من الأحيان على صعيد المناطق وداخل البلدان.

١٧٩- ويبدو أن البرنامج ينتقل إلى تنفيذ برامج المساعدة الانتخابية كخطوة أولى نحو إعداد برنامج أوسع نطاقا لترسيخ الحكم الديمقراطي لأغراض تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر. وبدافع من هذه الروح، يعمل البرنامج على إيجاد موطئ قدم في المجال التشريعي للدعوة إلى رسم سياسات للتنمية البشرية المستدامة تتيح خيارات أكثر للفقراء والمحرومين. وبالمثل، يتحول البرنامج إلى ميسِّر رئيسي لإصلاح نظم العدالة، ولا سيما عن طريق مبادرات تهدف إلى زيادة حصول المواطنين على سبل انتصاف قانوني عادلة. وعلاوة على ذلك، أفضى النهج القائم على الحقوق الذي يتبعه البرنامج إزاء التنمية الاجتماعية والبشرية إلى نمو مطرد في برامج تبادل المعارف التي تساعد الفقراء على الإلمام بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

١٨٠- ويُتخذ عدد كبير من المبادرات المتعلقة ببناء القدرات دون أن تحدد لها أهداف واضحة، على ما يبدو، باستثناء حالات منها على سبيل المثال زيادة قوة البرلمانات. والتحديد الجيد للغرض من المساعدة أمر ضروري، حيث سيجعل بدوره مهمة التقييم أكثر يسرا.

الانتخابات: نقاط الدخول إلى حكم يقوم على قاعدة عريضة

١٨١- يتمثل إسهام البرنامج في الانتخابات، أساسا، في توفير الدعم في عملية التحضير للانتخابات وإجرائها، فضلا عن تصميم أطر قانونية للانتخابات تتسق مع المعايير الدولية (انظر الناتج ألف في الجدول ١٣). وتعتمد المكاتب القطرية، بشكل متزايد، نهجا شموليا فيما يخص المساعدة الانتخابية حيث يشكل الدعم البارز للانتخابات نقطة انطلاق لتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي (انظر الإطار ١٢). وتُبرز هذا التوجه الجديد الجهود التي بذلها البرنامج مؤخرا في إندونيسيا وموزامبيق ونيجيريا. وإضافة إلى ذلك، ومع تزايد مساهمة البرنامج في الانتخابات البلدية المحلية، تنشأ فرص جديدة للبرنامج كي يساعد في تحديد طبيعة اللامركزية وشكلها. ويتيح العمل من أجل إجراء عمليات الاستفتاء، التي كان آخرها في تيمور الشرقية، مجالا للنهوض بالمؤسسات والقيم الديمقراطية. ومن جهة أخرى، يبدو أن أنشطة المساعدة الانتخابية التي يضطلع بها البرنامج لا تولي نفس القدر من الاهتمام لزيادة مشاركة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور عامة في العمليات الانتخابية (النتيجة باء).

الجدول ١٣

تعزيز العمليات الانتخابية وزيادة مشاركة المواطنين

الناتج ألف (الدعم الانتخابي)	التقدم المحرز	الناتج باء (زيادة المشاركة)	التقدم المحرز
المكتب الإقليمي لأفريقيا: ١٢ مكتبا قطريا	١٠ مكاتب قطرية	مكتب قطري واحد	مكتب قطري واحد
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ: ٨ مكاتب قطرية	٥ مكاتب قطرية	٧ مكاتب قطرية	٥ مكاتب قطرية
المكتب الإقليمي للدول العربية: مكتب قطري واحد	صفر	مكتب قطري واحد	مكتب قطري واحد
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة: ٥ مكاتب قطرية	٥ مكاتب قطرية	صفر	صفر
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: ٣ مكاتب قطرية	٣ مكاتب قطرية	مكتبان قطريان	مكتبان قطريان

١٨٢ - سجلت نسبة ٨٣ في المائة من المكاتب القطرية الـ ٢٩ التي أعدت تقارير قدرا من التقدم حيث أعدت جميع هذه المكاتب تقارير عن النتيجة ألف (دعم الانتخابات) في حين لم يعد تقارير عن النتيجة باء (زيادة المشاركة) سوى ١١ مكتبا. وحققت بلدان في أفريقيا تقدما في مجالات دعم القدرات لصالح الهيئات الانتخابية والتدريب والتشريعات الانتخابية بينما صب المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قدرا أكبر من التركيز على قضايا أكثر تقنية مثل حوسبة القوائم الانتخابية ووضع مشاريع قوانين الانتخابات.

١٨٣- وعادة ما يعمل البرنامج، لدى تنسيق المساعدة الانتخابية، مع الجهات المانحة الثنائية (مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي) وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من قبيل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وفي منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، يتعاون البرنامج في حالات كثيرة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الإطار ١٢ – بناء الثقة عن طريق المساعدة الانتخابية

نجاح الانتخابات حاسم في إضفاء المشروعية السياسية داخل البلدان التي تسعى إلى الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية. ومن خلال دعم إجراء الانتخابات، يُعد البرنامج البلدان للحكم المقترن بالمساءلة ويُنمي العلاقات اللازمة لدعم جهود إصلاح الحكم في المجالات الحساسة مثل حقوق الإنسان واستقلال القضاء. وبفضل الثقة التي ولّدتها الانتخابات المحلية التي جرت في نيجيريا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ١٩٩٩، مهّد البرنامج الطريق لاعتماد البرنامج الشامل ''الحكم في خدمة الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة'' الذي يركز، في جملة أمور على تعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان واللامركزية. وبالمثل أفضى قيام البرنامج بتنسيق إجراء انتخابات حرة ونزيهة في إندونيسيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩ حظيت بالاعتراف الدولي، إلى بذل جهود وطنية، بمساعدة البرنامج، من أجل إصلاح الآلية البرلمانية في البلد. وفضلا عن ذلك، تأتّى ''برنامج تطوير الديمقراطية (١٩٩٥-١٩٩٩)'' في موزامبيق الذي يتمثل في توفير الدعم للهيئة القضائية والبرلمان والشرطة ووسائط الإعلام، من الدعم الدولي للانتخابات بريادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنظيم أول انتخابات تعددية في البلد في عام ١٩٩٤.

الهيئات التشريعية: رسم سياسات تخدم الفقراء

١٨٤– يقدم البرنامج الدعم للهيئات التشريعية في ٤١ بلدا. وقد أعد ١٢ منها تقارير في إطار مجال الدعم الاستراتيجي ٢ – النتيجة ألف (تعزيز القدرة التشريعية) في حين لم يُبلغ سوى ١٢ منها عن تدخلات تتصل بالنتيجة باء (إيصال الخدمات التشريعية إلى المواطنين). وفي إطار النتيجة ألف، يعمل ١٥ برنامجا على إصلاح الإجراءات والهياكل والقواعد المتعلقة بالتنظيم. ويشكل تطوير الهيئات التشريعية أولوية رئيسية في أفريقيا حيث تجري تعزيز البرلمانات في ١٤ بلدا، تليها آسيا بتسعة برامج قطرية. وحققت ١٠ بلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قدرا كبيرا من التقدم وسُجل بعض التقدم في ١٢ بلدا آخر. وهناك ١١ مبادرة جديدة لا يزال الوقت مبكرا لقياس ما أحرزته من تقدم. وأبلغ عن مواجهة صعوبات بخصوص سبع مبادرات؛ تم تعليق أربع منها حتى أواخر ١٩٩٩. وتوحي الدلائل بصعوبة مباشرة المشاريع الخاصة بالهيئات التشريعية التي كثيرا ما تتطلب مدة طويلة لكسب الزخم.

١٨٥– ويعمل حوالي ٥٠ في المائة من البلدان التي تعد تقارير في هذا المجال على زيادة تدفق المعلومات عن طريق استخدام التكنولوجيات العصرية (النتيجة باء). وتستند هذه الجهود إلى فكرة مفادها أن انعدام الخبرة والبيانات يعرقل قدرة أعضاء البرلمان على إدراك المشاكل

وإيجاد الحلول لها. وحيث أن عددا من هذه البرامج جديد إلى حد ما، فمن المحتمل أن يمر بعض الوقت قبل تحقيق النتائج المتوخاة.

١٨٦- ومن مظاهر القوة التي تبرز لدى البرنامج توفير المساعدة للهيئات التشريعية في تحديد أولويات التنمية البشرية المستدامة والتشريعات الخاصة بها. وسجلت البلدان في جميع المناطق الجغرافية بعض المكاسب في مجال التشريعات الجوهرية ولا سيما في ميادين اللامركزية ومكافحة الفساد والإصلاح الدستوري. ففي منغوليا، ساعد البرنامج على وضع مشروع قانون مكافحة الفساد وإطار قانوني لضمان انتخاب عدد أكبر من النساء في الهيئة التشريعية. بيد أن معظم المساعدة في مجال التشريع وجهت نحو تحسين العمليات الداخلية مع التركيز على نظم المعلومات. وكثيرا ما تضمنت برامج عديدة تشجيع الإصلاحات الإدارية وتغيير الإجراءات وتدريب أعضاء البرلمان وموظفيه. وفي كازاخستان ساعد البرنامج في إنشاء وحدة لوضع مسودات التشريعات مشتركة بين غرفتي البرلمان. ومن الممكن أن يتمخض تحسين قدرة البرلمان عن زيادة الرقابة على الهيئة التنفيذية، ولكن هناك أمثلة أخرى على بلدان تسعى فيها المكاتب القطرية إلى تعزيز الرقابة بشكل مباشر.

١٨٧- ويبدو أن تعزيز الاتصال بين البرلمانيين والمواطنين وناخبيهم لا يشكل أولوية بالنسبة للبرنامج فيما يقدمه من مساعدة. ويمثل البرازيل ومنغوليا حالتين استثنائيتين ملحوظتين حيث ساعد البرنامج في إحداث موقعين على الشبكة لزيادة وصول الجمهور إلى المعلومات من البرلمان، وكذلك زمبابوي حيث اعتمد البرلمان برنامجا جديدا للتعريف بأعماله عن طريق عقد حلقات منتظمة لأصحاب المصلحة.

١٨٨- وأقام البرنامج شراكات متينة مع الهيئات التشريعية في سياق أنشطته، ولكنه لم يتبن باستمرار دورا رائدا. ومع أن حياد البرنامج هو من مصادر قوته، فإن التركيز لم ينصب كثيرا على هذا المجال. والجدير بالملاحظة أن البرنامج يتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية عديدة مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي والمعهد الوطني للديمقراطية ومجلس البرلمانيين من أجل العمل العالمي.

توسيع نطاق العدالة: زيادة الإنصاف وسبل تحقيقه

١٨٩- أبلغ ٤٧ مكتبا قطريا عن العمل في هذا الحقل. وأبلغت كلها، ما عدا أربعة مكاتب، عن تدخلات ترتبط بالنتيجة ألف المتوخاة (تحسين سبل الوصول إلى العدالة). ويعمل ٢٥ بلدا على دراسة جوانب الإصلاح الشامل للنظم القانونية أو القضائية أو الجنائية أو أجهزة الشرطة (النتيجة باء) بينما يُعنى برنامج واحد بمكافحة الجريمة عبر الحدود

(النتيجة جيم). وتبلغ نسبة البرامج الجديدة ٢٥ في المائة. ويتولى تنفيذ أكبر عدد من البرامج المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي والمكتب الإقليمي لأفريقيا يأتي بعدهما مباشرة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، بينما أبلغ المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة عن تنفيذ عدد قليل جدا من البرامج. وأحرز قدر ملحوظ من التقدم في ١٩ برنامجا وبعض التقدم في ١١ برنامجا. وبصفة عامة بلغت برامج أمريكا اللاتينية مرحلة النضج وحققت إنجازات أكبر. كما حقق المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تقدما ملحوظا. أما البرامج المنفذة في أفريقيا والدول العربية فهي حديثة العهد و لم تسفر بعد عن نتائج هامة، باستثناء حالات قليلة، بالرغم من تسجيل بعض التقدم.

١٩٠- وتجمع معظم البرامج بين تدخلات متنوعة لمعالجة مجموعة من المشاكل في النظم القضائية والجنائية وأجهزة الشرطة. ويوجد في كثير من الأحوال ترابط بين القوانين والهياكل الأساسية والنظم الإدارية والمعرفة الفنية. ويركز ربع هذه البرامج على تحسين الجوانب المتعلقة بإدارة المحاكم بما في ذلك للقضاء على تراكم القضايا وتحسين نُظم التصميم والاتصال. وأبلغت كل من باراغواي وبيرو عن تخفيض الوقت اللازم للبت في القضايا. وأنشأت أربعة برامج قطرية، أو هي بصدد إنشاء، قواعد بيانات قانونية لتحسين وصول الجمهور والعاملين في السلك القانوني/القضائي إلى المعلومات القانونية.

١٩١- وتتناول نسبة هامة (قدرها ٢٦ في المائة) من المساعدة التي يقدمها البرنامج في هذا المجال إصلاح نظام العدالة. ويشارك البرنامج بانتظام في إجراء تقييمات لتوفير قاعدة تحليلية لجهود الإصلاح ومباشرة عملية حوار مع المانحين الآخرين وأصحاب المصلحة. وأنهى البرنامج دراسات بشأن قطاع القضاء في خمسة بلدان خلال عام ١٩٩٩ حيث تستخدم هذه الدراسات الآن في مناقشات بشأن الإصلاحات الضرورية. وعادة ما تؤدي الإصلاحات التي طرحت إبان عمليات الحوار في الماضي إلى إصلاحات في العدالة وسبل تحقيقها. وابتداء من عام ١٩٩٨، على سبيل المثال، باشرت المحكمة العليا بالفلبين عملية تشاورية شاملة، بمساعدة البرنامج، أفضت إلى إعداد ''مسودة ورقة عمل'' لإصلاح القضاء. وشارك قضاة المحكمة العليا، لأول مرة في جلسات استماع علنية بمشاركة مواطنين، بغرض إعداد تلك الورقة.

١٩٢- كما نشط البرنامج في رعاية الإصلاحات القانونية في عشرة بلدان. فعلى سبيل المثال، أعد البرنامج في كينيا مشروع تعديلات على القوانين للنهوض بالعدالة بين الجنسين، أما في فييت نام فقد أضيفت الجرائم البيئية والاقتصادية إلى القانون الجنائي.

١٩٣- وأبلغت بلدان أقل (عددها أربعة) عن توفير المعونة القانونية للفقراء. وعلى سبيل المثال، أنشأت غواتيمالا مجموعة صغيرة من محاميي الدفاع المحاني، بمساعدة البرنامج في حين أنشأت أوزبكستان منظمة غير حكومية جديدة للمساعدة القانونية. وعلاوة على ذلك، هناك ستة بلدان فقط تعمل في مجال حديث نسبيا وهو مجال الإجراءات البديلة لتسوية الخصومات، التي من شأنها أن تشكل أداة فعالة للتخفيف من عبء العمل المتراكم في المحاكم وتقليص تكاليف العدالة وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للفقراء. وفي كولومبيا والفلبين على سبيل المثال، يساعد البرنامج في اختبار نظم ابتكارية للتحكيم.

حقوق الإنسان: توليد الوعي وتعزيز المؤسسات

١٩٤- من المجالات الجديدة والسريعة النمو التي يشارك فيها البرنامج برامج حقوق الإنسان على المستوى القطري. وتتركز مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وذلك في المقام الأول، في مجالات نشر الوعي وإسداء المشورة بخصوص السياسة العامة. وشمل الدعم الذي يقدمه البرنامج، أيضا في مجال حقوق الإنسان، إنشاء ودعم مكاتب أمناء المظالم واللجان الوطنية وتعزيز قدرات النظم القضائية (انظر الجدول ١٤). وبالرغم من وضع الصيغة النهائية للسياسة العامة للبرنامج في مجال حقوق الإنسان، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، لم يحقق البرنامج إلا تقدما ضئيلا في مساعدة البلدان على إدراج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية/الإقليمية لحقوق الإنسان ضمن التشريعات الوطنية (النتيجة باء)؛ ومن خلال التأكيد على الصبغة الجامعة لحقوق الإنسان تتبع البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نهجا متكاملا يعترف بالترابط والتكامل بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية.

١٩٥- وسُجلت زيادة في الأنشطة المشتركة بين البرنامج ومفوضية حقوق الإنسان، منذ آذار/مارس ١٩٩٨ على أثر توقيع المنظمتين على مذكرة تفاهم. وعملت المفوضية والبرنامج على نحو وثيق من أجل إعداد المواد التدريبية في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ برنامج شامل للتدريب في مجال حقوق الإنسان واتخاذ مبادرتين رئيسيتين مشتركتين هما البرنامج المشترك لتعزيز حقوق الإنسان وبرنامج المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية. وفي منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة البلدان المستقلة يشترك البرنامج بشكل منتظم مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في معالجة قضايا تتصل بحقوق الإنسان.

الجدول ١٤

النتائج التي تحققت في المكاتب القطرية الـ ٣٧ التابعة للبرنامج التي أعدت تقارير عن أنشطة في مجال حقوق الإنسان

مجموع المكاتب القطرية التي أعدت تقارير	النسبة المئوية في المكاتب القطرية الـ ٣٧ التابعة للبرنامج والتي تعمل في مجال حقوق الإنسان
٢١ نشر الوعي أو التربية المدنية	٥٧
١٤ دعم أمناء المظالم في مجال حقوق الإنسان	٣٨
١٠ دعم اللجان الوطنية المعنية بحقوق الإنسان	٢٧
١٠ دعم قدرات النظم القضائية في مجال حقوق الإنسان	٢٧

١٩٦- وأُحرز تقدم ملحوظ في أوروبا ورابطة الدول المستقلة حيث اتخذت مبادرات نشطة للتوعية، وقُدم الدعم لعدد من أمناء المظالم واللجان الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وتشجيع إعداد تشريعات لدعم المساواة في الفرص للمرأة. وبالمثل، حققت الأعمال التي يضطلع بها البرنامج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز إعمال النظم القضائية المتصلة بحقوق الإنسان نجاحا ملحوظا. وتحقق قدر أقل من التقدم في برامج حقوق الإنسان الحديثة نسبيا في أفريقيا وآسيا والدول العربية.

١٩٧- وتنفذ أنشطة البرنامج المتصلة بالتوعية في مجال حقوق الإنسان بواسطة برامج تربوية ابتكارية، وتشجيع اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان إزاء التنمية البشرية المستدامة وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة أثناء الحوار الذي يجري بشأن حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. ومن أنشطة التوعية البارزة في مجال حقوق الإنسان المشروع المشترك بين البرنامج وجمهورية إيران الإسلامية ''تعزيز قدرات البحث والتدريب في مجال حقوق الإنسان'' الذي ينفذ بالتعاون مع جامعة طهران، وتدريب ٥٠ من الإعلاميين ذوي النفوذ في النيجر.

١٩٨- ويُعد إنشاء لجان وطنية ومكاتب أمناء مظالم تُعنى بحقوق الإنسان مجالا متناميا من مجالات نشاط البرنامج؛ ويتولى البرنامج دعم تدخلات من هذا القبيل في ٢١ بلدا من جميع المناطق، معظمها في أوروبا الشرقية. ورابطة الدول المستقلة. ويبرز الدعم الذي يقدمه البرنامج لمؤسسات حقوق الإنسان، أيضا، في إعداد خطة استراتيجية لإقامة مكتب أمين مظالم في ناميبيا، وإجراء البحوث التي أفضت إلى إصدار قانون إنشاء لجنة حقوق الإنسان في بنغلاديش في عام ١٩٩٩ ودعم اللجنتين الوطنيتين لحقوق الإنسان في لاتفيا ورواندا.

١٩٩- وأخيرا يوجد في أمريكا اللاتينية أكثر من نصف المكاتب القطرية التي تعمل على تعزيز قدرات النظم القضائية فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وتشمل المشاريع التي ينفذها البرنامج داخل منطقة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إقامة نظم للمعلومات من أجل رصد تنفيذ برنامج حقوق الإنسان في البرازيل، فضلا عن دعم القضاة والمدعين العامين والأطباء الشرعيين في بيرو.

المسائل الناشئة

٢٠٠- تشهد تدخلات البرنامج ضمن هذه الفئة، تغييرا سريعا في تشكيلها على ما يبدو، مما يعكس الاهتمام المتزايد، لدى البرامج القطرية، بالسعي إلى الحصول على دعم البرنامج في المجالات ذات الحساسية في الوقت الراهن المتصلة ببناء المؤسسات الديمقراطية. وخلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨، زاد طلب البرامج القطرية في مجال دعم المؤسسات الديمقراطية بعشرة أضعاف. وبالرغم من التقدم البادي بصفة عامة، لا بد من مراعاة عدد من الملاحظات فيما يخص المستقبل:

- يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبذل جهودا أكبر لتعزيز وصول الفقراء إلى مؤسسات الحكم. وبالرغم من استخدام ''نظام انتقائي يخدم الفقراء'' للقيام بخيارات استراتيجية فيما يخص البرامج المتصلة بالحكم في بعض البلدان، فإن هذا النظام لا يُستعمل بشكل مستمر على ما يبدو. وقد تكون البرامج الخاصة بالحكم وتلك المتصلة بالفقر متوازية مما يؤدي بالتالي إلى عدم القدرة على تحديد الروابط بينهما بوضوح؛

- تتمثل التوجهات المتعلقة بالأعمال التي سيضطلع بها البرنامج مستقلا في مجال الحكم في ربط الشواغل المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة بدعم المؤسسات الرئيسية. ويمكن للمساعدة التي يقدمها البرنامج للهيئات التشريعية وهيئات حقوق الإنسان أن تعين في ترسيخ وتدعيم القيم والمؤسسات الديمقراطية، ولا سيما في أوضاع ما بعد النزاع، التي تتسم بالهشاشة. وقد يكتسي إعداد المؤسسات الديمقراطية لممارسة الحكم بروح المسؤولية، حتى في المرحلة السابقة للإدلاء بالأصوات، أهمية فيما يخص صيانة الشرعية تساوي أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعلى الرغم من المساعدة التي قدمها البرنامج بشأن القوانين والسياسات التي تفتح أمام الفقراء آفاقا أوسع للاختيار، فإن التأكيد على هذه المسائل لا يتضح في معظم البرامج القطرية؛

- وبالنسبة لحقوق الإنسان، يضطلع البرنامج بعمل بارز في مجالي التوعية والتربية. فمن خلال نشر كتيبات وملصقات عن حقوق الإنسان أو إجراء البحوث أو الدعوة إلى عقد حلقات دراسية عن اتباع النُهج القائمة على حقوق الإنسان إزاء التنمية

البشرية المستدامة، يبرز موقف البرنامج الفريد والجلي الذي يمكن أن يشكل منطلقا لتشجيع الحوار بشأن حقوق الإنسان وهو موقف يستحق التشجيع ولا سيما فيما يخص مساعدة الفقراء في الإلمام بحقوقهم والدفاع عنها.

باء - الهدف ٢: القضاء على الفقر، وأسباب العيش المستدامة

الهدف الفرعي ١: تشجيع التنمية التي تركز على مكافحة الفقر والحد من قابلية التأثر

٢٠١- يتضمن هذا الجزء تحليلا للتقدم المحرز في إطار الهدف الفرعي ١، الذي يغطي إلى حد كبير التدخلات على المستوى الكلي. ويشمل دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للخطط الوطنية لمكافحة الفقر، ونظم الضمان الاجتماعي التي تركز على مكافحة الفقر، والحد من تأثير الأوبئة على الصحة، والرصد الفعال للفقر واستخدام بيانات الرصد من جديد في عملية وضع السياسات. ويتعلق الجانب الأكبر من التقدم المبلغ عنه بشأن النتائج في هذا المستوى ببناء القدرات ويشمل إصلاح السياسات أو الأطر التنظيمية أو القانونية للمؤسسات. بيد أنه يجب الاعتراف بأن بعض النتائج تشير أكثر من غيرها إلى إحراز قدر أكبر من التقدم. وعلى سبيل المثال، فإن تزايد توافق الآراء لدى الجمهور فيما يتعلق بالتغييرات السياسية العامة أساسي ولكنه لا يعادل التغيير في السياسات نفسها أو ما يرافق ذلك من إعادة توزيع للموارد. وبالمثل، فإن جمع البيانات والرصد يمكن أن يشكلا عاملين أساسيين للتأثير في وعي الجمهور غير أن تعديل السياسات وما يترتب عليه من إعادة توزيع للموارد يمكن أن يتم بمعزل عن هذه الاجراءات. ويتضمن التحليل التالي مزيدا من المناقشة لهذه المسائل.

الشكل ١٠ - مجالات تركيز البرنامج الإنمائي على المستوى الكلي

(عدد المكاتب القطرية عن كل مجال من مجالات الدعم الاستراتيجية)

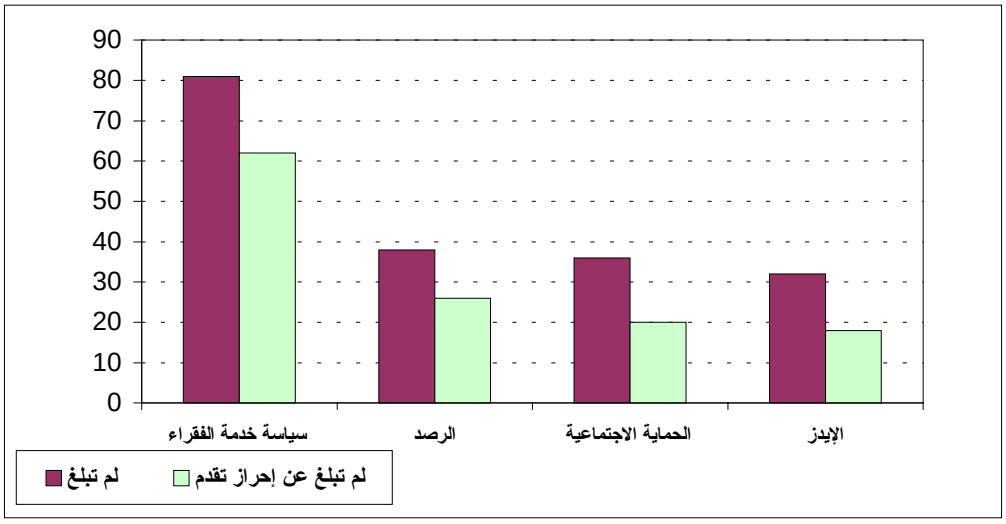

٢٠٢- يصنف دعم البرنامج الإنمائي تحت هذا الهدف الفرعي إلى أربع فئات كبيرة. ويشير الشكل ١٠ إلى عدد المكاتب القطرية التي أبلغت عن العنصر الرئيسي ضمن كل فئة، كما يحدد البلدان التي أبلغت أيضا عن إحراز تقدم. ويتبين من ذلك أن البرنامج الإنمائي حدد ضمن هذا الهدف الفرعي أولويات في مجال دعم وضع سياسات خدمة الفقراء وتنفيذها. وأبلغ عدد من البلدان أقل من ذلك بكثير عن المجالات الثلاثة المتبقية، مجالات رصد الفقر، ونظم الحماية الاجتماعية الداعمة ومكافحة وباء الإيدز. وتبين أنه تحقق قدر أكبر قليلا من التقدم في مجال رصد الفقر بوصفه جزءا من الإبلاغ الذي تقوم به المكاتب الإقليمية، علما بأن ما يزيد على ثلاثة أرباع المكاتب حققت مع ذلك نتائج إيجابية. ويتناول التحليل أدناه كل مجال استراتيجي على حدة ويفحص بمزيد من التفصيل نوع الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي وطبيعة التقدم المبلغ عنه.

تشجيع سياسات خدمة الفقراء والخطط الوطنية لمكافحة الفقر

٢٠٣- يحتل دعم البرنامج الإنمائي للخطط الوطنية لمكافحة الفقر وتشجيع سياسات خدمة الفقراء صميم الهدف الفرعي. وإذا ما تناولنا خطط مكافحة الفقر أولا، يمكن أن نتعرف على ثلاثة أنواع من النتائج هي: (أ) الترويج الفعال للخطط الوطنية لمكافحة الفقر؛ (ب) وتقديم الدعم لإعداد هذه الخطط؛ و (ج) وتنفيذها. وأبلغ ما مجموعه ٧٣ بلدا أنه أحرز تقدما في هذه المجالات الثلاثة. والنبأ السار هو أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج شير إلى أن البرنامج الإنمائي يركز فيما يبدو جهوده على المراحل الأكثر تقدما في إعداد الخطط وتنفيذها. ولا يمثل الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للخطط الوطنية لمكافحة الفقر عنصرا رئيسيا إلا في ١٣ بلدا تتركز في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل، حيث أن مفهوم الاستراتيجيات الخاصة لمكافحة الفقر يبدو ظاهرة أحدث عهدا (البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة وآسيا، والبلدان المتأثرة بالأزمة المالية في آسيا). وحقق ١١ بلدا من البلدان الـ ١٣ تقدما كبيرا.

٢٠٤- وتركزت معظم أنشطة البرنامج الإنمائي و٨٥ في المائة من التقدم المحرز فيما يتعلق بخطط مكافحة الفقر على دعم إعداد هذه الخطط وتنفيذها. ودعم البرنامج الإنمائي إعداد وتنفيذ خطط مكافحة الفقر في ٢٣ بلدا في أفريقيا، وأُحرز تقدم في ٨٧ في المائة من الحالات، استلزم ثلاثة أرباعها دعم التنفيذ وليس مجرد مرحلة الإعداد المبكرة. وفي أوروبا ورابطة الدول المستقلة، أحرزت جميع البلدان المبلغة العشرة تقدما، وذلك أساسا في مجال التنفيذ. أما في آسيا والمحيط الهادئ فعلى الرغم من أن ٨٠ في المائة من البلدان الخمسة عشر التي قدمت تقارير أحرزت تقدما، فإن ثلاثة أرباع التقارير تعلقت بدعم إعداد الخطط وليس

بتنفيذها. وكان هناك تعاون مكثف واضح مع البنك الدولي في مجال الإبلاغ في العديد من المناطق، بما فيها أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شمل دعم البرنامج الإنمائي لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر إقامة شراكات وثيقة مع البنك الدولي، وكذلك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حالة المكتب الإقليمي للدول العربية، أحرز لبنان والمغرب، وكذلك البلدان المساهمة الصافية تقدما في مجال توعية الحكومات بمشاكل الفقر والتنمية البشرية المستدامة.

العنصر المفقود: الاستخفاف بالسياسات الاقتصادية الكلية

٢٠٥- طُلب إلى المكاتب الإقليمية أن تسهم بمعلومات في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج عن التقدم المحرز في دعم سياسات الاقتصاد الكلي والقطاعي التي تخدم الفقراء، عموما، وليس فقط عن دعم استراتيجية وطنية محددة لمكافحة الفقر. وكانت التقارير ضعيفة جدا وركزت في معظمها على تشجيع سياسات خدمة الفقراء في قطاعي الصحة والتعليم، وبدرجة أقل في قطاع المياه والمرافق الصحية. وليس هناك سوى النزر اليسير من الأدلة التي تشير إلى تحقيق تقدم في مجال مساعدة البلدان على جعل إطار سياساتها الاقتصادية الكلية أكثر خدمة للفقراء. ويبدو أن ذلك متروك إلى الجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويستشف من انعدام الإبلاغ عن سياسات أو قطاعات الاقتصاد الكلي باستثناء قطاعي الصحة والتعليم، مثل القطاع المالي أو القطاع الزراعي، أن العديد من المكاتب القطرية تفهم إصلاح السياسات بالنسبة للفقراء فهما ضيقا. وينبغي أن يوسع البرنامج الإنمائي نطاق مساعدته المتعلقة بإصلاح السياسات وبناء المؤسسات خارج القطاعات الاجتماعية.

الإطار ١٣ – انطلاقة - البرنامج الإنمائي وورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر

شرع البرنامج الإنمائي في تقديم المساعدة في إعداد ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر في ستة بلدان في أفريقيا، وثلاثة في أمريكا اللاتينية وإثنين في منطقة جنوب شرقي آسيا. وفي زامبيا، ساعدت خبرة البرنامج الإنمائي في مجال الحكم على التركيز على مساعدة الحكومة، بوسائل منها، تنظيم حلقات عمل بالتعاون مع البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني بشأن إعداد ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر. وهناك تركيز مماثل واضح في موريتانيا حيث يدعم البرنامج الإنمائي توخي نهج استشاري لوضع مؤشرات تركز على النتائج ورصد الفقر. وفي هندوراس ونيكاراغوا، قام البرنامج الإنمائي بتنسيق عمل فريق استشاري لإعداد ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، وفي بوليفيا وهندوراس دعم

البرنامج إجراء تحليلات للعلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والفقر، وهي تستخدم مباشرة في صياغة ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر. وفي آسيا، شرع البرنامج الإنمائي في التعاون مع فييت نام، كما أنه يعد حاليا لمساعدة الحكومة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في صياغة ورقتها المؤقتة الخاصة باستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر.

وما فتئ البرنامج الإنمائي يدعم وضع الاستراتيجيات والبرامج والأدوات الوطنية لتخفيف وطأة الفقر منذ سنوات عديدة وفي بلدان عديدة. بيد أنه من الضروري بذل جهود أكبر لضمان الاستفادة من هذا العمل وهذه المعلومات المتوفرة في سياق إعداد ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر. ومن أمثلة البلدان المستفيدة من هذه الفرصة، مالي، التي تستفيد مباشرة من استراتيجيتها الحالية لتخفيف وطأة الفقر التي أعدتها بدعم كبير من البرنامج الإنمائي.

٢٠٦- وهناك استثناءات قليلة فيما يتعلق بإصلاح سياسات الاقتصاد الكلي. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ساعد البرنامج الإنمائي كثيرا في تيسير إجراء تحليل لآثار سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في ١٥ بلدا. ومن الأمثلة على ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كوت ديفوار وزمبابوي حيث سعى البرنامج الإنمائي بصورة خاصة إلى التعاون مع الحكومة لبحث الكيفية التي يمكن الاستفادة من السيناريوهات البديلة للنمو الاقتصادي في تحويل قدر أكبر من النمو نحو القطاعات التي تفيد الفقراء. والجهود التي تبذلها المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي للمساعدة في صياغة ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، والمرتبطة أصلا بالعملية الثانية لإعادة التفاوض بشأن ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإنما تعكس أيضا بدايات لمحاولات ترمي إلى النظر إلى الأبعاد الاقتصادية الكلية الأشمل، ومن ذلك الجهود المبذولة في بلدين في جنوب شرقي آسيا، هما فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (انظر الإطار ١٣). ويُفهم من تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج الخاصة بمنطقة أفريقيا أن هناك شراكة أوثق آخذة في الظهور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢٠٧- وهناك أيضا أمثلة على بلدان نجح فيها البرنامج الإنمائي في توسيع مجال تصوره سياسات خدمة الفقراء ليشمل مجموعة أكبر من القطاعات، ومنها رومانيا، وأوزبكستان، وذلك فيما يتعلق بتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، فقد بات واضحا بصورة عامة أن السياسات والقطاعات الاقتصادية الكلية من غير قطاعي الصحة والتعليم كانت مهملة إلى حد بعيد.

المبادرة ٢٠/٢٠: نتائج عملية محدودة حتى الآن

٢٠٨- على الرغم من أنه واضح أن تخفيف وطأة الفقر بصورة فعالة يعني أن على البرنامج الإنمائي أن يفعل أكثر من مجرد تعزيز الصحة والتعليم، فإن تحسين إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية لا يزال مع ذلك عاملا أساسيا. ومن الأدوات الهامة لتحقيق ذلك مبادرة ٢٠/٢٠، والتي يمكن تسجيل التقدم المحرز فيها في ثلاثة مستويات من النشاط: (أ) هل أجريت دراسة عن مبادرة ٢٠/٢٠؟ (ب) وهل نُفذت أنشطة دعائية قائمة على تلك الدراسة لإعادة توزيع النفقات الوطنية؟ و (ج) وهل تم إعادة توزيع الموارد الحكومية (أو الإبقاء عليها في سياق انخفاض الميزانيات) إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؟ والمستوى الأخير فقط هو مؤشر حقيقي يدل على تحقيق نتائج أفضل للفقراء.

٢٠٩- ومن بين البلدان الـ ٤٢ التي أبلغت عن تحقيق نتائج إيجابية، يقتصر التقدم في أكثر من نصف هذه البلدان بقليل على المرحلة الأولى، مرحلة إجراء الدراسة. وعلى الرغم من نقص الأدلة، يبدو أن البرنامج الإنمائي اضطلع بدور قيادي أكبر في عملية ٢٠/٢٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقارنة ببقية المناطق. وفي ثلث الحالات، استخدم البرنامج الإنمائي دراسة ٢٠/٢٠ كأداة للحوار بشأن إعادة توزيع الموارد (أو الإبقاء على مستواها في سياق انخفاض الميزانيات) لصالح القطاعات الاجتماعية، لا سيما في أفريقيا (٦ بلدان) وأمريكا اللاتينية (٤ بلدان). بيد أن هذه الأرقام المنخفضة المتعلقة بنشاط الدعوة لا تعكس الحقيقة الكاملة، وهي أن بعض البلدان، لا سيما في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، قد استخدمت التقارير الوطنية للتنمية البشرية كأداة رئيسية لمثل هذا الحوار بدلا من مبادرة ٢٠/٢٠. ومع ذلك، وبصرف النظر عن أداة الدعاية المستخدمة، فإن هناك عددا قليلا من البلدان هي بصدد إجراء عملية إعادة توزيع للموارد، وتستأثر أمريكا اللاتينية بأربع نتائج من بين النتائج الإيجابية الست. ولذلك فإن النتيجة العامة ليست مرضية.

تعزيز الحماية الاجتماعية التي تركز على الفقر: أوضاع غير متكافئة

٢١٠- يعكس هذا المجال الاستراتيجي من الدعم صورة مخيبة للآمال في الواقع وأوضاعا غير متكافئة. فمن بين البلدان الـ ٣٦ المقدمة لتقارير، أشار ٢٠ بلدا فقط، إلى إحراز تقدم فيما يتعلق بمراعاة الحكومات لأشد أفراد المجتمع ضعفا لدى تصميمها نظم الضمان الاجتماعي. وكانت غالبية البلدان في المرحلة الأولية من الحوار أو إعداد الإصلاحات وليس في مرحلة التنفيذ.

٢١١- وكان نحو ٧٠ في المائة من البلدان التي أبلغت عن تقدم من فئة البلدان المتوسطة الدخل، ومنها بلد واحد فقط من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتمثل منطقة أوروبا

ورابطة الدول المستقلة استثناء إذ قدم ١١ بلدا منها تقارير. بيد أنه يبدو في هذه المنطقة، كما في سائر المناطق الأخرى أن البرنامج الإنمائي كثيرا ما يدعم إصلاح نظم الضمان الاجتماعي بصورة عامة، ولا يولى اهتماما خاصا لجعل النظم تراعي بوجه خاص احتياجات الفقراء والضعفاء. لذلك، وعلى سبيل المثال، فقد حققت منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة أكبر قدر من التقدم ولكن يتبين من خلال التقارير أن خمسة بلدان فقط من البلدان المبلغة الـ ١١ تركز بصورة واضحة على خدمة الفقراء. وتشمل هذه الجهود الموافقة على مشروع قانون أعده البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية للزيادة في مخصصات المعاشات التقاعدية لأكثر الفئات ضعفا (بيلاروس) وتحسين خدمة الضعفاء من خلال المنح الأسرية، واستحقاقات البطالة ومخصصات المعاشات التقاعدية (أرمينيا). وفي أوروبا ورابطة الدول المستقلة، تعاون البرنامج الإنمائي بوجه خاص تعاونا وثيقا مع منظمة العمل الدولية على إصلاح نظم الضمان الاجتماعي لخدمة الفقراء، بما في ذلك في أوكرانيا وبلغاريا وبولندا وبيلاروس.

٢١٢- ويُساء فهم عبارة ''الحماية الاجتماعية'' على نطاق واسع، إذ أبلغ ما لا يقل عن ٨ مكاتب قطرية عن إحراز تقدم في مجال التأهب للكوارث أو الدعم الإنساني. هذا بالإضافة إلى أنه يُفهم من عدم إحراز تقدم في البلدان المنخفضة الدخل أنه يلزم توضيح هذا المفهوم وينبغي إمعان النظر في كيفية تنفيذه في أفقر البلدان. وإذا كان للبرنامج الإنمائي أن يحقق تأثيرا أكبر، وينبغي له أن يجمع على نحو شامل بين فهمه لتخفيف وطأة الفقر والضعف وعمله في هذا المجال، ومساهمته في الحماية الاجتماعية.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): الوقاية والعلاج ومواجهة التهميش

٢١٣- على الرغم من أن الهدف من مجال الدعم الاستراتيجي هذا تغطية مساهمات البرنامج الإنمائي في مكافحة الأوبئة بصورة عامة، فإن النتائج والمؤشرات المنشودة تركزت على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ونتيجة لذلك، لم يبلغ سوى ثلاثة بلدان عن الأوبئة بصورة عامة، ولذلك فإن التحليل الوارد أدناه يركز على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢١٤- ونفذ البرنامج الإنمائي أنشطته في ثلاثة مستويات هي: (أ) دعم إذكاء الوعي بشأن الوقاية من وباء الإيدز وعلاجه وتأثيره الاقتصادي والاجتماعي؛ (ب) تعزيز القدرات على الصعيد الوطني، لا سيما لوضع استراتيجيات متعددة القطاعات؛ و (ج) اتخاذ تدابير عملية على صعيد المجتمع المحلي. ولم تقدم تقارير بشأن المستوى الأول من النشاط سوى ١٦ بلدا

على الرغم من إحراز تقدم في ثلاثة أرباع الحالات. وقدمت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من التقارير (٦) وأحرز فيها أكبر عدد من البلدان تقدما (٤). وكان الدعم متنوعا شمل توفير المواد التعليمية في كمبوديا، وتمويل أنشطة التوعية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في منغوليا، وإجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في فييت نام.

٢١٥ -بيد أن أكبر تركيز للجهود كان في مستوى البرامج الوطنية التي قدم تقارير بشأنها ٣٢ بلدا. وليس من المفاجئ أن يكون تحقيق هدف النجاح في تعزيز القدرات الوطنية والاستراتيجيات المتعددة القطاعات أكثر صعوبة من مجرد إذكاء الوعي، كما أن نسبة البلدان التي أحرزت تقدما كانت أقل كثيرا إذ بلغت ٥٦ في المائة. وكان أكبر عدد من البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في أفريقيا (ستة بلدان) وفي آسيا والمحيط الهادئ (ستة بلدان)؛ ونظرا لحجم منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، تجدر الملاحظة أن خمسة بلدان أبلغت عن إحراز تقدم. واتسم دعم البرنامج الإنمائي في أفريقيا بإدماج نتائج الدراسات الاجتماعية والاقتصادية بشأن وباء الإيدز في السياسات والبرامج على الصعيد الوطني (بوتسوانا، وجنوب أفريقيا وسوازيلند وموزامبيق).

٢١٦- وأُبلغ عن إحراز تقدم أقل بكثير على صعيد المجتمعات المحلية وأشير في عدد قليل جدا من تقارير المكاتب القطرية إلى التركيز على منع تهميش المصابين بالإيدز. وأبلغت أفريقيا عن حالة واحدة أحرز فيها تقدم بينما أبلغت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن حالتين وكانت هناك ثلاث حالات في كل من منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ورابطة الدول المستقلة. ولم يُحرز سوى تقدم طفيف في أي من المستويات الثلاثة في الدول العربية، ولا شيء على صعيد المجتمعات المحلية. ومن الأمثلة على نجاح البرنامج الإنمائي في تشجيع اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى مواجهة التهميش دعمه إعداد مشروع قانون بشأن جوانب حقوق الإنسان في هايتي وتدريب الشرطة والصحفيين في أوكرانيا. ويبدو أنه كان للبرنامج الإنمائي دور قيادي أكبر في هذا المجال في أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حيث يرأس الأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالإيدز في معظم بلدان المنطقة. وفي آسيا والمحيط الهادئ وفي أفريقيا، تعاون البرنامج الإنمائي في شراكة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

رصد الفقر البشري والفقر المرتبط بالدخل

٢١٧- كان رصد الفقر ثاني أهم مجال خاص من مجالات دعم المكاتب القطرية وذلك من حيث إدراجه في إطار النتائج الاستراتيجية ومن حيث تحقيق النتائج (انظر الشكل ١٠)

ويبحث التقرير ثلاثة جوانب من جوانب الرصد، هي: (أ) دعم البرنامج الإنمائي بانتظام لتحديث الإحصاءات المتعلقة بالفقر؛ و (ب) المساعدة في تصنيف بيانات الفقر حسب نوع الجنس؛ و (ج) تشجيع استخدام بيانات الفقر في وضع السياسات والاستراتيجيات. وذكر ما مجموعه ٥٦ بلدا أنه يتم تحديث الإحصاءات المتعلقة بالفقر بانتظام، منها ١٦ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ١٥ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٢ بلدا في آسيا والمحيط الهادئ. ومما يشجع بوجه خاص أن ٣٦ بلدا، أو ٦٤ في المائة من البلدان التي تقوم بتحديث بياناتها بانتظام ذكرت أن بيانات الفقر تراعى في التخطيط الوطني لمكافحة الفقر ووضع السياسات. ويوجد ثلثا هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وحققت من بينها أقل البلدان نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض عموما أكبر قدر من التقدم، إذ استأثرت بقرابة ٦٠ في المائة من النتائج الإيجابية. وذلك دليل على أن البرنامج الإنمائي كان أكثر نشاطا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجال دعم إعداد وتنفيذ خطط مكافحة الفقر حيث تم الإبلاغ عن تحقيق نتائج إيجابية في ٢٠ بلدا (انظر أعلاه). ويُفهم من ذلك أن البرنامج الإنمائي حقق بعض النجاح في إقامة صلات بين العمل المتعلق بالمؤشرات ودعم تخطيط الفقر. واستُخدمت أيضا التقارير الوطنية للتنمية البشرية كنقطة انطلاق الى حوار وطني بشأن سياسات الفقر. وعلى سبيل المثال كانت تقارير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أول تقارير تبرز التكاليف الاجتماعية للتحول، وهو ما يذكي الوعي في أوساط الجمهور وداخل الحكومة.

٢١٨ - وأبلغ نحو ٣٢ مكتبا قطريا أنه تم إعداد إحصاءات مفصلة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالفقر، ووزعت في مختلف المناطق. وفي أوروبا ورابطة الدول المستقلة، قام ٥٧ في المائة من البلدان التي قدمت تقارير بشأن رصد الفقر بوجه خاص بإعداد بيانات الفقر المصنفة حسب نوع الجنس، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية. بيد أنه لئن كانت نتائج التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إيجابية فإنها تشير إلى أن عمل البرنامج الإنمائي المتعلق بنوع الجنس والفقر كثيرا ما يكون غير متكامل بشكل تام وأن نقطة التقاطع بين المسألتين - مسكينة هي المرأة - مهملة (انظر الإطار ١٤).

زيادة التركيز على الفقر البشري

٢١٩ - كان العديد من المكاتب التابعة للبرنامج الإنمائي في الماضي القريب في مرحلة الدعوة إلى إجراء دراسات استقصائية عن الفقر وعمليات تقييم لحالة الفقر. بيد أن التقرير السنوي الذي يرتكز على النتائج يشير إلى أن الدعوة إلى تحسين الرصد لا تمثل الآن سوى خُمس النتائج الإيجابية المبلغ عنها. وفي معظم الحالات، ما فتئت المكاتب القطرية التابعة للبرنامج

الإنمائي تعمل في مرحلة متقدمة أكثر، مرحلة دعم إجراء دراسة استقصائية وطنية للأسر المعيشية أو نشر تقييم للفقر قائم على مثل هذه الدراسة، وكثيرا ما تم ذلك بشراكة مع البنك الدولي. وتم مؤخرا في بعض البلدان مثل غيانا وطاجيكستان وماليزيا والمغرب إجراء دراسات استقصائية جديدة للأسر المعيشية. غير أن البرنامج الإنمائي يقدم دعمه في معظم الحالات، باستثناء أمريكا اللاتينية، لإجراء تقييمات جديدة وليس فقط للدراسات الاستقصائية.

الإطار ١٤ – رصد الفقر، ضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين

يكشف التقرير السنوي الذي يركز على النتائج عن أمثلة عمل البرنامج الإنمائي من أجل وضع بيانات عن الفقر والتنمية البشرية مفصلة حسب نوع الجنس، وذلك للمساعدة في ضمان مراعاة الأبعاد الجنسانية لتخفيف وطأة الفقر في إطار سياسات خدمة الفقراء. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك دعم البرنامج الإنمائي للتقييم المتعلق بالضعف والفقر الذي أجري في ملديف والذي وضع لأول مرة مؤشر ضعف مفصلا حسب نوع الجنس. وهناك أمثلة أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشمل جمهورية كوريا، والفلبين، ونيبال، والهند، تتم بدعم من البرنامج الإنمائي وتدرج العمل المترلي بدون أجر في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بقوة العمل، وتراعي ذلك في عملية صنع القرارات السياسية.

ويشير أيضا التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى تحقيق نتائج إيجابية في مناطق أخرى، وكثيرا ما يكون ذلك خلال التقارير الوطنية للتنمية البشرية. وتشمل هذه الأمثلة ألبانيا، وأوزبكستان، وبوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزامبيا، وطاجيكستان، والعراق، وقيرغيزستان، والنيجر. بيد أنه يبدو أن برامج البرنامج الإنمائي الداعمة لتحسين رصد الفقر والبرامج الداعمة للبيانات المفصلة حسب نوع الجنس كثيرا ما تطبق على مسارين متوازيين، دون أن يؤدي ذلك إلى تفاعل مفيد بينهما.

٢٢٠- بيد أن هناك تقييمات عديدة تستند إلى الدراسات الاستقصائية التقليدية المتعلقة بالدخل والإنفاق. وشجع البرنامج الإنمائي بعض البلدان على رصد الفقر البشري غير أن أساليب الاستقصاء التي استُخدمت لهذا الغرض ليست معروفة بعد جيدا أو متاحة بالفعل. وتمثل أرمينيا واليمن حالتين استثنائيتين حديثتين حيث أجري فيهما رصد للفقر البشري. ولم تؤكد على النهج القائمة على المشاركة سوى مبادرات تقييمية قليلة مثل المبادرات التي تمت في أوغندا وبابوا غينيا الجديدة وقيرغيزستان.

٢٢١- وعلى سبيل المثال فإن هيمنة الدراسات الاستقصائية التقليدية في أمريكا اللاتينية، تعكس جزئيا التعاون الوثيق مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي. ونظرا لأن البنك الدولي ما فتئ يحتضن المنهجيات القائمة على المشاركة لاتخاذ تدابير أشمل لمكافحة الفقر، فإن ذلك يتيح الفرصة للبرنامج الإنمائي لإقامة شراكات تعيد الفقر البشري الأهمية التي يستحقها فضلا عن الفقر المرتبط بالدخل. وأخيرا، هناك عدد قليل من المكاتب القطرية أبلغت عن تقدم في مجال إقناع البلدان بتحديد أهداف محددة زمنيا لتخفيف وطأة الفقر - على الرغم من أن ذلك من الالتزامات الهامة الناتجة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢٢٢- وهكذا، ففي حين يُفهم من النتائج المبلغة أن مساعدة البرنامج الإنمائي كانت قيمة في مجال تشجيع رصد الفقر المرتبط بالدخل، ينبغي إحراز المزيد من التقدم في مجال رصد الفقر البشري. ومن شأن زيادة التأكيد على منشورات مثل التقارير الوطنية للتنمية البشرية التي تركز على الفقر والتقارير الوطنية أو الإقليمية المتعلقة بالفقر (مثل South Asia Monitor و Poverty in Transition) أن يسهم في هذا الجهد. وسيساعد فهم طبيعة الفقر المتعددة الأبعاد فهما أفضل على تحسين عملية وضع السياسات التي تخدم الفقراء.

المسائل الناشئة

٢٢٣- يركز هذا الهدف الفرعي أساسا على الدعم والنتائج المحققة على المستوى الكلي. بيد أنه من المهم الاعتراف عموما بأن التزام البرنامج الإنمائي بتخفيف وطأة الفقر، كما ورد في التقرير ''التغلب على الفقر عام ٢٠٠٠'' (Overcoming Poverty 2000)، يترجم في كثير من الحالات في شكل مجموعة من المشاريع المفككة الصغيرة على المستوى الجزئي. ويمكن مقارنة صورة التقدم المبين أعلاه بالمعلومات المذكورة آنفا بأن الموارد المخصصة للمزيد من الأنشطة الصغيرة، كالمشار إليها في الهدف الفرعي ٢، ترجح على الأنشطة الكبيرة بنسبة تفوق الضعف، إذ تُقدر قيمتها على التوالي بـ ٤١٩ مليون دولار و ١٧٢ مليون دولار لعام ١٩٩٩. وعندما تترجم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر إلى عناصر قابلة للبرمجة، يُفهم من التقارير أن البرنامج الإنمائي، بحكم محدودية أمواله واستجابته لطلبات الشركاء، متخصص في المشاريع الصغيرة أو المحددة الأهداف مثل تمويل مشاريع التمويل الصغيرة وتقديم الخدمات الاجتماعية على نطاق صغير. والخطر هو أن البرنامج الإنمائي يمكن أن يدعم عددا كبيرا من المشاريع الصغيرة دون إعطاء أولوية كافية لزيادة حجمها من أجل تحقيق تأثير أوسع نطاقا، أو ضمان استفادة واضعي السياسات من أفكارها. ولا يمكن أن يسهم دعم البرنامج الإنمائي للمشاريع الصغيرة سوى مساهمة محدودة في تخفيف وطأة الفقر

ما لم يزد في حجم تلك المشاريع أو يبرهن على أن لها صلة واضحة بأفكار واضعي السياسات.

٢٢٤- ويبدو من التقارير السنوية التي تركز على النتائج أنه على الرغم من أن العديد من المكاتب القطرية تشارك في دعم إصلاحات الحكم والخطط الوطنية لمكافحة الفقر، فإن العلاقة بين شكلي الدعم ليست واضحة في كثير من الحالات. ويستخلص البرنامج الإنمائي في تقييم موضوعي حديث للامركزية أنه ليس هناك صلة تلقائية بين الأخذ بمزيد من اللامركزية وتحسين قدرة المؤسسات على الاستجابة لاحتياجات الفقراء. بيد أنه يتبين من خبرة البرنامج الإنمائي ومن المعلومات المتوفرة لديه أنه يمكن أن تكون له ميزة نسبية في توضيح السياقات والسبل التي يمكن بها العمل على تحقيق أهداف الحكم وتخفيف وطأة الفقر معا. وأمام البرنامج الإنمائي فرصة لتعزيز الروابط بين عمله المتعلق بالحكم وتخفيف وطأة الفقر في سياق متابعة التزام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بتنفيذ استراتيجيات وطنية فعالة في مجال مكافحة الفقر.

جيم - الهدف ٦: الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمم المتحدة

الهدف الفرعي ١: كفالة الفعالية والتكامل في متابعة المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في سياق التنمية البشرية المستدامة

٢٢٥- يتعلق هذا الهدف الفرعي أساسا بالدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيسير عمل أكثر تعاونا وأكثر فعالية أيضا من جانب منظومة الأمم المتحدة لمساعدة بلدان البرنامج على تطبيق جدول الأعمال العالمي للتنمية الذي أسفرت عنه مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة في التسعينات. ويركز الهدف الفرعي، بصفة خاصة، على الطريقة التي يعمل بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحده وبالتعاون مع الشركاء، بصفته حلقة وصل أساسية في السلسلة التي تربط الأهداف العالمية بالعمل على الصعيد القطري، بصفته الذراع الإنمائي والتنفيذي الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٢٦- وليس من المستغرب، بالتالي، أن يحظى هذا الهدف الفرعي بالتزام واسع من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الميداني: ٧٤ مكتبا قطريا تعمل في مجال النهوض المباشر بمتابعة المؤتمرات (مجال الدعم الاستراتيجي ١)؛ و ٩٨ مكتبا تعمل في مجال استخدام التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصفتهما من أدوات التركيز على دعم الأمم المتحدة لمتابعة المؤتمرات (مجال الدعم الاستراتيجي ٢). ويعتبر الأداء الشامل في الجهود المبذولة على الصعيد القطري موفقا، حيث أبلغت المكاتب القطرية عن نسبة ٧٧ في المائة من التقدم مقارنة بالنواتج المتوقعة. كما تحقق تقدم على مستوى المنظمة

(مجال الدعم الاستراتيجي ٣)، حيث ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تبني موقف أكثر تماسكا إزاء المسائل الإنمائية العالمية ومتابعة المؤتمرات، داخل منظومة الأمم المتحدة وفي المنتديات الدولية الأخرى على السواء.

٢٢٧- غير أن إمعان النظر في المعلومات الواردة في التقارير السنوية التي تركز على النتائج، والتي أكدتها مصادر أخرى مثل تقرير الفقر لعام ٢٠٠٠، يولد ثلاثة شواغل رئيسية:

- يبدو أن أعمال كل من منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم متابعة المؤتمرات مشتتة لدرجة لا تنبئ عن آفاق طيبة إزاء إمكانية تحقيق فارق ذي مغزى على المديين المتوسط والطويل؛

- تعاني العديد من الأنشطة الهامة المختلفة التي تدعم متابعة المؤتمرات، رغم نجاحها في مجالاتها، من بعض العيوب، مثلما هو الشأن في تطوير خطط عمل لا تتجذر في أهداف وطنية واضحة تتماشى مع الأهداف العالمية ولا ترتبط أيضا بتخصيص موارد لها في الميزانية؛

- لا ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص، أن تركن قبل الأوان إلى أن الاعتماد الواسع للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يعني أن عملية إصلاح الأمم المتحدة قد حققت شوطا مهما على الصعيد القطري. ولئن كان قد تحقق شيء إلى حد الآن، فإنه لا يزال رغم أهميته، في مراحل التنفيذ الأولية. إذ أن المهام الأكثر صعوبة والخيارات الأعسر لا تزال تنتظر، وبصفة خاصة إيجاد طرائق لضمان مساعدة تلك الأدوات على التعجيل بالعمل الوطني في متابعة المؤتمرات وتنشيطه.

ويرد فيما يلي تحليل مفصل لكل مجال من مجالات الدعم الاستراتيجية بموجب هذا الهدف الفرعي.

دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المباشر لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة (مجال الدعم الاستراتيجي ١)

٢٢٨- تعتبر النسبة المئوية للتقدم التي أبلغت عنها المكاتب بالنسبة لهذا المجال من مجالات الدعم الاستراتيجية مرتفعة جدا (٨٠ في المائة)، مثلما يبين ذلك الجدول ١٥. ويثبت تفصيل البيانات وتبويبها حسب المناطق بعض الفوارق المهمة في الأداء: إذ يكمن الأداء الذي يفوق المتوسط في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، اللذين ينحيان إلى دعم تنمية السياسات وتخطيط الأعمال، غير أنهما يسجلان أساسا ''بعض'' التقدم وليس تقدما ''هاما''.

وبالمقابل، فإن أوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشدد أكثر على الدعوة وخدمات التوعية، التي تؤدي نسبيا إلى معدلات أداء أقل ولكنها تتسم ببعض حالات من التقدم ''الهام''.

الجدول ١٥

الدعم المباشر لمتابعة المؤتمرات

المنطقة	عدد البلدان المبلغة	تقدم هام	بعض التقدم	لا تغيير	لا بيانات مستحدثة
أفريقيا	١٩	٥	١١	–	٣
آسيا والمحيط الهادئ	١٢	٣	٧	١	١
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	١٧	٨	٥	٤	–
الدول العربية	١٢	٣	٦	٢	١
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٤	٩	٢	–	٣
المجموع	٧٤	٢٨ (٣٨%)	٣١ (٤٢%)	٧ (٩%)	٨ (١١%)

٢٢٩- وبإمعان النظر في هاتين المجموعتين من التدخلات، فإن أعمال الدعوة، فيما يتصل بمسائل الفقر ونوع الجنس والبيئة، تقوم بصفة عامة على أساس المؤتمر تلو الآخر، وكثيرا ما ترتبط بعمليات تقييم متابعة المؤتمر في ذكراه الخامسة. وتعتمد المكاتب القطرية مجموعة من النهج. فعلى سبيل المثال، تُستخدم الدراسات الاستقصائية والتقارير الدورية لرصد التقدم ولتقديم أساس للحوار بشأن المتابعة. وذكرت مكاتب قليلة أيضا استخدام تقارير التنمية البشرية الوطنية بصفتها نقاط انطلاق لحفز العمل أو لتعزيز عملية المتابعة الجارية. ومن الأنشطة الوثيقة الصلة بما سبق إنشاء قواعد بيانات إلكترونية وطنية لدعم عمليات رصد متابعة المؤتمرات. ومن أمثلة ذلك أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسهم في بنغلاديش، والجمهورية الدومينيكية وقيرغيزستان في تحليل الظروف المحيطة بمتابعة المؤتمرات، كما أسهم في ورقة مواضيعية (للأمم المتحدة) بشأن الموضوع ذاته في فييت نام؛ وفي الطبعة الثانية من التقرير عن ''باكستان وجدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة''؛ وفي لبنان، في إنشاء إطار عمل محوسب لدعم اللجنة المشتركة بين الوزارات لمتابعة المؤتمرات.

٢٣٠- وتفيد تقارير المكاتب القطرية أنها طورت هذه الأنشطة عن طريق تنظيم المنتديات، والحلقات الدراسية وحلقات العمل الوطنية ودون الوطنية للنهوض بالوعي ودفع العمل المنهجي المتصل بالمتابعة مثلما هو الشأن من خلال المنتديات الوطنية الرفيعة المستوى المعقودة

في روسيا ومنغوليا وجامايكا. وأبلغ عدد من المكاتب أيضا عن المساعدة في إنشاء آليات حكومية للمتابعة، سواء منها الآليات العامة (على سبيل المثال، اللجان الوطنية) أو القطاعية أو من خلال تحديد جهات تنسيق في الوزارات.

٢٣١- ويشمل الدعم الموضوعي لمتابعة المؤتمرات تحليل السياسات، واستحداث الاستراتيجيات، وتخطيط الأعمال وإدراج مسائل مشتركة بين القطاعات في البرامج الإنمائية. ويتم ذلك في أثناء عملية رصد وتقييم حالة متابعة المؤتمرات أو قبلها. ويركز العمل على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وبصفة أقل، المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع.

٢٣٢- والاستنتاج الجلي هو أن التقدم على الصعيد العالمي في متابعة المؤتمرات العالمية لا يزال يرتبط على نحو غير متناسب بإعداد خطط عمل وطنية لمتابعة كل مؤتمر أو اتفاقية بدلا من تنفيذها. وتغطي الخطط سلسلة واسعة من النهج، غير أنها تعاني من بعض النواقص المشتركة التي تبرز من التقارير السنوية التي تركز على النتائج، والمبينة بصفة واضحة في تقرير الفقر لعام ٢٠٠٠، ومنها: (أ) المسائل المتعلقة بملكية العملية، والمنتوج والعمل التالي الذي تقوم به الجهات الوطنية الفاعلة؛ (ب) عدم توقيت المقاصد والأهداف، فعلى سبيل المثال، رغم أن أكثر من ثلاثة أرباع جميع البلدان قد وضعت تقديرات للفقر وأن لأكثر من الثلثين خططا للتخفيف من وطأته، فإن أقل من الثلث وضع أهدافا ترمي إلى القضاء على الفقر المدقع أو التخفيف من الفقر الشامل إلى حد كبير؛ (ج) نهج ضيق أو مستهدف يقلل من أهمية الروابط المشتركة بين القطاعات؛ (د) وهي تتصل بالنقطة الأخيرة، عدم وضوح التعاريف والتطبيقات العملية للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات؛ (هـ) انعدام الروابط بالتخطيط الاقتصادي الكلي، لا سيما الضرائب، وسياسات الاستثمار والإنفاق؛ (و) عدم وجود أطر للرصد يمكن أن تتيح أساسا منهجيا لتقييم التقدم على أساس المؤشرات، والمقاييس والبيانات الوطنية؛ و (ز) وهي تجمع بين جميع النقاط السابقة، عدم إعطاء اهتمام كاف لحسن الإدارة الاقتصادية والسياسية في تحديد القدرات الوطنية التي تعمل على تحويل الخطط إلى تقدم حقيقي نحو الأهداف العالمية. وبالتالي، فليس من المستغرب، أن تكون الأدلة محدودة عن التقدم نحو الانتقال من الخطط المنفردة إلى تنسيقها في إطار التخطيط والعمل الشاملين. ومن هذه الحالات المحدودة عشرة تقارير عن متابعة المؤتمرات في إثيوبيا، تضمنت استراتيجيات وطنية؛ واعتماد استراتيجيات وطنية على أساس المؤتمرات في الأرجنتين؛ وإدماج الشواغل التي أسفر عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في خطط لفائدة المقاطعات الفقيرة في جمهورية إيران الإسلامية؛ وبعض التقدم في إعادة تخصيص اعتمادات الميزانية استرشادا

بقرارات المؤتمرات في بلغاريا، ولبنان، وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ واعتماد تغييرات في تشريعات طاجيكستان، على أساس توصيات المؤتمرات.

٢٣٣- وإلى جانب ما تثيره هذه الاستنتاجات من شكوك بشأن فعالية التدخلات الحالية في المتابعة الموضوعية للمؤتمرات، تثير هذه الاستنتاجات أيضا تساؤلات بشأن كفاءة الربط بين جدول الأعمال العالمي للتنمية والتعاون الإنمائي. وتؤكد الملاحظة المقدمة في آخر تقرير سنوي لمدير البرنامج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2000/11) أنه ''لا يزال هناك فاصل بين نتائج المؤتمرات وما نشأ عنها من التشريعات من جهة، وأهداف برامج المساعدة الإنمائية الفعلية من جهة أخرى''. ويوصي التقرير ببذل جهود لسد هذه الثغرة ولضمان أن تخدم نواتج المؤتمرات الأهداف الأساسية لجميع برامج المساعدة.

ممارسة دور القيادة عن طريق نظام المنسق المقيم في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة

٢٣٤- يرتبط هذا المجال من مجالات الدعم الاستراتيجية باستخدام التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل دعم متجانس ومركز من جانب منظومة الأمم المتحدة للأعمال الوطنية المتعلقة بمتابعة المؤتمرات. وكانت نسبة التقدم التي أبلغت عنها المكاتب لمجال الدعم الاستراتيجي هذا مرتفعة (٧٤ في المائة)؛ ويبرز تفصيل البيانات وتبويبها حسب المناطق أن أداء أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والدول العربية كان أفضل من المتوسط رغم أنها لا تسجل سوى ''بعض التقدم'' (انظر الشكل ١١). وبالمقابل تتسم منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة بنسبة متدنية جدا من التقدم المبلغ عنه، في حين حققت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى نسبة من ''التقدم الهام''.

٢٣٥ -وتبرز البيانات الواردة من مكتب المجموعة الإنمائية، أنه حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ استكملت ١١٤ بلدا من أصل ١٣٥ بلدا من بلدان البرنامج (٨٤ في المائة) التقييمات القطرية المشتركة أو هي متواصلة أو مخطط لها. وتؤكد البيانات أيضا أن أضعف نسبة مئوية من البلدان التي تقوم بإعداد التقييمات القطرية المشتركة (٥٤ في المائة) تقع في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وبسبب الوجود المحدود للأمم المتحدة في بعض البلدان، فإنه لا يتوقع من جميع البلدان أن تعد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن تؤسس بعض البلدان برمجتها مباشرة على نتائج تقييم قطري مشترك. وإلى حد كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، استكملت ١٨ بلدا إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية النموذجي وتخطط ٢٠ بلدا آخر على نحو نشط لهذه العملية أو قامت بالمبادرة إليها أصلا.

الشكل ١١ – الريادة في متابعة المؤتمرات عن طريق نظام المنسق المقيم (عدد البلدان)

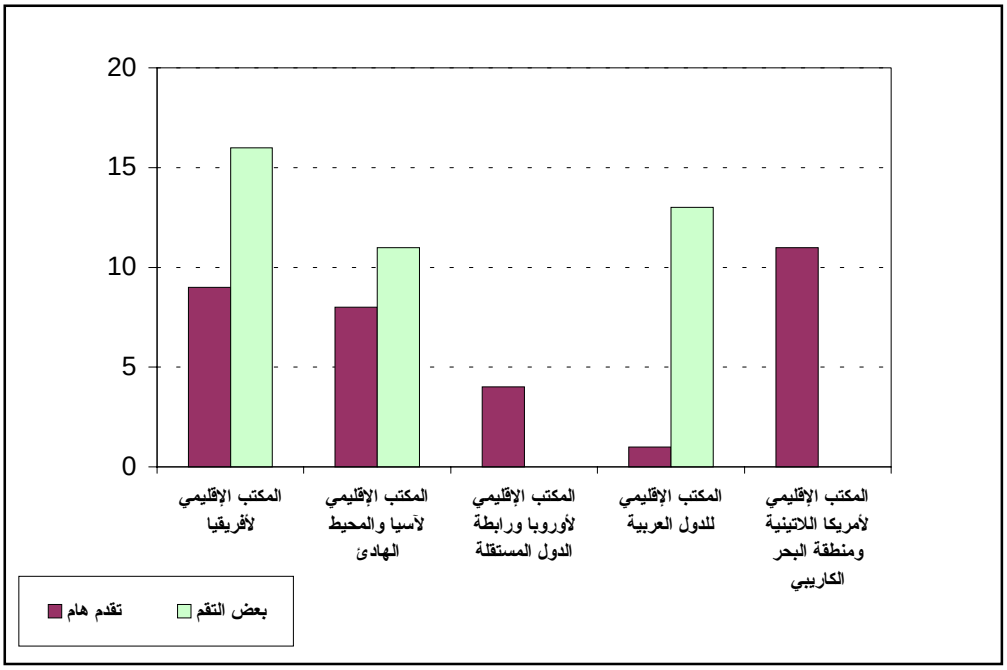

٢٣٦ –وهناك مجموعتان من المسائل التي تتعلق بالتقييم القطري المشترك وبإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تتصل المجموعة الأولى بالنواحي العملية: ففي جميع البلدان تقريبا التي قدمت تقارير في إطار مجال الدعم الاستراتيجي هذا، أنشأ المنسق المقيم/الممثل المقيم والفريق القطري أفرقة مواضيعية بغية (أ) تركيز اهتمام أنشطة منظومة الأمم المتحدة في البلد؛ (ب) المساعدة في متابعة مؤتمرات محددة؛ و (ج) دعم صياغة السياسات والاستراتيجيات القطاعية المطلوبة لإعداد التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وحجم الاستثمار كبير – من ناحية الوقت، والجهود المبذولة والقوى العاملة، إذ يقدر أن هناك ٦٠٠ فريق مواضيعي نشطة في أنحاء العالم. والأمر المعروف بدرجة أقل هو العائدات التي يولدها ذلك الاستثمار. وكما لوحظ في تحليل الهدف ٦، فثمة ما يحمل على الاعتقاد أن تلك العائدات ضعيفة نسبيا بصفة عامة في الوقت الراهن.

٢٣٧– وتتصل المسألة الثانية بالتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصفتهما منتوجات تعزز بصفة هامة إسهام منظومة الأمم المتحدة في التنمية الوطنية. وكما لوحظ في تقرير تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (١٩٩٨) المشترك بين الوكالات، فإن هذه الأداة، التي تناولها باستفاضة التقييم القطري المشترك والمبادئ

التوجيهية العامة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، يتوقع أن تعزز بصفة أفضل التركيز والتوجيه القائم على النتائج في المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، وحفز تعاون أوثق بين الوكالات، والمساعدة على إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، ودعم العمل على الصعيد القطري فيما يتعلق بجدول الأعمال العالمي للتنمية. غير أنه لا يزال من الصعب الوقوف من التقارير السنوية التي تركز على النتائج على مدى استخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتلك الأغراض، وهي فجوة في المعلومات يجب أن تستدرك مستقبلا في التقارير السنوية التي تركز على النتائج.

٢٣٨- وتشير الأدلة القليلة المتاحة، وأغلبها سردية، إلى أنه يجب على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبصفة أوسع، منظومة الأمم المتحدة إيلاء نفس العناية للبعد الكيفي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (بل وإلى إطار التقييم المشترك) التي تولى للبعد الكمي، إن لم تكن أكثر. ويمكن تلخيص الأسباب فيما يلي: (أ) استمرار النظر على الصعيد القطري إلى التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتبارهما مجرد إضافة لعملية بيروقراطية ولدها المقر؛ (ب) ندرة المهارات المطلوبة لتحليل السياسات، وتخطيط الاستراتيجيات ورصدها وتقييمها مما يؤدي إلى درجة غير مرغوب فيها من الاعتماد على الاستعانة بمصادر خارجية؛ (ج) لا تزال هناك حاجة إلى التوجيه بشأن الروابط بين التخطيط والبرمجة الاستراتيجيين فضلا عن تخصيص الموارد؛ (د) استمرار الشكوك حول وجود حوافز لدى الوكالات تدفعها على التعاون الأوثق. ويكمن الخطر في أنه إذا تركت هذه المسائل دون حل، فإنها ستولد شكوكا خطيرة بشأن فعالية إصلاحات الأمم المتحدة عندما يجري تقييم لأثر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (والتقييم القطري المشترك) عام ٢٠٠١، حسبما طلبت الجمعية العامة، في إطار التحضير للاستعراض الشامل القادم للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

الدور القيادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي

٢٣٩- سُجل تقدم كبير على صعيد المنظمة (مجال الدعم الاستراتيجي ٣) في صياغة منظور مشترك للمسائل والعمليات الإنمائية بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وترد فيما يلي النتائج الأساسية، التي تعكس مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو دوره القيادي في المنتديات المشتركة بين الوكالات على نحو نشط:

- **مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية** - مبادئ توجيهية عامة منقحة للتقييم القطري المشترك ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ الاتفاق على جدول زمني

لمواءمة الدورات البرنامجية؛ واتفاق بشأن البرمجة المشتركة؛ اعتماد منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان عناصر أساسية من عناصر الإطار التمويلي المتعدد السنوات؛

- **لجنة التنسيق الإدارية/اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية** – اعتماد المذكرة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية بشأن التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي أتاحت استخدام هاتين الأداتين لكامل منظومة الأمم المتحدة؛ اعتماد المبادئ التوجيهية العامة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بشأن الطريقة التي يعمل بها نظام المنسق المقيم، التي تقدم مجموعة من المبادئ المتفق عليها التي توجه عمل نظام المنسق المقيم؛ والتقدم الهام المحرز نحو إعداد المبادئ التوجيهية العامة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بشأن حقوق الإنسان والمذكرة التوجيهية بشأن بناء القدرات (تمت الموافقة عليها في أوائل عام ٢٠٠٠)؛

- **الفريق العامل المعني بالشراكة، والاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات** – اعتماد المبادئ التوجيهية لخدمات الدعم التنفيذية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، والتي تمثل نهجا جديدا متجانسا نحو سداد نفقات خدمات الدعم التنفيذية التي تقدمها المكاتب القطرية للشركاء في منظومة الأمم المتحدة؛

- **اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات** – استمرار رئاسة الفريق الفرعي المرجعي الذي تتجاوز عضويته عضوية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتشمل إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، والبنك الدولي، ومكتب المجموعة الإنمائية والممثل الخاص للأمين العام المكلف بالأطفال في النزاعات المسلحة وأعضاء آخرين.

المسائل الناشئة

٢٤٠- بصفة عامة، فإن تحليل الهدف الفرعي ١ يطرح سؤالا يأتي في حينه بشأن موضوع متابعة المؤتمرات: هل تقدم الأمم المتحدة إسهاما دائما ذا مغزى في الجهود الوطنية؟ لا تتيح المعلومات المستقاة من المجموعة الأولى من التقارير السنوية التي تركز على النتائج وغيرها من المصادر إلا ردودا غامضة على هذا السؤال، وهو أمر لا ينبغي، نظرا إلى الأولوية التي تمنح لمتابعة المؤتمرات والاستثمارات الهامة في هذا المجال. وفي ذلك إشارة إلى أنه يجب على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبادر، بمفرده

وبالتعاون من هيئات أخرى في إطار عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنة التنسيق الإدارية، إلى إعادة تقييم صريح للنهج الحالية والعمل، إذا استوجبت ذلك الاستنتاجات، على إعادة توجيه المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لمتابعة المؤتمرات. ومن الممكن، حتى في هذه المرحلة المبكرة، تحديد الطريقة التي تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة من استعادة زمام العمل الاستراتيجي بالقيام بما يلي:

- تمكين بلدان البرنامج من اكتساب قدرات تعينها على وضع أهداف وطنية ورصد التقدم على نحو منتظم؛
- التقليل من أهمية إبراز وضع الأهداف الوطنية ورصدها والتركيز على صياغة وتقييم إسهام الأمم المتحدة ذاتها في تحقيق الأهداف العالمية؛
- تجاوز أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقارير القطرية المشتركة في نهج متابعة المؤتمرات؛
- علاج تجزئة متابعة المؤتمرات بتوضيح الآثار العملية للمتابعة المتكاملة، بما فيها الحالات التي تكون فيها الجهود المبذولة بشكل منفرد ذات جدوى.

٢٤١- ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يؤسس بصفة أكثر استراتيجية على نقاط القوة لديه لإتيان التغيير في السياسات وتنمية القدرات التي تساعد على ترجمة جدول الأعمال العالمي للتنمية إلى مبادرات

سادسا - تقديم التقارير المالية

إطار الموارد المتكامل

٢٤٢- يضم إطار الموارد المتكامل الموارد المخصصة للبرنامج، وأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، ودعم البرنامج والتنظيم والإدارة ضمن إطار واحد، مما يسمح بوجود صلة أوضح بالنتائج.

٢٤٣- وإجمالا، تتماشى معظم التقديرات المقدمة مع أهداف إطار التمويل المتعدد السنوات. (وتنبني نفقات البرنامج على ما يتوقع تنفيذه من الأنشطة المقدرة بالنسبة لعام ١٩٩٩، بينما تقدر النفقات المخصصة لدعم البرنامج، والدعم المقدم لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية والتنظيم والإدارة على أساس آخر النفقات المتاحة لعام ١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، تقدم تقديرات ١٩٩٩ بيانات أساسية يقاس عليها التقدم المحرز في مدى بلوغ الأهداف المالية لإطار التمويل المتعدد السنوات خاصة وأن بداية هذا الإطار كانت قد تميزت

بمقدار منخفض أكثر مما كان متوقعا من المساهمات العادية وبلغت حوالي ٦٩٤ مليون دولار.

٢٤٤- ويتعين بصورة أخص إبراز عدد من النقاط من حيث مقارنة نفقات ١٩٩٩ مع توقعات إطار التمويل المتعدد السنوات:

- تقل نفقات البرنامج المقدرة، البالغة ٤٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٩، عن متوسط ما ينفذ سنويا من الأنشطة المقدرة في إطار التمويل المتعدد السنوات، البالغ نحو ٦٦٠ مليون دولار؛

- من جهة أخرى، تقدر النفقات الخاصة بالموارد الأخرى بمبلغ ٣٥٨ ١ مليون دولار في عام ١٩٩٩، وهو ما يقارب المعدل السنوي المتوقع في الإطار المتعدد السنوات، والبالغ ٤٩٢ ١ مليون دولار؛

- الأمر الهام، كما يتبين ذلك من الجدول ١٦، أن أقل البلدان نموا تستفيد بصورة واضحة من أكبر حصة من الموارد العادية، أي حوالي ٦٠ في المائة من المجموع، بينما آلت أكبر حصة من مجموع الموارد إلى بلدان أخرى غير أقل البلدان نموا وشملت مساهمات حكومية من هذه البلدان ذاتها. وبصورة عامة، يتطابق توزيع الموارد العادية وموارد البرنامج الأخرى بين مختلف فئات البلدان في عام ١٩٩٩ مع التوزيع المتوقع في إطار التمويل المتعدد السنوات؛

- يطابق مجمل النفقات المقدرة في عام ١٩٩٩ بالنسبة لميزانية الدعم العادية لفترة السنتين المعدلات السنوية الواردة في إطار التمويل المتعدد السنوات نتيجة لالتزام مدير البرنامج بتحقيق معدل إسمي صفري للنمو. وينطوي الحفاظ على هذه المستويات على إجراء تخفيضات في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وسيشمل جولة جديدة من التخفيضات في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛

- تطابق الإيرادات المقدرة لعام ١٩٩٩ من المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية التقديرات الواردة في فترة إطار التمويل المتعدد السنوات؛

- تقل النفقات المقدرة لعام ١٩٩٩ المخصصة لدعم أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، البالغة ٧٣ مليون دولار، بحوالي ١٠ ملايين دولار عن المعدل السنوي المتوقع في إطار التمويل المتعدد السنوات، وذلك أيضا بسبب انخفاض مستوى عام ١٩٩٩ من المساهمات العادية.

٢٤٥- ومن المهم التأكيد على أن مجمل إطار التمويل المتعدد السنوات يقوم على أساس الربط بين نتائج البرنامج والموارد المالية. لذا من الواضح أن مما يبعث على القلق انخفاض حجم المساهمات العادية في عام ١٩٩٩ أكثر مما كان متوقعا والتوقعات المتواضعة فيما يبدو لعام ٢٠٠٠ والبالغة ٦٨٢ مليون دولار، مقابل هدف إطار التمويل المتعدد السنوات البالغ ٨٠٠ مليون دولار. وينطوي استمرار هذه الحالة على مخاطر تؤثر على تعاون البرنامج الإنمائي مع بلدان البرنامج على نحو ما كان مأمولا في إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٢٤٦- ومن الناحية الجوهرية، يتعين عكس اتجاه الركود الحالي والعمل على تحقيق أهداف المساهمات السنوية المتوقعة في إطار التمويل المتعدد السنوات وهي ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، و ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١، و٠٠٠ ١ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، و ١٠٠ ١ مليون دولار في عام ٢٠٠٣.

ربط النتائج بالموارد

٢٤٧- يهيئ التحليل الوارد في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إطارا يبين الترابط بين النفقات المالية ونتائج البرنامج. ويتم هذا بتقديم النفقات بحسب أهداف الإطار الاستراتيجي للنتائج وأهدافه الفرعية في النص الأساسي من هذه الوثيقة. ويبين الشكل ١٢ المستوى المنخفض للمساهمات وصلته بالموارد المطلوبة على النحو الوارد في إطار التمويل المتعدد السنوات. وإذا استمر هذا الاتجاه على ما هو عليه، قد تكون له فعلا مضاعفات هامة على البرنامج الإنمائي في سعيه نحو تحقيق النتائج المتوخاة.

٢٤٨- وكمتابعة طبيعية لإعداد أول تقرير سنوي يركز على النتائج، ستدخل تحسينات. وقد قرر مدير البرنامج بالفعل تنظيم التصنيف الحالي ضمن هيكل منقح للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ٢٠٠٠.

الشكل ١٢ – التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣: توقعات إطار التمويل المتعدد السنوات مقابل التقديرات الحالية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

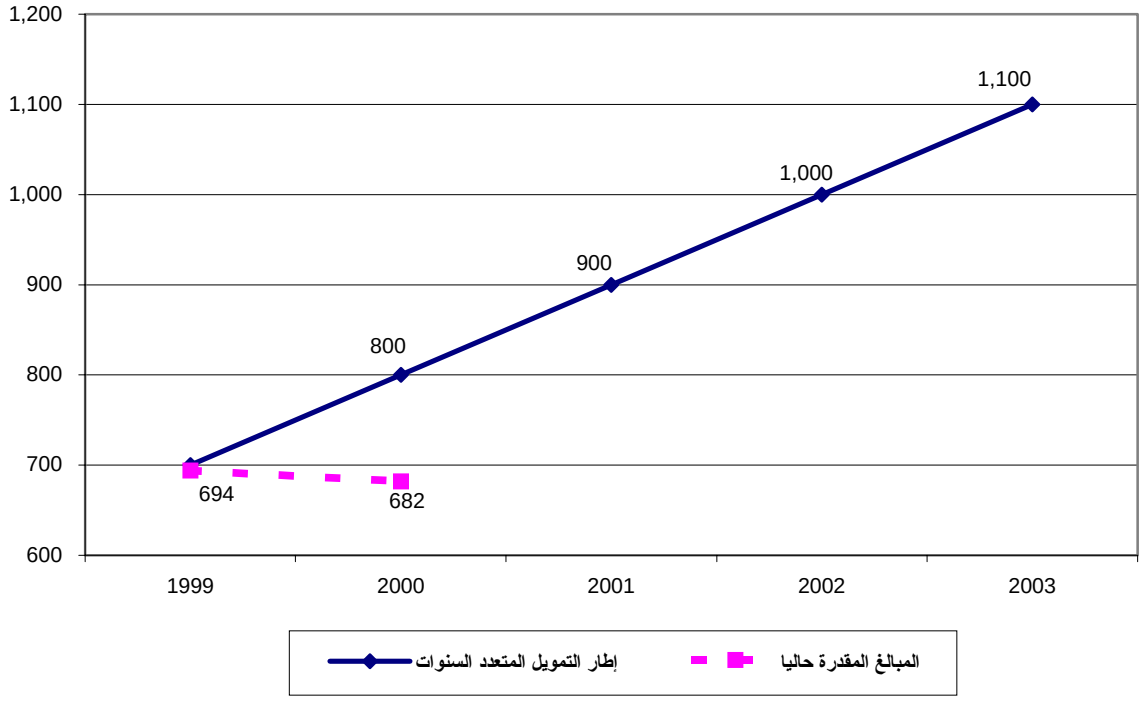

الجدول ١٦

إطار تخصيص الموارد: النفقات المقدرة لعام ١٩٩٩

(بملايين الدولارات)

الفئة	مخصصات البرنامج				دعم البرنامج						التنظيم والإدارة	الدعم المقدم إلى الأمم المتحدة	
		موارد اخرى			الموارد العادية								
	موارد عادية	تقاسم التكاليف مع الحكومات	تقاسم التكاليف والصناديق الاستئمانية	المجموع	المكاتب القطرية	المقر	مساهمة الحكومة في تكلفة المكتب المحلي وإيرادات أخرى	ناقصا خدمات إدارية وتنفيذية	موارد أخرى[هـ]	المجموع	موارد عادية[و]	موارد عادية[ز]	المجموع الكلي
البرنامج (الفقر، والبيئة المؤاتية للتنمية البشرية المستدامة، والبيئة، وقضايا الجنسين، والبرنامج الخاص بالحالات الإنمائية الخاصة)													
المكاتب القطرية، بما في ذلك البلدان التي توجد في حالة أزمة													
أقل البلدان نموا	٢٣٦	٨	١٦١	٤٠٥	٥٧	١٦	٨	٦	٧١	٨١			٤٨٦
البلدان الأخرى	١٥٣	٧٠٥	١٨٥	١ ٠٤٣	٦٦	٩	٢٠	٤	٥٩	١٠٩			١ ١٥٢
البلدان المانحة الصافية	–	١٦٨	٢	١٧٠	٤	صفر[ج]	٢	–	٢	١٢			١٨٢
المجموع الفرعي	٣٨٩	٨٨١	٣٤٨	١ ٦١٩	١٢٧	٢٥	٣٠	١٠	١٣٢	٢٠٢			١ ٨٢٠
بلدان أخرى[ب]	٨٨	١	١٢٩	٢١٧	٢[ب]	صفر[د]	–	٢	٤	١١			٢٢٨
المجموع	**٤٧٧**	**٨٨٢**	**٤٧٧**	**١ ٨٣٦**	**١٢٩**	**٢٥**	**٣٠**	**١٢**	**١٣٦**	**٢١٣**			**٢ ٠٤٩**
المجموع													**٪٩٣,٩**
التنظيم والإدارة											٦٠		٦٠
													٪٢,٧
الدعم المقدم إلى الأمم المتحدة													
دعم البرنامج للمنسق المقيم				–						–		٩	٩
المكاتب القطرية				–						–		٤٧	٤٧
مكتب المجموعة الإنمائية				–						–		١	١
مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات				–						–		٢	٢
متطوعو الأمم المتحدة (صاف)				–						–		١٤	١٤
المجموع	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٧٣**	**٧٣**
المجموع													**٪٣,٤**
المجموع الكلي	**٤٧٧**	**٨٨٢**	**٤٧٧**	**١ ٨٣٦**	**١٢٩**	**٢٥**	**٣٠**	**١٣**	**١٣٧**	**٢١٣**	**٦٠**	**٧٣**	**٢ ١٨٢**
المجموع الكلي													**٪١٠٠**

(أ) يشمل كلا من الموارد العادية وموارد البرنامج الأخرى والبرامج الإقليمية والعالمية وغيرها (التقييم، التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وأمريكا الوسطى، وخدمات دعم التنمية ... إلخ).

(ب) يغطي، بالنسبة لهذه الخانة فقط، الميزانية المتعلقة ببرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

(ج) قدر بمبلغ ٠٠٠ ٤٢٨ دولار، وهو مبلغ قرب إلى الصفر.

(د) قدر مبلغ ٠٠٠ ١٧ دولار، وهو مبلغ قرب إلى الصفر.

(هـ) يشمل الخدمات الإدارية والتنفيذية بمبلغ يناهز ٢٨ مليون ولار، ودعم البرنامج/المكاتب القطرية بمبلغ ٣٧ مليون دولار، ودعم البرنامج/المقر بمبلغ ١٢,٣ مليون دولار.

(و) يستثني التنظيم والإدارة بالنسبة للموارد الأخرى، التي تبلغ قيمتها ٢,٤ مليون دولار.

(ز) لا يعكس أنشطة الموارد الأخرى الخاصة بمكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات ومتطوعي الأمم المتحدة.

سابعا - الخلاصة والخطوات المقبلة

٢٤٩- يتيح التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وإطار التمويل المتعدد السنوات فرصا جديدة بالنسبة للبرنامج الإنمائي. فعن طريق تقديمهما قضية تتسم بقدر أكبر من الإقناع لعموم الناس، إنما يساعدان على إثبات قيمة هذه المنظمة المتعددة الأطراف في مجال مكافحة الفقر على الصعيد العالمي. وبوصفهما وسيلتين أساسيتين للتخطيط والإبلاغ، فهما يساهمان في ترشيد الإدارة الاستراتيجية لشؤون المنظمة. وعن طريق التركيز على القيمة النسبية وتبيان النتائج، فهما يؤثران على مضمون وطبيعة حوار المنظمة مع المجلس التنفيذي وأصحاب المصلحة فيه بصورة عامة.

٢٥٠- ويقدم تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج منظورا تجريبيا لما يجري من نقاش بشأن مؤسسات تقديم المساعدة واهتماماتها. فقد أسفرت عمليات تقييم أجريت مؤخرا فعالية المساعدة عن المطالبة باعتماد استراتيجية ذات أثر عميق، وذلك بتركيز تقديم المساعدة إلى البلدان ذات معدلات الفقر المرتفعة والبيئات السياسية الجيدة. ومع ذلك فالمنطق الأساسي للمساعدة هو مساعدة البلدان على تحسين بيئاتها السياسية. ويمكن للتعاون الإنمائي أن يقوم بدور هام في تشجيع النقاش والأفكار. وللقيام بهذه الأدوار المتعددة، فإن علاقة الوكالات الإنمائية مع الشركاء الوطنيين هي التي لها أكبر الأثر في البيئة السياسية.

٢٥١- ويتمثل التحدي بالنسبة للوكالات الإنمائية في التركيز على البلدان ذات معدلات الفقر المرتفعة والإدراك بأن التعاون الإنمائي، لو تم بعناية، يمكن أن يكون راعيا جيدا للسياسات الجيدة. ويحتمل أن يكون للأمم المتحدة بصورة عامة والبرنامج الإنمائي بصورة خاصة، بوصفه الوكالة الإنمائية للأمم المتحدة بما يحظى به من ثقة وما يتميز به من حياد، وهي مصدر قوته الأساسية، أكبر دور في مساعدة البلدان على وضع سياسات ''جيدة'' وتنفيذها.

٢٥٢- وبالرغم من أن المنهجية المتبعة تظل هي العمل الدؤوب، فإن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ يمثل مصدرا غنيا من البيانات ووسائل النظر التحليلية. ويحدد هذا التقرير مجالات الأداء الجيد والمجالات التي تستوجب اهتماما إداريا مركزا. وعن طريق وضع أساس تجريبي لتحديد أفضل الممارسات والمجالات التي تستوجب وجود هذه الممارسات فيها، يتيح هذا التقرير فرصة للبرنامج الإنمائي للوفاء بوعده في تقديم المعرفة حيثما كانت الحاجة ماسة إليها. ويتيح التقرير إدراكا أكبر لبعض مواطن القوة النسبية للبرنامج الإنمائي وكيفية ارتباطها بالأهداف والأهداف الفرعية لإطار النتائج الاستراتيجي. ويشير التقرير في مواضع عديدة إلى الحاجة إلى تعديل وتبسيط إطار النتائج الاستراتيجي ذاته

بصورة كبيرة. لكـــن الأهم من ذلك أنه يتيح إجراء تحليل مقارن للتقدم المحرز، مما يساهم في الثقافة والممارسات الإدارية الجديدة للبرنامج الإنمائي التي تتماشى مع نظرة مدير البرنامج.

٢٥٣- وبوجود إطار التمويل المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج كدعامتين أساسيتين، يمكن عرض بعض التحديات الإدارية التي تواجهها المنظمة على الشكل التالي.

تعزيز الإدارة الاستراتيجية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥٤- يتمثل التحدي الآن في العمل على أن يكون مفهوم النتائج والإطار الاستراتيجي للنتائج بصورة خاصة هو ما يوجه القرارات الإدارية على صعيد المنظمة برمتها. وعلى الصعيد القطري، يتعين على كل فريق إداري أن يجعل إطاره الاستراتيجي للنتائج يتميز بطابع استراتيجي أكبر، وذلك بالتركيز على عدد محدود من النتائج الأساسية مع تقديم تقارير بشأن التقدم المحرز بالاستناد إلى المؤشرات ذات الصلة. وعلى نحو مماثل، وعلى صعيد المنظمة، ينبغي أن يعكس التحليل الذي تقوم به المكاتب والوحدات الإقليمية، مثل مكتب السياسة الإنمائية ومكتب التقييم، الدروس الأساسية المستفادة من هذه العملية ويعززها.

٢٥٥- وبصورة خاصة، يستوجب اتخاذ رؤية استراتيجية التزاما إداريا قويا بالتحول عن المشاريع التي تنفذ بصورة منعزلة، وعن معالجة الشواغل المحدودة أساسا وعن المشاريع التي لا تتضمن شراكات متينة مع المؤسسات الوطنية وهيئات المجتمع المدني، فضلا عن باقي المانحين.

زيادة التركيز على الأثر المطلوب

٢٥٦ -لا يزال مفهوم الأثر المطلوب جديدا بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتطلب جهدا إضافيا ليصبح جزءا من تصور المنظمة وعملها العادي. وعلى الصعيد القطري، يقتضي ذلك التزاما بالرصد والتقييم المُحكمين للنتائج الرئيسية التي يطلب من البرنامج الإنمائي المساهمة فيها. والواقع أن ذلك ينبغي أن يصبح جزءا من المهام العادية لكل مكتب قطري. ولا يمكن لرصد النتائج أن يكون فعالا إلا عندما يتم بالتشارك مع الآخرين. أما على صعيد المنظمة، فقد يحتاج البرنامج الإنمائي إلى انتقاء عدد محدود من النتائج الرئيسية، النابعة من المؤتمرات العالمية، التي يرغب في الأخذ بزمام المبادرة العالمية فيها والقيام بجهد منسق، لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في ميدان تحقيق الأهداف والمقاصد العالمية، بتعاون مع شركائه الرئيسيين في مجال التنمية.

تعزيز الالتزام بالشراكة

٢٥٧ -مع أن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى إقامة شراكات عامة واستراتيجية مع مؤسسات معينة، فإن المكسب الأكبر قد يكمن في تعزيز شراكات قوية كجزء من التحالفات الوطنية والدولية لدعم تغيير إنمائي محدد. ويجب أن تقوم الشراكة من أجل إحداث أثر مطلوب محدد.

٢٥٨ -إن هذه التوجهات الجديدة المتعلقة بالمساعدة والتقدم الذي حققه البرنامج الإنمائي في مجال الإدارة المرتكزة على النتائج تتيح فرصا جديدة لإقامة حوار في أعمق بين البرنامج الإنمائي وجهاته المؤثرة والشريكة، وخاصة المكتب التنفيذي. وقد تكون هنالك حاجة إلى إعادة النظر في عدد من القضايا، مثل التركيز والوجود الشامل، في نطاق بيئة متجهة نحو النتائج. وكمثال على الوجود الشامل، فإن الانتقال في إطار هدف المساعدة من صرف الأموال إلى نشر المعرفة يغير سياق النقاش. وفي البيئة التي تكون فيها الملكية والشراكة شرطين سابقين لتحقيق النتائج، يصبح الحضور جزءا لا يتجزأ من جهد شامل لخلق المعرفة ونشرها. ويصبح الحضور جزءا لا غنى عنه للتعاون في مجال التنمية. إن التكلفة المنخفضة نسبيا للإبقاء على وجود الذراع التنفيذي للأمم المتحدة في البلدان ذات الدخل المنخفض، كما يتجلى ذلك في وثيقة إطار التمويل المتعدد السنوات، لا تتجاوز مليون دولار في السنة لكل من المانحين الخمسة الرئيسيين للبرنامج الإنمائي.

٢٥٩ -وأخيرا، يجدر التذكير بأن هذا التقرير السنوي الأول المرتكز على النتائج قد جعل المنظمة تخطو خطوة رئيسية إلى الأمام في مجال تنفيذ اتفاق إطار التمويل المتعدد السنوات المبرم مع المجلس التنفيذي في سنة ١٩٩٩. ويمثل هذا التقرير السنوي الأول المرتكز على النتائج، الذي أكمل في ظرف زمني قصير جدا، فرصة سانحة للمنظمة للمضي قدما في تحقيق هدفها المتمثل في أن تتحول إلى مصدر عالمي للتحفيز والمشورة المرتكزين على المعرفة في مجال تنفيذ ولايته المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة وفي تحقيق تقدم ملموس وهام في حياة سكان بلدان البرنامج. كما سوف يتيح الفرصة، عند توفر الموارد الملائمة، لإبراز أهمية الغاية من منظمة متعددة الأطراف والقيمة التي تمثلها في عالم سريع التغير.

المرفق الأول

مذكرة تقنية بشأن المنهجية المتبعة في التقرير السنوي المرتكز على النتائج

أسس المنهجية المتبعة في التقرير السنوي المرتكز على النتائج

١ - يقوم نهج الإدارة المرتكزة على النتائج على محاولة ترمي إلى تحويل التركيز عن المدخلات والأنشطة وتوجيه البرنامج الإنمائي أكثر نحو نتائج التنمية. ويحلل التقرير السنوي المرتكز على النتائج التقدم المحرز من منظور النتائج، وهي نتائج تحدد بوصفها تشمل المحصلة والنواتج التي قدم فيها البرنامج الإنمائي مساهمة ملحوظة وموثوقة. وقد أبلغت المكاتب القطرية عن النتائج عن طريق استخدام التعريفين التاليين للمحلة والنواتج. (يرد شرح هذين التعريفين بالكامل في مذكرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقنية بشأن إطار النتائج، المؤرخة آذار/مارس ١٩٩٩، والتي يمكن الحصول عليها بناء على الطلب من مكتب التقييم).

- **النواتج**: هي المنتجات والخدمات المحددة النابعة من الأنشطة البرنامجية أو غير البرنامجية والتي يكون فيها للمدراء درجة عالية نسبية من التأثير. وهي تتصل أكثر باكتمال الأنشطة (منه بتنفيذها الجاري). وتشمل الأمثلة على ذلك الدراسات وتقارير الخبراء الاستشاريين وتدريب الأفراد.

- **المحصلة**: وتتمثل في التغييرات الفعلية أو المقصود إحداثها في الأوضاع الإنمائية، التي تسعى أنشطة البرنامج الإنمائي إلى دعمها. وتكون هذه التغييرات نتيجة للجهود الجماعية المبذولة من قبل مختلف الجهات الشريكة وهي عموما ليست نتيجة نشاط من إنجاز البرنامج الإنمائي بمفرده. ولذلك فإن السعي إلى التأثير في المحصلة يتوقف بدرجة كبيرة على الشراكات.

٢ - وتعتمد التحليلات الواردة في التقارير السنوية المرتكزة على النتائج الصادرة عن المكاتب القطرية على ثلاثة أصناف للتقدم تتراوح بين إحراز تقدم ملحوظ وإحراز بعض التقدم وعدم حصول أي تغيير، كما هو مبين أدناه. وفي العديد من الحالات، كان يتم اللجوء إلى تصنيف ثنائي يميز بين إحراز التقدم وعدم حصول أي تغيير وذلك يعكس طبيعة المرحلة الابتدائية للتقرير السنوي الحالي.

- **تقدم ملحوظ**: وهو التقدم المبلغ عنه على مستوى المحصلة و/أو التقدم المحرز على مستوى النواتج.

- معدل مرتفع للمشاركة في انتخاب عام (تقدم على مستوى المحصلة)؛ صياغة قانون انتخابي، إنشاء نظام تسجيل الناخبين، تدريب العاملين في مجال الانتخابات (تقدم ملحوظ على مستوى النواتج).

- **بعض التقدم**: عدم وجود تقدم على مستوى المحصلة ولكن إحراز تقدم بشأن بعض النواتج أو أنشطة مهمة قيد التنفيذ.

- عدم تحقق إعادة تخصيص النفقات العامة لصالح الاستثمارات في المجالات الإنسانية ذات الأولوية (عدم إحراز تقدم على مستوى المحصلة)؛

- إعداد التقارير وتنظيم حلقات عمل وتقديم توصيات للحكومة (تقدم ملحوظ على مستوى النواتج)؛

- عدم تعبئة مصادر تمويل جديدة للمبادرات البيئية (عدم حصول تقدم على مستوى المحصلة)؛ تصميم وإقامة ترتيبات تنظيمية متعلقة بإنشاء صندوق استئماني وطني في مرحلة متقدمة (أنشطة هامة قيد التنفيذ).

- **عدم حصول تغيير**: عدم حصول تغيير على مستوى المحصلة وعدم حصول تقدم على مستوى النواتج

- عدم صياغة تشريعات تتعلق بحقوق الملكية صياغة جديدة منسجمة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (عدم حصول تغيير على مستوى المحصلة)؛ إرجاء أنشطة من قبل الشريك الوطني (عدم حصول تقدم على مستوى النواتج)؛

٣ - ينبغي النظر إلى هذه المنهجية بوصفها خطوة تتجاوز التقييم الذاتي لأنها تقتضي الإبلاغ الدقيق في ضوء المؤشرات والتحقق من قبل المكاتب الإقليمية ومكتب سياسات التنمية. وقد استخدمت مؤشرات النتائج التي تشمل النواتج والتقدم المحرز. كما استحدثت المكاتب القطرية مؤشرات خاصة بالبلدان وأدرجتها ضمن وثائق إطار النتائج الاستراتيجي. وقد ساعد ذلك على كفالة قياس التقدم المحرز وفق مؤشرات محددة بوضوح ومتفق عليها، كما ساعد على كشف ادعاءات التقدم التي لا تسند إلى أساس.

التشوهات المحتملة في تحليل النتائج

٤ - إن الطبيعة الابتكارية لمسار ومنهجية التقرير السنوي المرتكز على النتائج والتحديات الملازمة للإدارة المرتكزة على النتائج تعني أن هناك مجالا لوقوع عدد من التشوهات. وقد عولجت بعض هذه الصعوبات في نطاق العملية الحالية وسوف تتقلص الصعوبات الأخرى

بالموازاة مع التقدم في تنقيح المنهجية وتحسينها. وتتعلق أنواع التشوهات الثلاثة الرئيسية التي يمكن أن تؤثر في موثوقية التقييم ودقته بجودة الإبلاغ والأحكام النوعية وتجميع النتائج وتصنيفها.

جودة الإبلاغ

٥ - جودة الإبلاغ في ضوء المؤشرات. أخفقت بعض المكاتب القطرية في إتاحة معلومات حديثة واضحة عن التقدم المحرز في ضوء المؤشرات المختارة، فيما أبلغت أخرى عن التقدم المحرز دونما إشارة إلى المؤشرات. وقد بذلت مساع لتجنب ما قد يتلو ذلك من نقص في الإبلاغ عن التقدم المحرز أو الإفراط فيه، وذلك عن طريق مقارنة تقرير المحصلة والنواتج بالتقرير الوصفي. ومن شأن إجراء مزيد من التنقيح للمنهجية وتعزيز التدريب أن يحسن من اختيار المؤشرات ويقلص من الإبلاغ غير الواضح في ضوء المؤشرات، مما سوف يقود إلى تعزيز موضوعية ودقة تحليل التقرير السنوي المرتكز على النتائج.

٦ - عدم الإبلاغ عن النتائج. تم حل هذه المشكلة جزئيا عن طريق الاستفادة من مختلف التقارير الواردة ضمن كل تقرير من التقارير السنوية المرتكزة على النتائج على حدة والاطلاع على القاعدة المعرفية المتعلقة بالنشاط القطري في إطار المكاتب الإقليمية ومكتب سياسات التنمية. وقد كان من المتوقع حصول درجة معينة من عدم الإبلاغ وذلك يعكس فقط أن إنجاز المحصلة قد لا يتناسب بدقة مع الإبلاغ السنوي عن النتائج. وفي عدد محدود من الحالات، أدى نقص المعلومات الحديثة من المكاتب القطرية في ضوء المحصلة (النواتج والمؤشرات المحددة في إطار الناتج الاستراتيجي) إلى انخفاض المعدل العام للتقدم المحرز عند تجميعه على الصعيد الإقليمي (أو على صعيد الهدف الفرعي والهدف).

٧ - الإطار الزمني للإبلاغ عن النتائج: نظرا لكون العملية في مرحلتها الابتدائية، طلب من المكاتب القطرية الإبلاغ عن نتائج أطر التعاون القطرية التابعة لها، وهذا قد يشمل كذلك نتائج فترة ما قبل سنة ١٩٩٩.

٨ - نسبة النتائج: طبقا لتعريف مفاهيم الإدارة المرتكزة على النتائج، يُنسب تحقيق النواتج عموما للمساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي، بينما كان تقييم البيانات المتعلقة بالمحصلة يتم اعتمادا على قوة روابطها بالنواتج وإتاحة أدلة إضافية في التقرير السنوي المرتكز على النتائج والنظر، حيثما أمكن، في الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في الشراكات. وتتطلب النسبة الدقيقة دقة أكبر في الإبلاغ بشأن شراكات المكاتب القطرية وتستدعي بوجه خاص ربط الشراكات بنتائج محددة على نحو منتظم.

الأحكام النوعية

٩ - الحكم الفني الصادر عن المحللين. ويكون مطلوبا في الحالات المختلف في شأنها لتحديد ما إذا كانت المحصلة والنواتج تمثل تقدما حقيقيا. وقد تؤدي الأحكام القيمية إلى تحريف النتائج، وهو تحد ملازم لمثل تلك العمليات. ومع ذلك، وبما أنه من غير المرجح أن يكون افتراض التشوهات في اتجاه الزيادة أو النقصان، فمن المحتمل أن لا يكون لها سوى تأثير محدود. وقد ساعد استخدام المؤشرات لقياس النتائج والتعاريف الموحدة للتقدم المحرز على تقليص إمكانية التشوهات القائمة على التقييم الذاتي. وعلاوة على ذلك، ساهم تقسيم المحللين إلى مجموعات ثلاثة في توفير درجة معينة من التحقق: فقد كان محللو الفريق الذي يعمل على نطاق البرنامج الإنمائي مسؤولين كلا على حدة عن تقييم التقدم المحرز في منطقة أو منطقتين بالنسبة إلى جميع الأهداف؛ وقام مكتب سياسات التنمية بدراسة التقدم المحرز نحو تحقيق جميع الأهداف في المناطق الخاصة به، وقامت الأفرقة الفرعية المتخصصة بتحليل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الفرعية المختارة التي تعالج شؤون الحكم والفقر ودعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المناطق كافة.

تجميع النتائج وتصنيفها

١٠ - عملية التجميع على مستوى الأهداف الفرعية أو الأهداف. كما هو الشأن بالنسبة لجميع المعدلات، قد يحصل تحريف عند تجميع النتائج، وهو تأثير نقل حدته من خلال تعزيز النتائج الكمية بالتحليل النوعي الدقيق. ومن نتائج ذلك أن محصلة ما قد تكون أكثر أهمية من الأخريات. بيد أن عددا من المحصلات الرئيسية الناجحة المتعلقة بأحد المجالات الاستراتيجية المحددة للدعم في ميدان الحد من الفقر، مثلا، قد يصبح محجوبا بفعل النتائج السلبية المتعلقة بأنشطة أقل أهمية عندما يتم تجميع النتائج لإبراز التقدم العام المحرز على صعيد الأهداف الفرعية أو الأهداف في مجال الحد من الفقر. ويمكن التخفيف جزئيا من حدة هذا التشوه في التحليل النوعي عن طريق تسليط الضوء على النتائج الرئيسية المتحققة في المجالات الرئيسية. كما قد يؤدي التشوه إلى نتائج عكسية، حيث قد يكون المستوى العالي غير الدقيق من التقدم المحرز على مستوى الأهداف ناشئا عن العديد من النجاحات الصغيرة وسط نجاح متواضع في أكثر المجالات أهمية.

١١ - تجميع التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي. يمكن بالطبع استخدام متوسط مستويات التقدم المحرز كوسيلة لخفض التركيز على الأداء العالي أو الضعيف. وقد تحجب النجاحات المتحققة في مجالات هامة في منطقة ما بسبب انعدام التقدم في أنشطة أخرى أكثر عددا ولكنها أقل أهمية. وهنا أيضا يكون حصول العكس ممكنا، حيث تحجب نجاحات ضئيلة

إخفاقات كبيرة. ويستخدم التحليل النوعي الدقيق لإدراج معدلات التقدم المحرز في سياقها المناسب.

١٢ - نطاق النتائج أو طموحها: من الصعب أن يلمس في العرض الكمي للنتائج الطموح التي تسعى المكاتب القطرية جاهدة من أجل تحقيقه. فمن المسائل القابلة للجدل مثلا ان المكاتب القطرية في أمريكا اللاتينية تقوم حاليا بدعم برامج تسيير شؤون الحكم وتتطلع في ذلك إلى تحقيق غاية أكثر طموحا من المتوسط. وهذه الصعوبة الملازمة للعملية تبرز أهمية موازنة عرض النتائج الكمية بالتحليل النوعي.

١٣ - نقص الإبلاغ: تطلب التوجيهات الموجهة إلى المكاتب القطرية إدراج التقدم في البرامج أو مجموعات البرامج ذات الصلة التقدم في مجال واحد لا أكثر. وفيما يسَّر هذا التوجيه وضوح التحليل، فقد أدى إلى خطر نقص الإبلاغ. فمن الممكن على سبيل المثال أن يكون الاتجاه الرئيسي لبرنامج ما واقعا ضمن الهدف المتعلق بالفقر، ولكنه يسفر عن نتائج متواضعة في الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد كانت هنالك محاولة لتفسير ذلك عن طريق إبراز عناصر التحليل الكيفي غير الممثلة تمثيلا كافيا، ولكن القيام بذلك على نحو منهجي قد تعذر في هذا التقرير السنوي الأول المرتكز على النتائج.

عناصر إضافية للمنهجية المستخدمة في التقرير السنوي المرتكز على النتائج

١٤ - يستخدم التقرير السنوي المرتكز على النتائج كذلك مؤشرات محيطية وكذلك مؤشرات للنتائج والناتج. فالمؤشرات الأولى، المصممة لاستكمال صورة البرنامج الإنمائي، يتمخض عنها وصف للسياق القطري والإقليمي. وقد كانت هناك محاولة لجمع مؤشرات محيطية عن القضاء على الفقر وسبل العيش المستدامة والبيئة والمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة والحالات الإنمائية الخاصة، ولكن حالت الكمية المحدودة للبيانات في عدد من المجالات دون إعداد قاعدة شاملة. و لم يحدد بعد ما إذا كانت القائمة الحالية تحتاج إلى مراجعة وما إذا كان من الممكن المضي في استخدام تقارير التنمية البشرية الوطنية بوصفها مصدرا للبيانات المحيطية.

١٥ - مؤشرات المحصلة مؤشرات المنظمة وهي عنصر آخر في تحليل التقرير السنوي المرتكز على النتائج. وتعد المؤشرات على نطاق المنظمة محاولة أولى لقياس الأداء المؤسسي في البرنامج الإنمائي. وهي تنقسم تقريبا إلى نوعين اثنين هما: (أ) المؤشرات التي تعكس التقدم المحرز نحو تحقيق محصلة عامة محددة في نطاق أهداف محددة؛ و (ب) المؤشرات التي تبرز عدد البلدان التي بلغت أهدافها في نطاق مجال استراتيجي محدد للدعم.

١٦ - مؤشرات النواتج/المحصلة على الصعيد القطري وتعتبر عنصرا رئيسيا في تقييم التقدم المحرز في ضوء المحصلة المنشودة. وبشكل عام، فإن مؤشرات النواتج تقيس كمية (وأحيانا نوعية) السلع والخدمات المنتجة أو المقدمة عن طريق استخدام المدخلات. أما مؤشرات المحصلة فتقيس التقدم المحرز نحو بلوغ التغيير المرغوب في حالة إنمائية ما.

١٧ - ويشمل تحليل التقرير السنوي المرتكز على النتائج تقييم ما إذا كانت النتائج تعكس أي تغير منتظم في فئة الدخل القطرية. وعندما تكون الاختلافات كبيرة ويسمح بذلك الوقت، يتم عرض التغيير في النتائج حسب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وفيما يلي تعريف للفئات الرئيسية الأربعة للبلدان المستخدمة استنادا إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥:

- أقل البلدان نموا: تحدد هذه البلدان حسب معايير تشمل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (متوسط ٣ سنوات للفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ بدولارات الولايات المتحدة وبسعر الصرف الرسمي)، والزيادة المادية في نوعية مؤشر الحياة، ومؤشر التنويع الاقتصادي ومجموع السكان؛
- البلدان المنخفضة الدخل: لا يزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة؛
- البلدان المتوسطة الدخل: يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا ولكنه يقل عن ٧٠٠ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛
- البلدان المساهمة الصافية: يكون فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٧٠٠ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة على الأقل.

المرفق الثاني
المؤشرات المحيطية

١ - تمثل المؤشرات المحيطية محاولة أولى لاستخلاص البيانات بطريقة منتظمة. وتدعو الحاجة إلى مزيد من العمل لسد الثغرات الإحصائية.

أولا - الفقر

٢ - يعاني أكثر من ربع السكان في البلدان النامية من الفقر. وتوجد أعلى معدلات كل من فقر الدخل والفقر البشري في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، ويليهما شرق آسيا وجنوب شرقها والمحيط الهادئ، ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ثم الدول العربية. ومن أهم دواعي القلق أن الفقر يزداد في أفريقيا جنوب الصحراء من حيث النسبة والأعداد المطلقة على حد سواء. وقد حدث أكبر انخفاض في مستويات الفقر خلال الثمانينات وأوائل التسعينات في شرق آسيا وجنوب شرقها، على الرغم من أن هذا التقدم قد توقف بل تراجع أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية. ويتسم التقدم المحرز في مجال الحد من فقر الدخل والفقر البشري بعدم الاستمرارية والتفاوت.

٣ - ويشكل تقدير مستوى الفقر الخطوة الأولى في سبيل محاربته.ومن أصل ١٤٠ بلدا، توجد لدى ٢٩ في المائة منها خطط محددة وقائمة بذاتها لمكافحة الفقر، بينما أدمجت ٤٠ في المائة أخرى مكافحة الفقر بشكل صريح في تخطيطها الوطني. والمنطقة التي يوجد فيها أكبر عدد من البلدان التي لديها شكل من أشكال خطط مكافحة الفقر هي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨١ في المائة)، تليها أفريقيا جنوب الصحراء (٧٣ في المائة)، ثم آسيا والمحيط الهادئ (٧١ في المائة).

٤ - وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، ارتفعت معدلات محو أمية البالغين من ٤٣ في المائة في عام ١٩٧١ إلى ٧١ في المائة في عام ١٩٩٩. وشهدت الدول العربية أسرع الارتفاعات وحدث نفس الشيء في شرق آسيا وجنوب شرقها، حيث ارتفعت معدلات محو الأمية من ٣٠ إلى ٥٨ في المائة ومن ٥٨ إلى ٨٣ في المائة على التوالي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٩. وسجل جنوب آسيا أبطأ تحسن، من ٣٢ في المائة في ١٩٧٠ إلى ٥٢ في المائة في ١٩٩٩.

٥ - وانخفضت نسبة الأطفال ناقصي الوزن في البلدان النامية من ٤١ إلى ٢٢ في المائة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠-١٩٩٦. وفي الدول العربية يعاني حوالي ١٩ في المائة من الأطفال دون الخامسة من نقص الوزن، بينما تبلغ النسبة في جنوب آسيا ٤٨ في المائة. ويمتاز شرق آسيا بأقل معدل للأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة، وهو ١٦ في المائة.

٦ - وبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٩، انخفضت نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على ماء مأمون من ٥٩ إلى ٢٧ في المائة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء لا يزال ٥٠ في المائة من السكان لا يحصلون على مياه مأمونة، بالمقارنة مع ١٠ في المائة في شرق آسيا (باستثناء الصين).

٧ - وقد حصل تحسن كبير في العناية الصحية في العقود الثلاثة الماضية، واستنادا إلى الأرقام عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، يصل حوالي ٨٠ في المائة من الناس في البلدان النامية الآن إلى الخدمات الصحية، على الرغم من أن ما يقرب من ٥٠ في المائة من الناس في أفريقيا جنوب الصحراء لا يصلون إلى هذه الخدمات.

٨ - ويعيش أكثر من مليار شخص في البلدان النامية دون موئل أو مسكن مناسب. وكثيرا ما يرتبط سوء الإسكان بسوء الإصحاح. وبالنسبة للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، كان ٦٣ في المائة من الناس في البلدان النامية بدون وسائل إصحاح.

٩ - وتعيش الأغلبية الساحقة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم النامي، حيث يبلغون حوالي ٩٠ في المائة من المجموع العالمي. وسوف تزداد هذه النسبة بفعل ارتفاع معدل العدوى في الدول التي يؤدي فيها الفقر وضعف الأنظمة الصحية ونقص الموارد للوقاية والعلاج إلى تفاقم انتشار الفيروس. وتستمر أفريقيا جنوب الصحراء في تحمل أكبر عبء من فيروس نقص المناعة والإيدز، حيث يوجد فيها ما يقرب من ٧٠ في المائة من حملة الفيروس في العالم.

الجدول ١

الموقف من التخطيط الوطني لمكافحة الفقر حسب المنطقة

	الموقف من التخطيط الوطني لمحاربة الفقر	المعدلات المستهدفة للفقر الشديد أو الفقر الشامل (في المائة)
الدول العربية	خطط مستقلة: ٤ خطط ضمنية: ٥	ذات الأهداف: ١
الإجمالي لآسيا والمحيط الهادئ	خطط مستقلة: ٧ خطط ضمنية: ١٠	ذات الأهداف: ١٢
الإجمالي لأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	خطط مستقلة: ٤ خطط ضمنية: ١٣	ذات الأهداف: ٤
الإجمالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	خطط مستقلة: ٧ خطط ضمنية: ١٤	ذات الأهداف: ٧
الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء	خطط مستقلة: ١٩ خطط ضمنية: ١٤	ذات الأهداف: ١٩

عدد البلدان التي شملها المسح التي لديها خطط لمكافحة الفقر: ٤١

عدد البلدان التي شملها المسح التي حددت أهدافا لمكافحة الفقر: ٤٣

(أ) إن عبارة ''خطط مستقلة'' تشير إلى البلدان التي اعتمدت استراتيجية للتنمية الوطنية تركز بالتحديد على التخفيف من الفقر؛ أما عبارة ''خطط ضمنية'' فتشير إلى البلدان التي لديها استراتيجية وطنية للتنمية تضم تركيزا على التخفيف من الفقر.

الجدول ٢

مؤشر الفقر البشري حسب المناطق

	معدل محو أمية البالغين (في المائة) ١٩٩٧	مؤشر الفقر البشري (في المائة) ١٩٩٧	الأشخاص غير المتوقع أن يبلغوا سن الـ ٤٠ (كنسبة مئوية من السكان)	نسبة السكان غير الحاصلين على مياه مأمونة (في المائة) ١٩٩٠-١٩٩٧[أ]	نسبة السكان غير الحاصلين على الإصحاح (في المائة) ١٩٩٠-١٩٩٧[أ]	الأطفال ناقصو الوزن دون سن الخامسة (في المائة) ١٩٩٠-١٩٩٧[أ]
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٨,٥	٤٠,٦	٣٤,٦	٥٠	٥٦	٣٢
الدول العربية	٥٨,٦	٣٢,٤	١٣,١	١٨	٢٩	١٩
شرق آسيا	٨٣,٤	١٩	٧,٨	٣٢	٧٣	١٦
شرق آسيا (باستثناء الصين)	٩٦,١	٠٠	٤,٧	١٠	١	٠٠
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٨٧,٩	٢٥	١٢,٤	٣١	٤١	٣٤
جنوب آسيا	٥٢,٢	٣٦,٦	١٦,١	١٨	٦٤	٤٨
جنوب آسيا (باستثناء الهند)	٤٨,٤	٣٨,٦	١٦,١	١٥	٤٦	٣٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٨٧,٢	١٤,٥	٩,٩	٢٢	٢٩	١٠
شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٩٨,٧	٠٠	٨,٣	٠٠	٠٠	٠٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩.

(أ)تتعلق البيانات بآخر سنة تتوفر عنها بيانات.

الجدول ٣

انتشار فيروس نقص المناعة البشري (بالنسبة المئوية)

أفريقيا جنوب الصحراء	٧,٤	شمال أفريقيا والشرق الأوسط	٠,١
منطقة البحر الكاريبي	١,٩	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	٠,٠٧
جنوب وجنوب شرق آسيا	٠,٦	شرق آسيا والمحيط الهادئ	٠,٠٦
أمريكا اللاتينية	٠,٥		

ثانيا – البيئة

١٠ – هناك الآن أدلة دامغة على تدهور نوعية البيئة العالمية وعلى أن الانخفاض في القدرة الإنتاجية للأنظمة الإيكولوجية الأساسية في العالم يشكل عقبة خطيرة أمام جهود الحد من

الفقر البشري. ونظرا لأن الفقر المزمن هو في نفس الوقت نتيجة وسبب لتدهور البيئة، فإن الأعمال الهادفة إلى القضاء على الفقر بشكل مستدام ينبغي أن ترتبط ارتباطا وثيقا بحماية الموارد الأساسية التي يعتمد عليها فقراء العالم وتجديدها. ويلحق الاستهلاك المفرط لأقلية من سكان العالم ذات الدخل المرتفع أضرارا جسيمة بالبيئة العالمية. ومن أجل استدامة التنمية البشرية لا بد من القيام بإجراءات منسقة لمعالجة هاتين المجموعتين من العوامل.

١١ - ويعاني حاليا حوالي ١٨ في المائة من سكان البلدان النامية (٧٩٠ مليونا) من سوء التغذية المزمن، ولا يستطيعون الحصول على العدد الكافي من السعرات لضمان حياة منتجة. وليس انخفاض الإنتاج والدخل بين الفقراء السبب الوحيد لذلك. بل تساهم ظروف العيش غير الصحية وتدهور الحالة الصحية بشكل كبير في سوء التغذية حيث إن ١٧ في المائة من سكان العالم لا يحصلون على المياه المأمونة و ٤٠ في المائة ليست لديهم وسائل إصحاح. وبشكل عام فإن جميع هذه الفئات المعرضة هي من الفقراء في البلدان النامية.

١٢ - وقد اضطرت الأسر المعيشية الريفية الفقيرة في معظم البلدان ذات الدخل المنخفض إلى التوسع داخل الأراضي الحدية الإنتاج أو إلى استغلال الأراضي المتاحة لها باستخدام أساليب غير مستدامة لإدارة الأراضي، سعيا لسد الحاجات الأساسية، ولكن دون التمكن من زيادة الإنتاج. ويؤثر تآكل التربة الجامح حاليا على ما يبلغ ٦٥ في المائة من الأراضي الزراعية في العالم، وتؤثر جميع أنواع تدهور التربة حاليا على ١٥ في المائة من اليابسة في العالم، مما يخفض الإنتاج في معظم الأنظمة الإيكولوجية الزراعية.

١٣ - وقد ساهم اعتماد قسط كبير من فقراء العالم على حرق الحطب كمصدر للطاقة مساهمة كبيرة في عمليات تدهور البيئة حيث تستمر الأعداد المثيرة للقلق من السكان المحرومين من موارد الطاقة الحديثة في الازدياد. و ٣٣ في المائة من سكان العالم محرومون من خدمات الطاقة الحديثة، وقد بقيت هذه النسبة ثابتة بشكل أساسي خلال العقدين الماضيين. ويستمر اجتثاث الحراج في تقليص غابات العالم، حيث ارتفعت معدلات اجتثاث الحراج في كثير من البلدان بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ ولحقت أكبر الأضرار بالمناطق الاستوائية. ويشكل اجتثاث الحراج أهم أسباب انخفاض التنوع البيولوجي.

١٤ - ويقدر أن ما يبلغ مليونا من أجناس النباتات والحيوانات قد اندثرت بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩٠ اعتبر ٠٠٠ ٤٣ نوع من الأنواع الحيوانية وحدها مهددة بالانقراض. وقد حدثت هذه الخسائر في جميع أنظمة العالم الإيكولوجية الأساسية تقريبا. فمثلا اختفى ما يزيد على ٥٠ في المائة من مناطق المنغروف الأصلية في كثير من البلدان؛

وتقلصت مناطق الأراضي الرطبة بحوالي النصف؛ وكذلك تقلصت المروج بما يزيد على ٩٠ في المائة في بعض المناطق.

١٥ - وتتعرض الأنظمة البحرية كذلك للضغط. وحوالي ٥٨ في المائة من شعاب العالم المرجانية مهددة بالانقراض، و ٢٥ في المائة من أهم الثروات السمكية في بحار العالم استُهلكت أو أُفرط في جنيها أو هي في مرحلة الاسترجاع. وهناك ٤٤ في المائة أخرى بلغ الصيد فيها حده الأقصى بيولوجيا، وبالتالي فهي معرضة للنضوب. ولهذه الاتجاهات عواقب خطيرة بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على صيد الكفاف والذين تدنى استهلاكهم للبروتينات لدرجة خطرة. وكذلك أفرطت البشرية في استغلال كثير من الأنظمة الإيكولوجية في المياه العذبة والشواطئ لأقصى قدراتها، مما نتج عنه تدهور في نوعية المياه. وتتدهور نوعية المياه مباشرة بفعل التلوث الكيميائي أو بالمواد المغذية، وبطريقة غير مباشرة عندما تنخفض قدرة الأنظمة الإيكولوجية على تنقية المياه أو عندما تؤدي التغيرات في استعمال الأرض إلى زيادة تآكل التربة، وتحدث هذه التطورات بشكل متسارع في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

١٦ - وأخيرا فإن أنماط التنمية التي لا تتسم بالكفاءة، والاستهلاك المفرط في الدول ذات الدخل المرتفع يسببان تغيرات في الجو تسهم بشكل كبير في الاحترار العالمي واستنفاد طبقة الأوزون. والاستخدام العالمي للطاقة، الذي زاد بما يقرب من ٧٠ في المائة منذ عام ١٩٧١، يُتوقع أن يزيد بمقدار ٢ في المائة سنويا خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة قدرها ٥٠ في المائة في مستويات انبعاث غازات الدفيئة بالمقارنة مع مستواها الحالي، إلا إذا بُذلت جهود منسقة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة والتخلص تدريجيا من الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويسبب التغير في المناخ العالمي بدوره تغيرات مدمرة محتملة في توزيع الأنظمة الإيكولوجية وإنتاجيتها. ومرة أخرى سيكون الفقراء في الدول النامية أقل الناس قدرة على حماية مصادر رزقهم عن طريق استراتيجيات التكيف وتخفيف وطأة التغيرات.

الجدول ٤

التقديرات العالمية للمؤشرات المحيطية

المؤشرات	الاحصاءات	معدل التغير السنوي (في المائة)
١- انبعاثات غازات الدفيئة (بالأطنان) (منسوبة إلى الناتج المحلي الاجمالي) (مبدأ ''الملوث يدفع'')	٠,٢١ طن من الكربون لكل ألف دولار من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٩ ٠,١٧ طن من الكربون لكل ألف دولار حسب مبدأ ''الملوث يدفع'' لعام ١٩٩٧	+ ٢ - ٣ في المائة
٢- النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الطاقة الحديثة	٦٧ في المائة مستفيدون	ثابتة خلال السنوات العشرين الماضية
٣- استهلاك المواد المستنفدة للأوزون (أطنان).	٠٠٠ ٢١١ طن من المواد المستنفدة للأوزون في عام ١٩٩٧	- ١٠ في المائة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠
٤- عدد الأنواع المهددة أو المعرضة للانقراض أو المنقرضة	ما يبلغ مليونا من الأنواع النباتية والحيوانية انقرضت بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٠؛ و٠٠٠ ٤٣ نوع من الحيوانات تعتبر مهددة بالانقراض في ١٩٩٠	+ ٠,٣ في المائة من الأنواع المنقرضة
٥- النسبة المئوية للبابسة المحمية وخاصة الأراضي الرطبة والمناطق الشاطئية	غير معروفة	غير معروف
٦- النسبة المئوية لاجمالي الأرض والسكان المتضررين من التصحر/التدهور	٤٠ في المائة من اليابسة في العالم؛ ٣٧ في المائة من سكان العالم	غير معروف
٧- النسبة المئوية لاجمالي السكان الحاصلين على المياه المأمونة والاصحاح	٨٣ في المائة حاصلون على مياه مأمونة؛ ٦٠ في المائة يحصلون على الإصحاح	غير معروف
٨- النسبة المئوية للشواطئ المؤهلة لمركز الخطة الزرقاء	غير معروفة	غير معروف
٩- النسبة المئوية لاجمالي السكان المتضررين من سوء التغذية	١٤ في المائة من سكان العالم عانوا من سوء التغذية المزمن بين ١٩٩٥ و ١٩٩٧؛ ٢ في المائة من سكان البلدان الصناعية بين ١٩٩٥ و ١٩٩٧؛ ١٨ في المائة من سكان البلدان النامية بين ١٩٩٥ و ١٩٩٧؛	١ في المائة نقص سنوي في عدد المعانين من سوء التغذية في البلدان النامية من ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٩٩٥-١٩٩٧
١٠- المساحة (كلم٢) المغطاة بالغابات	٨٢٠ ٥٤٣ ٣٤ كلم٢	زيادة سنوية قدرها ٠,٣ في المائة في مساحة الغابات المزالة
١١- نسبة الإنفاق الوطني والدولي على التنمية الخاضع لتقييم منتظم للآثار البيئية	غير معروفة	غير معروف
١٢- نسبة خطط التنمية القطاعية الوطنية التي تدمج فعلا الاهتمامات البيئية الموضوعية	غير معروفة	غير معروف

ثالثا – نوع الجنس

١٧ – البرنامج القطري الوحيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أنجز أهدافه في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (وفقا للاحصاءات المتعلقة بالمقاعد في البرلمان والنسبة في التعليم الثانوي وتسجيل البنات في التعليم الثانوي ونصيب المرأة من الأعمال بأجر في القطاعات غير الزراعية) هو برنامج جنوب أفريقيا. ويعرض الجدول ٥ التفاصيل حسب المنطقة ومستوى التنمية.

١٨ – ويبين الجدول ٥ ترتيب الدول حسب المنطقة فيما يتعلق بمؤشر التنمية الجنسانية/ مقياس تمكين المرأة.

الجدول ٥

مؤشر التنمية الجنسانية/مقياس تمكين المرأة

مؤشر التنمية الجنسانية، ١٩٩٩

	مؤشر التنمية الجنسانية عدد البلدان	مقياس تمكين المرأة عدد البلدان
البلدان ذات المستوى العالي للتنمية البشرية		
أفريقيا		٢
الدول العربية	٤	٤
آسيا	٤	٣
منطقة البحر الكاريبي	٣	٣
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة البلدان المستقلة	٢	٣
أمريكا اللاتينية	٣	
المحيط الهادئ		
البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية		
أفريقيا	١٦	١٧
الدول العربية	١٢	١١
آسيا	١٣	١٣
منطقة البحر الكاريبي	٩	٩
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة البلدان المستقلة	٢٤	٢١
أمريكا اللاتينية	١٥	١٤
المحيط الهادئ	٥	٥
البلدان ذات المستوى المتدني للتنمية البشرية		

	مؤشر التنمية الجنسانية عدد البلدان	مقياس تمكين المرأة عدد البلدان
أفريقيا	٢٨	٢٦
الدول العربية	١	٢
آسيا	٤	٤
منطقة البحر الكاريبي	١	١
أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة البلدان المستقلة		
أمريكا اللاتينية		
المحيط الهادئ		

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

ألف – نسبة البنين إلى البنات في التعليم الثانوي

١٩ – في عام ١٩٩٧ حققت ٨٢ من أصل ١٧٤ بلدا هدف المساواة بين الجنسين. ويتمثل ذلك الهدف في معدل تسجيل للبنات يبلغ ٩٥ في المائة أو أكثر. وعلى الصعيد الإقليمي، بالنسبة للدول التي تتوفر بيانات عنها، لم تتدهور الحالة في أفريقيا الشمالية، ولكن ٣٠ في المائة من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء شهدت تدهورا؛ وكذلك ٢٣ في المائة من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحدثت أسوأ حالة تدهور– ٦٧ في المائة– في بلدان رابطة البلدان المستقلة، كما حدث تدهور بنسبة ٦٤ في دول آسيا الوسطى والغربية.

باء – نصيب المرأة من الأعمال بأجر في القطاعات غير الزراعية

٢٠ – في أغلب الدول التي تتوفر عنها معلومات، ارتفع نصيب المرأة أو بقي على حاله. وفيما يختص بالنشاط الاقتصادي للإناث، تميزت آسيا الشرقية بأعلى النسب المئوية الإقليمية (٥٥,١ في المائة)، تليها أوروبا الشرقية (٤٥,٦ في المائة)، وهي نسب أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان النامية ككل (٣٩,٣ في المائة) وأعلى حتى مما هي عليه في البلدان الصناعية (٤١,٩ في المائة).

٢١ – وقد حققت سري لانكا أكبر قدر من التقدم، حيث ارتفع نصيب المرأة من ٢٤ إلى ٤٤ في المائة، فوصل إلى مستوى البلدان الصناعية. وفي أغلب دول الشرق الأوسط، تظل مستويات العمالة منخفضة جدا، رغم أن إسهام المرأة في القوة العاملة ارتفع من ٢٢ إلى ٢٧ في المائة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٥، وربما استمر في الارتفاع بعد ذلك. وبالنسبة للدول التي

تتوفر عنها معلومات، تشير الأرقام إلى زيادة صافية في نصيب المرأة من الأعمال بأجر في القطاعات غير الزراعية بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، وذلك في :

١٢ دولة في أفريقيا الشمالية وجنوب الصحراء؛

٦ دول في آسيا الوسطى والغربية؛

١٢ دولة في آسيا والمحيط الهادئ؛

١٠ دول في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٨ دول في أوروبا الشرقية.

جيم – النسبة المئوية للمقاعد التي تحتلها النساء في الحكومة الوطنية بما فيها البرلمان

٢٢ – في المناطق التي تتوفر عنها معلومات أكثر دقة، حققت أغلبية بلدان برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقدما ملحوظا، وزادت فيها نسبة النساء أعضاء البرلمان. وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ تقدما ملحوظا بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٠؛ وشهد عشرون بلدا من أصل ٢٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدما، كما حدث نفس الشيء في ثلثي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و لم يزد عدد عضوات البرلمان إلا في بلدين من بلدان شمال أفريقيا، بينما كانت أوروبا الشرقية المنطقة الوحيدة التي حدث فيها انخفاض في نصيب المرأة (من ٣٠ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٠ إلى ٤ – ٨ في المائة في عام ١٩٩٣) ويمس الانخفاض جميع البلدان في المنطقة. وقد ارتفعت المعدلات في أوروبا الشرقية من ١٠ إلى ١٢ في المائة، حيث شهدت البوسنة والهرسك أكبر ارتفاع، بلغ ٢٥ في المائة. وفي الأغلب يحدث انخفاض في عدد العضوات في المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ، بينما تحدث زيادة في مجالس النواب.

المتوسطات الاقليمية لعدد النساء في البرلمان

	مجلس واحد أو مجلس النواب		المجلس الأعلى أو مجلس الشيوخ		المجلسان معا	
	١٩٩٩	١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٥	١٩٩٩	١٩٩٥
دول الشمال الأوربي	٣٨,٨ في المائة		---		٣٨,٨ في المائة	
البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها بلدان الشمال الأوربي	١٥,٦ في المائة	١٣,٢	١٤,١ في المائة	٨,٧	١٥,٣ في المائة	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٥,٤ في المائة	١٢,٧	١٤,٨ في المائة	١١,٧	١٥,٣ في المائة	
آسيا	١٤,٧في المائة	١٣,٢	١٤,٢ في المائة	٨,٦	١٤,٧ في المائة	
البلدان الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون، باستثناء بلدان الشمال الأوربي	١٣,٣ في المائة		١٤,١ في المائة		١٣,٥ في المائة	
أفريقيا شمال الصحراء	١١,٣في المائة	٩,٨	١٣,٦ في المائة	١٤,٦	١١,٥ في المائة	
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	١١,٣في المائة	٦,٣	٢٥,٤ في المائة	١٥,٣	١٣,٣ في المائة	
الدول العربية	٣,٧ في المائة	٤,٣	٢,٥ في المائة	٢,١	٣,٥ في المائة	

٢٣ - وعلى مستوي مجلس الوزراء، تضاعف عدد الوزيرات في العالم خلال العقد الماضي. وحققت النساء ''الكتلة الحرجة'' التي قدرها ٣٠ في المائة على المستوى الوزاري في اثنين من بلدان برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهما بربادوس وسيشيل.

٢٤ - واضافة إلى ذلك حققت النساء نسبة ٢٠-٢٩ في المائة على المستوى الوزاري في ثلاثة بلدان في منطقة البحر الكاريبي (غرينادا، وهايتي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين). ولم يشهد جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية سوى تقدم طفيف في هذا المجال، حيث تقل نسبة النساء في البرلمان عن ٥ في المائة.

دال - دليل الفقر البشري (مصنفا حسب نوع الجنس)

٢٥ - لا تتوافر معلومات عن نسبة الفقر الجنساني إلا عن عدد قليل من البلدان، وتدل هذه المعلومات على أن تأنيث الفقر موجود في ١٢ من أصل ١٥ دولة نامية تتوافر عنها معلومات. ودليل تأنيث الفقر عبارة عن عدد النساء لكل ١٠٠ رجل في أوساط السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أو الذين يشكلون الخُمس الأفقر من السكان. وفي ١٢ من أصل ١٥ دولة نامية؛ وكذلك في ٥ من أصل ٨ دول متقدمة النمو تتوافر عنها معلومات، يعيش أكثر من ٦٠ في المائة من النساء تحت خط الفقر أو يمثلن ٦٠ في المائة من الخُمس الأفقر للسكان.

المرفق الثالث

إطار النتائج الاستراتيجية المنقح

١ - يحل إطار النتائج الاستراتيجية المنقح محل إطار النتائج الاستراتيجية الأصلي الوارد في الوثيقة DP/1999/CRP.12. وسيتبع تنقيح إطار النتائج الاستراتيجية نهجا يتكون من شقين ويجمع بين الأدلة التجريبية ويتيح إعادة تنظيم توجهات المنظمة على نحو أكثر دقة. وتمثل التنقيحات الواردة أدناه الجزء الأول من هذه العملية. وهي تستند إلى الأدلة التجريبية المستمدة من تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وتتضمن بعض توجهات السياسة العامة التي أبرزتها الخطط الاستشرافية التي أعدها مدير البرنامج لفترة السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وقدمت إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٢ - وسيُجرى الجزء الثاني من هذه العملية بمشاركة واسعة النطاق من قبل المكاتب القطرية تُفضي إلى مزيد من التنقيح لإطار النتائج الاستراتيجية وإلى بلورته كوسيلة إدارية يستعين بها الممارسون.

٣ - وتتكون التعديلات الحالية مما يلي بصفة أساسية:

- تجميع وترشيد مجالات الدعم الاستراتيجية داخل الفئات وفيما بينها عندما يكون إطار النتائج الاستراتيجية الأولي مُسهبا.
- استبعاد أو إعادة صياغة بعض ميادين الدعم الاستراتيجية. وقد حذفت بعض العناصر بصفة أساسية في الحالات التي لم تبلغ فيها المكاتب القطرية عن نتائج أو أبلغت عن نتائج قليلة العدد. وقد كان الباعث على إعادة صياغة مجالات الدعم الاستراتيجية بعض الالتباس لدى المكاتب القطرية بشأن موضع الإبلاغ عن بعض النتائج. وقد اتضح ذلك بصورة جلية لا سيما في حالة إطار النتائج الاستراتيجية الذي يتعلق بالمسائل المشتركة مثل نوع الجنس.
- بلورة مجالات الدعم الاستراتيجي والحصائل بقدر أكبر من الوضوح في الفئات الواسعة التالية:
  - السياسات؛
  - الدعوة/تعميق الوعي؛
  - بناء القدرات:
  - القدرات المؤسسية،

- القدرات المتعلقة بجمع البيانات ورصدها؛
- تبادل المعارف؛
- البرامج النموذجية التي تُنفذ فقط لتقديم الدروس التي تسترشد بها السياسات.

٤ - ومن المقرر في هذه المرحلة المبكرة من العملية، أن تتجاوز التعديلات الإضافية، في بعض الحالات، مجرد تعزيز أو ترشيد مجالات الدعم الاستراتيجي وحصائلها لتشمل تغييرات أكبر وأكثر استراتيجية. وينطبق ذلك على الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى الأمم المتحدة. ويؤكد تحليل التقرير السنوي المرتكز على النتائج أن إطار النتائج الاستراتيجية ما زال مفرطا في التوجه نحو العمليات، ويتوقع أداء دور جوهري في مجالين على الأقل هما: (أ) تخفيض تكاليف الصفقات في التعامل التجاري مع منظومة الأمم المتحدة؛ (ب) حث شركاء الأمم المتحدة على إجراء متابعة متكاملة للمؤتمرات العالمية.

التنقيح المقترح لإطار النتائج الاستراتيجية

أولا - البيئة المواتية للتنمية البشرية المستدامة

الهدف: تهيئة بيئة مواتية للتنمية البشرية المستدامة

الهدف الفرعي ١	مجالات الدعم الاستراتيجية
تشجيع الحوار والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لتوسيع اختيارات التنمية لأغراض النمو المستدام والمتكافئ	١ - تشجيع الوعي العام وحوار السياسات بشأن قضايا التنمية البشرية المستدامة (على سبيل المثال من خلال تقارير التنمية البشرية، وتقارير التنمية البشرية الإقليمية وتقارير التنمية البشرية الوطنية والدراسات الوطنية الاستشرافية على المدى البعيد)؛ ٢ - تشجيع ثقافة الحكم السليم والشفافية والمساءلة؛ ٣ - تعزيز الروابط بين القطاعين العام والخاص؛ ٤ - تشجيع الإدارة العادلة للعولمة مع التركيز على توفير الحماية الاجتماعية لمصلحة الفقراء؛ ٥ - إنشاء أطر ومعايير ومقاييس إقليمية؛ ٦ - تعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ ٧ - دعم تحسين تنسيق وإدارة المعونة.

الهدف الفرعي ٢	مجالات الدعم الاستراتيجية
تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية لأغراض التنمية المتمحورة حول البشر ودعم التماسك الاجتماعي	١ - تعزيز القدرات المؤسسية للهياكل والنظم والعمليات البرلمانية؛ ٢ - تعزيز القدرات المؤسسية للجان والنظم والعمليات الانتخابية وإصلاح قوانين الانتخابات؛ ٣ - إصلاح وتعزيز النظام القضائي، بما في ذلك الهياكل والإجراءات القانونية؛ ٤ - تشجيع قيام قطاع عام كفء يُحسَّن الإدارة الاقتصادية ويوفر مدخلا مفتوحا إلى الخدمات؛ ٥ - تشجيع احترام حقوق الإنسان.
الهدف الفرعي ٣	مجالات الدعم الاستراتيجية
تشجيع اللامركزية التي تدعم الحكم المحلي القائم على المشاركة، وتعزز المنظمات المحلية وتقوي المجتمعات المحلية.	١ - تعزيز المشاركة في تخطيط التنمية وفي عمليات اتخاذ القرارات الأخرى على الصعيد الوطني؛ ٢ - دعم إعداد سياسات اللامركزية السليمة، بما في ذلك زيادة تخصيص الموارد على المستويين الجهوي والوطني؛ ٣ -تعزيز قدرات السلطات المحلية في المناطق الريفية والحضرية؛ ٤ - تعزيز قدرات الفقراء والمجتمع المدني على التنظيم الذاتي وإنشاء التحالفات (على سبيل المثال المنظمات المجتمعية والنقابات واتحادات المزارعين والأحزاب السياسية).

ثانيا - القضاء على الفقر، وسبل العيش المستدامة

الهدف: القضاء على الفقر المدقع والتخفيف من حدة الفقر العام بصورة فعلية [مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الالتزام الثاني].

الهدف الفرعي ١	مجالات الدعم الاستراتيجية
النهوض بالتنمية التي تركز على القضاء الفقر وتقليص الضعف	١ - النهوض بالسياسات الاقتصادية الكلية لفائدة الفقراء؛ ٢ - دعم نظم الحماية الاجتماعية التي تركز على الفقراء؛

٣ - تعزيز قدرات الحكومات والفئات الضعيفة على اتخاذ تدابير وقائية وتخفيف تأثير الأمراض الوبائية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

٤ - دعم رصد الفقر البشري والمتعلق بالدخل، بما في ذلك جمع البيانات المفصلة جنسانيا والموجهة إلى تحقيق أهداف ومرامي ذات إطار زمني محدد، وتضمين عمليات التقييم القائمة على المشاركة.

الهدف الفرعي ٢

النهوض بسبل عيش الفقراء عن طريق التنظيم الذاتي المعزز وإتاحة الحصول على الأصول والموارد.

مجالات الدعم الاستراتيجية

١ - تيسير حصول الفقراء على الخدمات الأساسية (على سبيل المثال الصحة الأولية والتعليم والماء النقي والصرف الصحي والسكن)؛

٢ - دعم الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بحقوق الفقراء في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى والطاقة؛

٣- تعزيز العمالة وتطوير المهارات بين الفقراء، ولا سيما بين الفقيرات؛

٤ - دعم استفادة الفقراء، ولا سيما الفقيرات، من البنية الأساسية الزراعية ومن خدمات الإرشاد الزراعي وأسواق المدخلات، تعزيزا للأمن الغذائي؛

٥ - تشجيع حصول الفقراء، ولا سيما الفقيرات، على خدمات التمويل الصغير.

ثالثا - البيئة والموارد الطبيعية

الهدف: حماية وتجديد البيئة العالمية وقاعدة أرصدة الموارد الطبيعية من أجل التنمية البشرية المستدامة

الهدف الفرعي ١

تعزيز تكامل الإدارة السليمة بيئيا مع برامج وسياسات التنمية الوطنية

مجالات الدعم الاستراتيجية

١ - تعزيز الأطر والسياسات القانونية والتنظيمية التي تربط التنمية والإدارة المستدامتين للموارد الطبيعية بمجالات التنمية ذات الأهمية البالغة؛

٢ - تعزيز قدرات السلطات البيئية الوطنية والقطاعية والسلطات المحلية؛

٣ - تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على جمع المعلومات والإحصاءات البيئية وتحليلها ونشرها؛

٤ - تشجيع التعليم والتوعية بسبل مكافحة التصحر وطرائق حماية موارد المياه وكفالة الوصول إليها وبالممارسات المستدامة لإدارة الغابات وبالتكنولوجيات المستدامة للمحاصيل والحيوانات ولخدمات الطاقة المستدامة الكفؤة وبإدارة النفايات؛

٥ - وضع آليات للتعبئة الفعالة للموارد المالية من أجل الأنشطة الوطنية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

الهدف الفرعي ٢

المساهمة في حماية وتجديد البيئة وتعزيز الوصول إلى أرصدة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الفقراء

مجالات الدعم الاستراتيجية

١ - تنفيذ البرامج النموذجية الوطنية والمحلية الحافزة للإدارة المستدامة للطاقة، والأراضي والمياه والغابات وغيرها من الموارد الاحيائية؛

٢ - وضع الممارسات واستحداث التكنولوجيات البيئية المستدامة وتعزيزها وتبادلها.

رابعا - المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة

الهدف: تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بوضع المرأة، وبخاصة عن طريق تمكينها

الهدف الفرعي ١

كفالة المساواة بين الجنسين في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات

مجالات الدعم الاستراتيجية

١ - تشجيع ريادة المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص وزيادة الاعتراف بدورها على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي ودعم هذا الدور؛

٢ - دعم السياسات والأطر القانونية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين؛

٣ - دعم تنفيذ خطط العمل الوطنية للنهوض بالمرأة، بما في ذلك متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٤ - زيادة قدرة المنظمات التي تمثل مصالح النساء وتعزيز الدعوة والربط الشبكي وإقامة الشراكات للنهوض بالمرأة (وطنيا وعالميا)؛

٥ - تقديم الدعم لبناء القدرات من أجل مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج (على سبيل المثال مراعاة المسائل الجنسانية في الميزانيات وأنشطة المحاسبة الوطنية)؛

٦ - تعزيز القدرات الوطنية على إعداد الإحصاءات ووضع المؤشرات لمراعاة المنظور الجنساني.

الهدف الفرعي ٣

كفالة التمتع والممارسة الكاملين لحقوق الإنسان، بما في ذلك الأمان والتحرر من العنف

مجالات الدعم الاستراتيجية

١ - دعم التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك البروتوكول الاختياري؛

٢ - القضاء على انتهاكات الحقوق الإنسانية للمرأة (بما في ذلك العنف العائلي والممارسات التقليدية الضارة والعنف في حالات الصراع والاتجار بالمرأة وبالأطفال).

خامسا - حالات إنمائية خاصة

الهدف : منع أو تخفيف أثر الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية والبيئية والتكنولوجية أو الكوارث الأخرى التي تحدث بفعل الإنسان، والإسراع بعملية الانتعاش المستدام

الهدف الفرعي ١

إدماج التخفيف من حدة الكوارث (بما في ذلك الكوارث التكنولوجية) في أوجه النشاط الرئيسية لبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك تقرير السياسات والتخطيط والاستثمار؛ واستعادة قدرة المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على النهوض بأمن الإنسان.

مجالات الدعم الاستراتيجية

١ - دعم تنفيذ استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لدرء الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها وإدماج تحليل قابلية التعرض لها ورسم خرائط لمناطق الخطر في جميع السياسات الإنمائية؛

٢ - تطوير القدرة المؤسسية على درء الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها، بما في ذلك إعداد الخطط الوطنية/المحلية وأنظمة الإنذار المبكر المتطورة، والموارد البشرية المدربة وزيادة تبادل المعلومات الأقاليمية/الوطنية؛

٣ - تشجيع التنمية الوقائية وثقافة السلام وتعزيز الأمن العام وأعمال الشرطة.

الهدف الفرعي ٢	مجالات الدعم الاستراتيجية
ضمان صلة فعلية بين الإغاثة والتنمية من شأنها تعزيز الانتعاش المستدام للسكان المتضررين وتأهيلهم وتعزيز آليات قدرتهم على التحمل، ولا سيما فيما يتعلق بالمشردين واللاجئين	١ - تشجيع التصديق على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية وتنفيذها، وبناء القدرات الوطنية لوضع البرامج الشاملة لإزالة الألغام، وكفالة تطبيق المعايير والتكنولوجيات الملائمة؛ ٢ - تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال كفالة الدعم للسكان المتضررين، بمن في ذلك اللاجئون والمشردون، وضمان حصولهم على سبل مستدامة للعيش وانتعاشهم اجتماعيا واقتصاديا من خلال نهج متكاملة قائمة على أساس مناطق/أو برامج محددة لإعادة الإدماج. ٣ - تعزيز تنفيذ اتفاقات السلام من خلال دعم برامج تربط بين الإغاثة والتنمية.

سادسا - الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأمم المتحدة

الهدف: توفير دعم فعال من البرنامج الإنمائي لجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية

الهدف الفرعي ١	مجالات الدعم الاستراتيجية
كفالة الفعالية والتكامل في متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في سياق التنمية البشرية المستدامة	١ - ريادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المتابعة الشاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة وفي متابعة فرادى المؤتمرات، من خلال دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كممول ومدير لبرنامج المنسق المقيم؛ ٢ - مشاركة/ريادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هيكل الأمم المتحدة للإدارة والتنسيق وفي المنتديات الحكومية الدولية؛ ٣ - الإبلاغ عن نتائج أنشطة التنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

الهدف الفرعي ٢	مجالات الدعم الاستراتيجية
تعزيز الترابط في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لأغراض التنمية	١ - دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المعونة؛ ٢ - تقديم خدمات مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطري لمؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع بأنشطة تنفيذية في بلدان البرامج؛ ٣ - ريادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي التنسيق والتعاون بوصفه ممولا ومديرا لنظام المنسقين المقيمين ورئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ٤ - مشاركة/ريادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هيكل الأمم المتحدة للإدارة والتنسيق وفي المنتديات الحكومية الدولية.